الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة محمد خيضر – بسكرة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية
المرجع: ..... / ق.ع.إ /2017

Université Mohamed KHIDHER-Biskra
Faculté des Sciences Economiques,
Commerciales et des Sciences de Gestion
Département des Sciences Economiques
Réf : …….. / D.S.E / 2017

الموضـــوع

إنعكاسات تقلبات أسعار النفط على السياسة التجارية للجزائر خلال الفترة (2000-2016)

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص : مالية واقتصاد دولي

إعداد الطالب(ة):

***بوسنة راضية**

إشراف الأستاذ :

*** عزالدين بوطي**

السنة الجامعية :2016_2017

«اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ (1) خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ (2) اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ (3) الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ (4) عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ (5)»

«صدق الله العظيم»

الآيات من سورة العلق

الإهداء

الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لو أن هدانا الله

أهدي ثمرة هذا العمل متواضع

إلى منبع فخري واعتزازي، إلى من غمرني بعطفه وحنانه وزرع بنفسي حب الخير إلى الإعلامي صاحب القلم الحر

" **والدي العزيز عبد الحفيظ** "

إلي من رافقتني دعواتها، وزادني رضاها نجاحا، إلى منبع الأمل الصافي الحنون والأمل المشرق الذي لا يغيب ضوءه كالشمس والقمر

" **أمي الحبيبة بريزة** "

إلى من بدعواته وفقني الله **جدي** الحبيب الذي أتمنى له بطول العنر و الشفاء العاجب

إلى أخي العزيز **أسامة** و زوجته التي هي أختي و صديقتي **مريم**

إلى رفيقة دربي الدراسي و صديقة عمري **زهية محمدي**

إلى كل صديقاتي الغاليات أخص بالذكر **كنزة عكاشة، فطيمة مرزوقي، كنزة مداسي، لمياء سليماني، خليدة قطاف، أمال عبة، مفيدة حسيني**

وإلى كل الزملاء و الزميلات في قسم العلوم الإقتصادية تخصص إقتصاد دولي

إلى كل من تسعه ذاكرتي ولم تسعه مذكرتي.

الشكر

أول الشكر لله القهار صاحب الفضل والإكرام أكرمنا بنعمة الإسلام ويسر لنا سبل العلم والمعرفة فله الشكر حتى يرضى وله الشكر بعد الرضى

أتقدم بالشكر الجزيل لكل من ساهم من قريب أو بعيد في إنجاز هذا العمل بداية من الأستاذ المؤطر ***بوطي عزالدين*** الذي كان بمثابة الشعلة التي أنارت لي طريقي و هذا بتوجيهاته و نصائحه و نقده البناء و صبره معي أثناء فترة تأطيري رغم قصر مدتها.

كما أتقدم بالشكر الخالص لزوجي الحبيب و الغالي ***رياض حناش*** الذي رافقني وكان سند وعونا لي حفظك الله لي ورعاك.

أتقدم بالشكر للأساتذة الكرام أعضاء اللجنة العلمية لقبولهم مناقشة مذكرتي و إبداء ملاحظاتهم و آرائهم.

أتقدم بالشكر كذلك لكل أساتذتي الكرام الذين قدموا لي الكثير فيما يتعلق بتخصص الاقتصاد الدولي و أخص بالذكر:
الاستاذة **أنفال خبيزة** ، الدكتور **كمال منصوري**، الاستاذة **أمال رحمان**، الأستاذة **أمينة مخلفي**، الأستاذة **سميحة بوحفص**.

و إلى كل عمال الإدارة بكلية العلوم الإقتصادية و أخص بالذكر عمي **حساني بشير** و **فطيمة** و **نهلة** .
و أتقدم بالشكر إلى كل أستاذ علمني حرفا.

ولكم مني جزيل الشكر و العرفان .

راضية

الملخص

الملخص

تعد الجزائر إحدى الدول التي تعتمد بشكل كبير في بناء إقتصادها على قطاع المحروقات وهو ما يجعلها عرضة لتقلبات أسعار النفط التي تؤثر على سياستها التجارية كون هذه الأخيرة تعتمد أساسا على صادرات قطاع المحروقات الذي يمثل أكثر من 97% من مجمل صادراتها.

و تهدف هذه الدراسة إلى إيضاح الآثار الناجمة عن تقلبات أسعار النفط على السياسة التجارية في الجزائر خلال الفترة 2000-2016 في ظل التقلبات التي أصبحت تشهدها أسواق النفط.

وللإحاطة بالموضوع إتبعنا المنهجين الوصفي و التحليلي، فالتحليلي المعتمد عليه في تحليل الجداول و الإحصائيات التي تخص متغيرات الدراسة، حيث خلصنا في الأخير إلى وجود علاقة قوية بين تقلبات أسعار النفط و السياسة التجارية، التي تتأثر و تجعلها رهينة لسلوك تلك الأسعار في الأسواق النفطية العالمية، و بالنظر لهذه الحقائق و النتائج المتوصل إليها أصبح لزاما على الجزائر إيجاد بدائل جديدة تتدرج ضمن سياستها التجارية كترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات و تنمية مصادر الطاقة البديلة للنهوض بالإقتصاد الوطني.

الكلمات المفتاحية: النفط، السوق النفطية ، أسعار النفط . السياسة التجارية

Récapitulation :

L'Algérie est l'un des états appuyant son économie sur le secteur des hydrocarbures et cela la rend vulnérable aux fluctuations du prix du pétrole influençant sa politique commerciale basée essentiellement sur les ventes d'hydrocarbures représentant 97% de ses exportations.

Cette étude vise à mettre en lumière les répercussions de la perturbation des prix du pétrole sur la politique commerciale de l'Algérie durant la période 2000-2016 ayant connu d'importantes chutes des prix.

Afin de cerner le sujet, deux méthodologies ont été suivies ; l'une descriptive et l'autre analytique.

La lecture et l'analyse des chiffres, des courbes et des statistiques étayant cette étude démontrent le lien étroit entre le niveau du prix des produits pétroliers et les politiques commerciale adoptées et fortement influencées par ces prix sur le marché international des hydrocarbures.

En conclusion, il apparait que l'Algérie doit trouver des alternatives et inclure des mesures innovantes dans sa politique commerciale telles que la promotion des exportations hors-hydrocarbures et développer l'utilisation des energies renouvelables afin de stabiliser et équilibrer sa politique et sa balance commerciales.

Mots-clés : Le pétrole. Le marché pétrolier. Les prix du pétrole. La politique commerciale. La fluctuation des prix.

Abstract:

Algeria is well-known country that depends mostly on oil in its economy, which makes it susceptible to be unstable based on oil prices that affect its trade policy, because it depends mainly on oil exportation, which represents more than 97% of its total exports.

The objective of this study is to understand the impact of oil price fluctuations on Algerian trade policy during the period 2000-2016 in the regards of oil markets fluctuations.

Eventually, we fellow up mainly of the descriptive and analytical approaches in our study, which are based on the analysis of tables and statistics related of some variable.

However, we summarized that there is a strong relationship between the oil prices fluctuations and trade policy, which are affected too by the oil price's variation in the trade markets, therefore, we concluded the answer of intended problematic. it is incumbent for Algeria to establish new resource of money within its trade policy such as the promotion of exportations outside the hydrocarbons and to develop an alternative energy for promoting the national economy.

Keywords: oil, oil market, oil prices, trade policy.

.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
الإهداء و الشكر	
الملخص	
فهرس المحتويات	
فهرس الجداول	
فهرس الأشكال	
قائمة المختصرات	
المقدمة العامة	
تمهيد	أ- و
الفصل الأول: سوق النفط في ظل تقلبات الأسعار	
تمهيد	**1**
المبحث الاول: عموميات حول النفط	**2**
المطلب الأول: تعريف ونشأة النفط و أنواعه	**2**
الفرع الأول: تعريف النفط	**3-2**
الفرع الثاني: نشأة النفط	**4-3**
الفرع الثالث: أنواع النفط	**5-4**
المطلب الثاني: مراحل النفط و خصائصه و أهميته	**6**
الفرع الأول: مراحل النفط	**7-6**
الفرع الثاني: خصائص النفط	**7**
الفرع الثالث: أهمية النفط	**8-7**
المطلب الثالث: النظريات المفسرة لتكوين النفط و العوامل المؤثرة فيه	**9**
الفرع الثاني: النظريات المفسرة في تكوين النفط	**11-9**
الفرع الثاني: العوامل المؤثرة في جودة النفط	**11**

المبحث الثاني: أساسيات عن الأسواق النفطية	**11**
المطلب الأول: نبذة تاريخية عن الأسواق النفطية	**11**
الفرع الأول: خلال الفترة 1857 إلى 1870	**12-11**
الفرع الثاني: خلال الفترة 1870 إلى 1960	**13-12**
الفرع الثالث: خلال الفترة 1960 إلى 1973	**14-13**
الفرع الرابع: خلال الفترة 1973 إلى 1980	**15-14**
الفرع الخامس: خلال مطلع القرن 21	**16-15**
المطلب الثاني: تعريف السوق النفطية و أهم المتعاملين بها	**16**
الفرع الأول: تعريف السوق النفطية	**17-16**
الفرع الثاني: المتعاملون في السوق النفطية	**18-17**
المطلب الثالث: أنواع و مميزات الأسواق النفطية	**19**
الفرع الأول: أنواع السوق النفطية	**19**
الفرع الثاني: مميزات الأسواق النفطية	**20-19**
المبحث الثالث: أسعار النفط في ظل تقلبات السوق النفطية	**20**
المطلب الاول: تعريف السعر النفطي و أنواعه	**20**
الفرع الأول: تعريف سعر النفط	**21**
الفرع الثاني: أنواع أسعار النفط	**22-21**
المطلب الثاني: تطورات أسعار النفط و آلية تسعيره	**22**
الفرع الأول: تطورات أسعار النفط	**23-22**
الفرع الثاني: ألية تسعير النفط	**24-23**
المطلب الثالث: تقلبات الأسعار النفطية	**25**
الفرع الأول: الطلب العالمي للنفط	**26-25**
الفرع الثاني: العرض العالمي للنفط	**27-26**
الفرع الثالث: عوامل أخرى لتقلبات أسعار النفط	**28-27**
خلاصة الفصل	**28**

الفصل الثاني: تقلبات أسعار النفط على السياسة التجارية	
تمهيد	**30**
المبحث الأول: مفاهيم عن السياسة التجارية	**31**
المطلب الأول: مفهوم وأهداف السياسة التجارية	**31**
الفرع الأول: تعريف السياسة التجارية	**32-33**
الفرع الثاني: أهداف السياسة التجارية	**33-34**
المطلب الثاني: نطاقات تطبيق السياسة التجارية	**34**
الفرع الأول: : السياسة التجارية الوطنية	**34**
الفرع الثاني: السياسة التجارية الإقليمية	**34**
الفرع الثالث: السياسة التجارية الدولية	**35-34**
المطلب الثالث: أنواع السياسة التجارية	**36-35**
الفرع الأول: سياسة الحرية التجارية	**38-36**
الفرع الثاني: سياسة الحماية التجارية	**40-38**
المبحث الثاني: أدوات السياسة التجارية	**41**
المطلب الأول : الأدوات السعرية	**41**
الفرع الأول: الرسوم الجمركية	**43-42**
الفرع الثاني: الإعانات	**45-44**
الفرع الثالث: الرقابة على سعر الصرف	**47-46**
المطلب الثاني: الأدوات الكمية	**48-47**
الفرع الأول: نظام الحصص	**49-48**
الفرع الثاني: تراخيص الإستيراد	**50-49**
المطلب الثالث: الوسائل التنظيمية	**51**
الفرع االأول: المعاهدات و الإتفاقيات التجارية	**51**
الفرع الثاني: إتفاقات الدفع	**52-51**
الفرع الثالث: التكتلات الإقتصادية	**53-52**

الفرع الرابع: الحماية الإدارية	53-54
الفرع الخامس: قواعد المنشأ	54
الفرع السادس: معايير الصحة و البيئة والسلامة	54-55
المبحث الثالث: تقلبات أسعار النفط على السياسة التجارية	55
المطلب الأول: تقلبات أسعار النفط على الأدوات السعرية	56
الفرع الأول: علاقة أسعار النفط و سعر الصرف	56-57
الفرع الثاني: تقلبات أسعار النفط على ميزان المدفوعات	57
المطلب الثاني: تقلبات أسعار النفط على الأدوات الكمية	57
الفرع الأول: أسعار النفط و نظام الحصص في ظل التقلبات	57
الفرع الثاني: أثر تقلب أسعار النفط على حصص الإستيراد	57-58
المطلب الثالث: تقلبات أسعار النفط على الوسائل التنظيمية	58
خلاصة الفصل	59
الفصل الثالث: دراسة تحليلية لتقلبات أسعار النفط على السياسة التجارية في الجزائر خلال الفترة 2000-2016	
تمهيد	61
المبحث الأول: قطاع المحروقات في الجزائر	61
المطلب الأول: التطور التاريخي لقطاع النفط في الجزائر	61
الفرع الأول: إكتشاف النفط	62-63
الفرع الثاني: تطور قطاع النفط في الجزائر	67-64
المطلب الثاني: أهمية و ميزة المحروقات بالجزائر	68
الفرع الأول: أهمية النفط الجزائري	68-70
الفرع الثاني: مزايا قطاع المحروقات بالجزائر	70-72
المطلب الثالث: قطاع النفط و الإصلاحات(تحديات و مشاكل)	73
الفرع الأول: إصلاحات قطاع النفط الأولى	73-74

الفرع الثاني: قطاع النفط و الإصلاحات الجديدة	74-75
الفرع الثالث: المشاكل والتحديات التي تواجه النفط في الجزائر	75-76
المبحث الثاني: السياسة التجارية في الجزائر	**77**
المطلب الأول: تطور السياسة التجارية الجزائرية	**77**
الفرع الأول: التعاون مع المؤسسات المالية الدولية وآثارها على السياسة التجارية الجزائرية	78-80
الفرع الثاني: تحرير التجارة الخارجية و أهدافها	80-82
المطلب الثاني: الأداء التجاري الجزائري خلال الفترة 2000-2016	**83**
الفرع الأول: تطورات الميزان التجاري	83-85
الفرع الثاني: تطور الواردات و الصادرات	83-87
المطلب الثالث: التبادلات التجارية في الجزائر	**88**
الفرع الأول: شروط التبادل التجاري	88
الفرع الثاني: أسباب التبادل التجاري في منطقة اليورو	88-89
المبحث الثالث: دراسة تحليلية لإنعكاسات تقلبات أسعار النفط على السياسة التجارية في الجزائر خلال الفترة 2000-2016	**89**
المطلب الأول: تطورات أسعار النفط 2000-2016	**90**
الفرع الاول: تطورات أسعار النفط خلال الفترة 2000-2005	90-92
الفرع الثاني: تطورات أسعار النفط 2006-2010	93-94
الفرع الثالث: تطورات أسعار النفط 2011-2016	94-95
المطلب الثاني: إنعكاسات تقلبات أسعار النفط على الرسوم الجمركية و نظام الحصص وإحتياطي الصرف	95-97
الفرع الأول: تقلبات أسعار النفط على الرسوم الجمركية	97
الفرع الثاني: إنعكاسات تقلبات أسعار النفط على نظام الحصص	98
الفرع الثالث: أثر تقلبات أسعار النفط على إحتياطي الصرف	98-99
المطلب الثالث: السياسات و الإستراتجيات المنتهجة لمواجهة الآثار والانعكاسات المرتقبة على السياسة التجارية	99-100

الفرع الأول: السياسات المنتهجة لمواجهة الآثار والانعكاسات المرتقبة على السياسة التجارية الفرع الثاني: الإستراتجيات المنتهجة لمواجهة الآثار والانعكاسات المرتقبة على السياسة التجارية	**100**
خلاصة الفصل	**100**

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1-1	**تاريخ اكتشاف النفط في عدد من دول العالم النفطية العربية منها و الأجنبية**	**04**
1-3	**تطور عدد الآبار المكتشفة من النفط في الجزائر خلال الفترة 2000-2016**	**64**
2-3	**تقدير المسافة بين أهم الدول المصدرة للمحروقات و أوروبا الغربية**	**70**
3-3	**مقارنة النفط الجزائري ببعض أنواع نفط دول أوبك**	**72-71**
4-3	**المقارنة بين سعر النفط الجزائري و بعض الأنواع المشكلة لسلة أوبك سنة 2008**	**72**
5-3	**يمثل تطورات رصيد الميزان التجاري خلال الفترة 2000-2016**	**82**
6-3	**حصص الجزائر من الإنتاج لمادة النفط خلال الفترة 2000-2016**	**93**
7-3	**يمثل تطورات أسعار النفط و إحتياطي الصرف بدون الذهب خلال الفترة 2000-2016**	**95**

فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1-3	الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 2000-2016	85
2-3	تطور الواردات و الصادرات و الميزان التجاري خلال الفترة 2000-2016	86
3-3	يمثل تطورات أسعار النفط خلال الفترة 2000-2016	91
4-3	الحصص الإنتاجية للنفط في الجزائر خلال الفترة 2000-2016	94
5-3	يمثل تطورات أسعار النفط و إحتياطي بدون الذهب خلال الفترة 2000-2016	96

قائمة المختصرات

المختصر	الدلالة باللغة العربية
API	معهد البترول الأمريكي
IEA	الوكالة الدولية للطاقة
IR	الإحتياطات الدولية
OP	سعر النفط
OPEC	منظمة الدول المصدرة للنفط
SDR	حقوق السحب الخاصة
WTI	وسيط غرب تكساس
IEA	وكالة الطاقة الدولية
IOC	الشركات النفطية العالمية
CAGEX	وضمان للتأمين الجزائرية الشركة الصادرات
CNCPE	لترقية الاستشاري الوطني المجلس الصادرات
ALGEX	خارج الصادرات لترقية الوطنية الوكالة المحروقات

المقدمة

تمهيد

يعتبر النفط مادة وسلعة إستراتجية بالغة الأهمية بحيث يعد أهم الإكتشافات التي توصل إليها الإنسان خلال فهو مصدر رئيسي للطاقة في مختلف إقتصاديات العالم في الوقت الحاضر، بحيث له مكانة ووزنا هامين على مر العصور في اقتصاديات دول العالم، وأصبح من ركائز الدول المنتجة والمصدرة للنفط والمستهلكة له، لتأثيره على المجال الاقتصادي ليتسع هذا التأثير ويشمل الجانب السياسي، التجاري والإجتماعي.

وتزداد أهمية النفط يوما بعد يوم فرغم محاولة معظم الدول الصناعية تعويضيه بمصادر طاقوية أخرى بديلة كالطاقة النووية و الطاقات المتجددة إلا أنه مازال مصدر طلب لمختلف دول العالم التي إرتبطت إقتصادياتها بالعائد النفطي والتي تعرف بالإقتصاد الريعي.

ولهذا المورد إنعكاسات و تقلبات تسجل من وقت لأخر فعند إرتفاعه تسمى بالطفرات النفطية أما في حالة إنخفاضه تسمى بالصدمات وهذه الإنعكاسات و التقلبات ناتجة عن عدم مكافأة أسعاره مع التطور السريع الحاصل وقد عرف العالم ثلاث تقلبات نفطية كانت أخرها مع بداية الألفية الثالثة من القرن 21 ميلادي التي كانت بدايتها أزمة مالية إلا أنها تطورت سريعا و تحولت إلى أزمة إقتصادية أثرت سلبا كبير على حجم صادرات و واردات هذه المادة.

إن الجزائر تعتبر من الدول النامية المنتجة و المصدرة للنفط فهي تعتمد على الموارد البترولية كمصدر رئيسي للعملة الصعبة، حيث أن ارتفاع أو انخفاض أسعار النفط يشكل خطرا حقيقيا على النمو الاقتصادي حيث يؤدي هذا التذبذب وعدم الاستقرار في أسعار النفط إلى التأثير على حجم العائدات النفطية مما يأثر على ميزان التجاري الذي يعتمد على 97% على قطاع المحروقات من إجمالي الصادرات.

مما يجعل السياسة التجارية مرهونة بالتقلبات أسعار النفط الدولية ، حيث تعتبر السياسة التجارية للجزائر المرآة العاكسة للإقتصاد الكلي للدولة فهي من أهم السياسات الفعالة التي تستخدمها الدولة في تنفيذ سياستها الخارجية من حيث التبادل الخارجي فقد عرفت السياسة التجارية خلال الفترة 2000-2016 إنتعشا في مختلف مجالاتها إلا أنه تخلالتها بعض الصدمات التي أثرت على مختلف أدواتها مما يتوجب على الحكومة الجزائر إتباع سياسات و إستراتجيات جديدة و بديلة لتعلاج بها أي خلل قد يحدث.

1- **إشكالية البحث:**

وفي ظل الإشكال المطروح يتوجب على الجزائر وضع سياسة تجارية ذات حنكة لتخفيف من نتائج تغيرات في أسعار النفط و إيجاد بدائل جديدة مما يقودنا إلى التساؤل و طرح إشكالية دراستنا على الشكل التالي:

- ماهي إنعكاسات تقلبات أسعار النفط على السياسة التجارية في الجزائر خلال الفترة 2000-2016. ؟

2- **الاسئلة الفرعية:**

لإلمام بالجوانب المتعددة لهذه الإشكالية يتم الاستعانة بالأسئلة الفرعية التالية:

1-ماهي محددات أسعار النفط ؟

2-ماهي أسباب تقلبات أسعار النفط في السوق النفطية ؟

3-هل لتغيرات أسعار النفط تأثير على السياسة التجارية للجزائر ؟

3- الفرضيات:

انطلاقا من التساؤلات السابقة ومن اجل الإجابة عليها تقترح الفرضيات التالية:

1- تتمثل محددات أسعار النفط في العرض و الطلب العالميين على النفط.

2- تعد عوامل السوق الأساسية الطلب و العرض غير كافية لتفسير عدم الاستقرار الذي يحدث للأسعار و أن هناك أسباب أخرى تؤثر كذلك.

3-لتغيرات أسعار النفط تأثير سلبي على السياسة التجارية للجزائر خاصة في تعاملاتها الخارجية.

4- مبررات اختيار موضوع الدراسة:

أ: أسباب ذاتية:

- لأنه موضوع متعلق بالاختصاص.

- نظرا الى ميولي إلى هذا الجانب الخاص بمجال النفط والبترول.

– وهو موضوع الساعة نظرا لازمة النفط الأخيرة التي يعيشها العالم.

ب: الأسباب الموضوعية :

–يحتل النفط دورا رياديا في النشاط الاقتصادي بالإضافة لكونه يمثل ظاهرة جد معقدة تثير الكثير من الاهتمام وأكثر المواضيع جدلا في الوقت الحالي على المستوى العالمي والوطن.

–تعتبر هذه الدراسة كامتداد للدراسات السابقة المتعلقة بأسعار النفط وإضافة جديدة من خلال التطرقلدول النفطية و لسياسة التجارية.

– الرغبة في إيضاح الانعكاسات التي تسببها أسعار النفط على السياسة التجارية للجزائر و العواقب التي تنجر من وراءها.

5– أهمية الدراسة :

إن أهمية النفط في الإقتصاد الدولي أصبحت اليوم معلومة لدى الجميع، و على إعتبار أن قطاع المحروقات في الجزائر هو العمود الفقري للإقتصاد الجزائري، فقد أصبح من الضروري تسبيط الضوء على هذا الموضوع، وكذلك إشكالية السياسة التجارية في الجزائر التي تعتبر كسياسة هامة لأي دولة في تعاملاتها مع العالم الخارجي والتي تعتبر مؤشر للحالة الإقتصادية للبلد، إضافة التقلبات و التطورات التي تحتاج إلى سياسة تجارية دولية قوية .

6– أهداف الدراسة

نهدف من خلال دراستنا لهذا الموضوع إلى:

– تحديد العوامل المؤثرة في أسعار النفط.

– تحديد االأطراف المؤثرة في سلوك الأسواق النفطية.

– معرفة ما هي السياسة التجارية.

دراسة تطورات أسعار النفط (2000–2016).

–دراسة العلاقة بين أسعار النفط و السياسة التجارية.

7- حدود الدراسة

للإجابة على التساؤلات الموضوعة وللوصل إلى الأهداف المرغوبة بدقة وموضوعية تم إنجاز هذا البحث ضمن الحدود التالية:

- **الحد الموضوعي:** يتمثل في تحديد العلاقة بين أسعار النفط السياسة التجارية.

- **الحد المكاني:** اخترنا أن تكون دراستنا التطبيقية لهذا الموضوع في الجزائر.

- **الحد الزماني:** تمتد فترة دراستنا لهذا الموضوع ما بين (2000-2016)

8- منهجية الدراسة

تختلف المناهج المتبعة في كل بحث حسب طبيعة وإشكالية كل دراسة، وفيما يتعلق بدراستنا المرتبطة بأسعار النفط وانعكاساتها على السياسة التجارية على الجزائر(2000-2016)

سنستخدم المنهج الوصفي والتاريخي من أجل وصف التطور التاريخي لأسعار النفط و ماهية السياسة التجارية ، كما سنستخدم المنهج التحليلي بهدف تحليل وتفسير الجداول والعوامل المتسببة في عدم استقرار أسعار النفط ومتغيرات السياسة التجارية في الجزائر.

9- دراسات سابقة

من بين الدراسات السابقة فى هذا الموضوع :

دراسة نعيمة حمادي بعنوان: **تقلبات أسعار النفط وانعكاسها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال فترة 1986-2008** ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير عن كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،تخصص نقود ومالية،جامعة الشلف، 2009/2008 حيث خلصت إلى تبيان تأثير تقلبات أسعار النفط على تمويل التنمية في الدول العربية وكيفية العمل على تحقيق التنمية الشاملة في ظل تقلبات النفط وتأثير أسعار النفط على المصادر التمويلية وهذا من خلال استنتاج العلاقة بين تقلبات أسعار النفط ومصادر تمويل التنمية في الدول العربية لتتوصل إلى أن لتقلبات أسعار النفط دور في تمويل التنمية في الدول العربية ولكن بنسب متفاوتة.

دراسة بوجمعة قويدري قوشيح بعنوان: **انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر كان الهدف منها تبيين الاثار الناتجة عن تقلبات أسعار النفط على كل من الميزان التجاري والميزانية العامة والناتج الاجمالي في الجزائر من خلال الأزمات النفطية التي تعرض لها العالم خلال الفترة 1986 -2007** مذكرة لنيل شهادة الماجستير عن كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،تخصص تخصص نقود ومالية،جامعة الشلف، 2007/2006 والتي خلص فيها الباحث كيفية تحليل و تقييم أثر تقلبات أسعار البترول على كل من الميزان التجاري والناتج الداخلي الإجمالي والميزانية العامة للدولة من خلال إثارة الازمات البترولية التي تعرض لها العالم خلال الفترة1986-2007 .

دراسة مشدن وهيبة بعنوان: **أثر تغيرات أسعار البترول على الاقتصاد العربي خلال الفترة 1973-2003** ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير عن كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص نقود ومالية بجامعة الجزائر،2003/2002 والتي عالجت فيها الباحثة الأزمات النفطية بداية من(1973 - 2003) وكيف كان تأثيرها على أداء الاقتصاديات العربية، مع الإشارة إلى تقلب العوائد النفطية في ظل تقلب الأسعار وإشكالية توظيفها بما تخدم التنمية والتكامل بين الدول العربية.

دراسة داود سعد الله:**أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر (2000-2010)** مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية عن كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص التحليل الاقتصادي ،جامعة الجزائر3،2010/2009 حيث عالج الباحث تطور الصناعة النفطية في ظل تقلبات الأسعار والعوامل التي تؤدي إلى اختلال سوق النفط وأثرها على السياسة الحكومية، وتناول أيضا اضطراب سوق النفط على السياسة المالية.

أهم ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات التي سبقتها في كونه سيتم دراسة العلاقة بين تغيرات أسعار النفط و السياسة التجارية في الجزائر خلال الفترة 2000 م-2016 م من زاوية مختلفة.

10- صعوبات الدراسة

إن الصعوبات التي واجهت هذه الدراسة لا تختلف عن تلك التي تواجه معظم الباحثين التي تتمثل في:

-قلة الدراسات المتاحة حول برامج السياسة التجارية في الجزائر خلال الفترة 2000-2016 وان وجدت فهي عبارة عن أوراق بحثية.

- غياب أحصائيات و مراجع دقيقة على تأثير تقلبات أسعار النفط على السياسة التجارية للجزائر.

11-تقسيمات الدراسة:

للإحاطة بجوانب الدراسة سيتم تقسيم الدراسة إلى ثلاث فصول على النحو التالي :

الفصل الأول تحت عنوان سوق النفط في ظل تقلبات الأسعار وسيتم التطرق فيه إلى دراسة أساسيات النفط وماهية السوق النفطية وأسعار النفط والعوامل المؤثرة فيها.

الفصل الثاني تحت عنوان اثر تقلبات أسعار النفط على السياسات التجارية حيث سندرس فيه السياسة التجارية وأهم أدواتها وأنصارها وحججهم وكيفية تأثر السياسة التجارية بتقلبات أسعار النفط .

أما الفصل الثالث فهو عبارة عن فصل تطبيقي سيتم التطرق فيه إلي تحليل انعكاسات تقلبات أسعار النفط على السياسة التجارية للجزائر خلال الفترة 2000-2016 .

الفصل الأول:

سوق النفط في ظل تقلبات الأسعار

المبحث الأول: عموميات حول النفط

يعتبر النفط من مصادر الطاقة التي لا تستطيع البشرية أن تستغني عنها في مسيرة حياتها و قد أستغله الإنسان منذ إكتشافه، و مع مرور الوقت زادت الحاجة إليه خصوصا مع زيادة أحجام السكان و التقدم المحرز على مستوى الصناعي و التكنولوجي و ظهر بذلك ما يسمى بالصناعة النفطية و هذا ما سنتطرق إليه في هذا المبحث

المطلب الأول: تعريف ونشأة النفط و أنواعه

بما أن النفط يعتبر أهم اكتشاف عرفه الإنسان و باعتباره شريان اقتصاديات العالم و ركيزة أساسية في النمو الاقتصادي، سنتطرق في هذا المطلب إلى مصدر النفط و أنواعه.

الفرع الأول: تعريف النفط

إن كلمة النفط هي كلمة لاتينية مرادفة لكلمة زيت الصخر مرادفة لكلمة الصخر و تعني petruleum أي هي petr (زيت)+ صخر(oléum) [1]

يعتبر النفط مادة بسيطة لأنه يتكون كيميائيا من عنصرين فقط هما الهيدروجين و الكربون، إضافة إلى بعض الشوائب العضوية و غير العضوية كالغاز الطبيعي المنفصل عنه أو الممزوج به و المياه و الأملاح و الرمال و الشمع و الكبريت.[2]

و في نفس الوقت هو مادة مركبة لأن مشتقاته تختلف باختلاف التركيب الجزئي لكل منها حيث كل جزئي يتألف من ذرات و تحدد خصائص المادة بالذرات التي تتمدد لتكون جزيئاتها.[3]

---

1 قويدري قوشيح بوجمعة، **إنعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوزانات الإقتصادية الكلية في الجزائر**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم لإقتصادية،غير منشورة، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بن بوعلي الشف، الجزائر،2008 /2009، ص2

[2] مشدن وهيبة، **أثرتقلبات أسعار البترول على الإقتصاد العربي خلال الفترة 1973-2003**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم لإقتصادية ، غير منشورة، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر العاصمة، 2005/2004، ص3.

[3] حكيمة حليمي، **الإقتصاد الجزائري بين تقلبات الأسعار و العوائد النفطية خلال الفترة 1975-2004**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم لإقتصادية ، غير منشورة، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة 8ماي45، قالمة، الجزائر،2006، ص6.

إن تواجد النفط في الطبيعة إما أن يكون على شكل سائل و قد يكون صلبا أو حتى غاز فإذا تغلبت المركبات الصلبة على غيرها في الخليط يكون البترول ثقيلا و أقرب إلى عجينة لينة منه إلى سائل، و إذا قلت فيه نسبة المركبات الصلبة و كثرت فيه المركبات السائلة فيكون خفيفا فهذا النوع يتميز به البترول الجزائري.[1]

و من هنا و من خلال ما سبق يمكننا أن نعطي التعريف الآتي للنفط:

إن النفط هو مادة سائلة تتكون من مركبات هيدروكربونية، لونه بني أو أخضر غامق و قد يكون أسود و أحيانا عديم اللون، كما يتميز برائحة قوية و قابلية خارقة للاشتعال.

الفرع الثاني: نشأة النفط

النفط عبارة عن سائل قابل للاشتعال يوجد في الطبقة العليا من القشرة الأرضية و لكنه يختلف في مظهره و تركيبته و نقاوته بحسب مكان استخراجه كما يسمى بالذهب الأسود فهو مصدر من مصادر الطاقة الأولية الهامة في العالم حيث تكمن قيمته في إمكانية نقله و مقدار الطاقة الهائلة الموجودة فيه.[2]

بدأ أول حفر و إنتاج تجاري للنفط في 1859 بغرض الإستعمال في المبادلات التجارية في ولاية بنسلفانيا في الوليات المتحدة الأمريكية و كان معدل الإنتاج اليومي حوالي 20 برميل. و قد اعتبر ذلك التاريخ بداية عهد صناعة و إنتاج النفط في العالم بصورة علمية و تجارية.[3]

أما فيما يخص العالم العربي و الشرق الأوسط، فقط تم اكتشافه في إيران عام 1908 أما الجزائر فكان 1956، فبعد هذه الاكتشافات المتوالية لدول العربية للنفط مما جعلها تقوم بتصديره لدول الغربية التي أصبحت المستهلك الأساسي للنفط، و قد أعطت هذه السلعة الثمينة العالم العربي بعدا استراتجيا و ثقلا سياسيا حيث يمتاز النفط العربي بجودته و غزارة إنتاجه مع في الآبار النفطية من السطح مما يسهل عملية استخراجه و نقله و تصديره.[4]

---

[1] وحيد خيرالدين، **أهمية الثروة النفطية في الإقتصاد الدولي والاستراتجيات البديلة لقطاع المحروقات دراسة حالة الجزائر**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم لإقتصادية، غير منشورة، تخصص إقتصاد دولي، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2013/2012، ،ص5.

[2] ؤ

[3] أمال رحمان، محمد التهامي طواهر ،**تأثير النفط على البيئة خلال مرحلة النقل حالة الجزائر**، مجلة الباحث، العدد 12،2013، ص19

[4] أمال رحمان، **النفط والتنمية المستدامة**، أبحاث إقتصادية وإدارية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، الجزائر، العدد4،2008

الجدول: رقم1-1: يمثل تاريخ اكتشاف النفط في عدد من دول العالم النفطية العربية منها و الأجنبية

البلدان الأجنبية	التاريخ	البلدان العربية	التاريخ
الولايات المتحدة الأمريكية	1859	مصر	1911
مملكة رومانيا	1867	العراق	1937
كندا	1868	الكويت	1938
القوقاز (روسيا القيصرية)	1873	المغرب	1943
البيرو	1869	الجزائر	1956
إيران	1908	ليبيا	1959

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المرجع بنين يغداد، أثار نمذجة قياسية لدراسة بترول الجزائر-دراسة حالة صحاري بلاند- من 2006إلى 2009، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، غير منشورة، تخصص إقتصاد كمي، كلية العلو الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر العاصمة، 2008-2009، ص4

الفرع الثالث: أنواع النفط

بعدما تعرفنا على مفهوم النفط و نشأته، نأتي الآن إلى محاولة التعرف على مختلف أنواع النفط.

النفط الخام الموجود في الطبيعة رغم كونه مادة متجانسة في عناصره المكونة له إلا أنه لا يكون على نوع واحد في العالم، فهو على أنواع متعددة تتأثر تلك الأنواع بالخصائص الطبيعية و الكيميائية، و بالكثافة و باللزوجة و بحسب احتواءه على المادة الكبريتية. [1]

فالنفط يتباين و يختلف في نوعه من منطقة و بلد إلى آخر، و حتى الحقل الواحد لا يوجد نفط واحد في نوعه، بل قد توجد أنواع متعددة، فالمنطقة الأوربية تحتوى على نفط مختلف عن نفط القارة الإفريقية، و النفط العربي في المنطقة الآسيوية مختلف عن النفط العربي في المنطقة الإفريقية، و هكذا يكون نفطها بارفينيا و هو النفط المحتوي على نسبة عالية في المركبات الهيدروكاربونية البارافينية، أو قد يكون نفطا نافتينيا

[1] أمينة مخلفي، **مدخل الإقتصاد البترولي (إقتصاد النفط)**، محاضرات،كلية العلوم الإقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، الجزائر،2014/013،ص13.

و هو النفط المحتوي على نسبة عالية من المركبات النافتينية، أو يكون من المواد الإسفلتية (العطرية-الأروماتية).[1]

كما أن هناك نفط خفيف، ثقيل، متوسط و هناك نفط بحسب درجة الكثافة النوعية (عالي أو منخفض) كما يوجد نفط حلو و مر للتدليل على مقدار ونسبة احتوائه على مادة الكبريتية.

وهذه المنتجات النفطية هي كالأتي:[2]

المنتجات الخفيفة	**الغاز الطبيعي**	**Natural gaz**
	بنزين السيارات	**Motor gazoline**
	كيروسين	**Kérosene**
	بنزين الطائرات	**Owiation gazoline**
المنتجات المتوسطة	**زيت الغاز**	**Goz oil**
	زيت الديزال	**Diesel oil**
	زيت التشحيم	**lubricants**
المنتجات الثقيلة	**زيت الوقود**	**Bankers/ fuel oïl**
	الإسفلت	**Hitumen**
	الشمع	**wax**

[1]:محمد أحمد الدوري، **محاضرات في الإقتصاد البترولي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1983، ص12.

[2]: أحمد الدوري، مرجع سابق، ص 12.

المطلب الثاني: مراحل النفط و خصائصه و أهميته

لقد أثبت الدارسات الدولية لمادة النفط بأنه عبارة عن وسيلة بالغة الأهمية في تحقيق النمو الاقتصادي وأداة لبلوغ الرفاهية الإقتصادية إذا كان يستغل بشكل الصحيح، و لهذا فإن أهميته تزداد يوما بعد يوم كسلعة إستراتيجية و خاصة للدول المنتجة له، و منه سنتطرق في هذا المطلب إلى أهم المراحل إنتاجه و الخصائص التي يتميز بها النفط و الأهمية التي يحظى بها.

الفرع الأول : مراحل إنتاج النفط

تتطوي دورة إنتاج النفط على خمس مراحل تتمثل وهي التقيب، الاستخراج، النقل، التكرير ثم التوزيع ، ويمكن أن تقع محل النقل من موقع الاستخراج إلى مراكز التسويق، إما قبل أو بعد مرحلة التكرير، وفيما يلي أهم هذه المراحل:

أولا: مرحلة التنقيب :وتعرف أيضا بالاستكشاف والاستطلاع، وتتضمن هذه المرحلة وجوب تحديد المواضع التي تشمل على تراكيب بيولوجية تشير إلى وجود النفط، وهذا من خلال إجراء مختلف الدراسات التحليلية والأعمال التطبيقية في الجوانب الفنية والجيولوجية والاقتصادية والتكنولوجية، وذلك بغية تحديد أنسب المواقع لحفر الأبار.

ثانيا: مرحلة الإنتاج :وتتمثل في حفر الآبار البترولية، بالنزول إلى أعماق في جوف الأرض عن طريق أنابيب وحفارات خاصة ثم استخراج أو ضخ البترول، إلى سطح الأرض، وذلك عن طريق التجهيزات والمعدات اللازمة.

ثالثا: رحلة النقل :وتتمثل في نقل النفط من مناطق إنتاجه إلى مراكز تكريره، وكذا نقله من مراكز التكرير إلى أماكن استهلاكه، ويتم ذلك عن طريق الأنابيب وناقلات النفط[1].

[1] بقلة إبراهيم، **سياسات الحد من الأثار الإقتصادية غير المرغوبة لتقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في الدول العربية المصدرة للنفط مع الإشارة إلى حالة الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،تخصص مالية ونقود، جامعة الشلف، الجزائر، 2014، 2015، ص ص، 11 12.

رابعا: مرحلة التكرير :وهي المرحلة الهادفة إلى تصنيع البترول في المصافي التكريرية، بتحويله من المصدر الخام إلى أشكال من المنتجات السلعية النفطية المتنوعة، وتشتمل تلك المنتجات على المنتجات الخفيفة ، والمنتجات الوسطى ، و المنتجات الثقيلة.

خامسا: مرحلة التوزيع والتسويق :وتشتمل هذه المرحلة على تسويق وتوزيع البترول سواء في شكل خام أو منتجات بترولية، وتحدد الأسعار عادة لأي من المنتجات المكررة بناءا على اعتبارات فنية، بالإضافة إلى أخرى اقتصادية و جغرافية.[1]

الفرع الثاني: خصائص النفط

يتميز النفط بمجموعة من الخصائص و المتمثلة فما يلي :

1-إن تركيبة النفط الفريدة من نوعها تتكون من الهيدروجين المدمج مع الكربون تعطيه ميزة و تركيبة لا توجد في غيره من المواد.

-النفط يحظى بأهمية دولية خاصة و هذا نظرا لكونه مادة إستراتيجية.

3-يعتبر النفط مصدرا هاما يتناقص بكثافة و مقدار استعماله.

4-تبلغ المشتقات النفطية حوالي 8000 مشتق.

5-النفط هو المصدر الرئيسي للطاقة و يعتمد عليه في التطور التكنولوجي المعاصر و الفن الإنتاجي السائد.

6-تتركز معظم منابع النفط في الدول النامية على غرار الجزائر.

7-يعتبر النفط صناعة من الصناعات العملاقة والتي تتضمن مخاطر عالية وتحتاج إلى رؤوس الأموال الضخمة.[2]

[1] بقلة إبراهيم، 12.مرجع سابق، ص12

[2] مديحة حسن الدغيري، **إقتصاديات الطاقة في العالم وموقف البترول العربي منها، إقتصاديات الطاقة في العالم وموقف البترول العربي منها**، دار الجميل، بيروت، لبنان، طبعة ثانية، 1998،ص ص،51،50 .

الفرع الثالث: أهمية النفط

و تتجلى أهمية النفط في جوانب رئيسية متعددة نوجزها فيما يلي :

1-تشكل الطاقة عاملا من عوامل الإنتاج و تعتبر الطاقة البترولية لحد الآن الأوفر، الأسهل و الأفضل، كما أن تبعية المجتمع العصري حيال البترول أصبحت وثيقة، و اعتبر استهلاكه معيارا للتقدم الاقتصادي.

2-من الناحية الصناعية يمكن القول إن العملية الصناعية لا تستطيع الاستمرار بشكل منتظم دون البترول فهو مصدر للحرارة و هو أساس الصناعة البتروكيميائية حيث كما يعتبر كمصدر لتوليد الطاقة المحركة للآلات الزراعية الحديثة.[1]

3-للنفط أهمية تجارية تكمن في كون النفط و منتجاته يشكلان سلعة تجارية دولية لها قيمة مالية ضخمة، فالشركات الأجنبية تشتري من الأسواق العالمية أكثرية البترول المستخرج من الدول النامية و من ثم تبيع منتجاته المصنعة في أكثر من 100 بلد محققة بذلك أرباحا خيالية.[2]

4-يعتبر النفط في قطاع الموصلات بمثابة الشريان للنقل الحديث، و تقدر الكميات المستخدمة منه في قطاع المواصلات بحوالي 35% من مجموع البترول المستهلك في العالم.

5-أما في الجانبين السياسي و العسكري فاستعمل النفط كأداة ضغط خلال حرب أكتوبر 1973 فالنفط مصدر الوقود الضروري لأنه الحرب الميكانيكية.

6-يرجع سبب الحروب هو العامل الاقتصادي و هذا من خلال المحاولة و السيطرة على المناطق الغنية بالمواد الأولية التي يأتي النفط في مقدمتها.[3]

---

[1] إمام محمد سعد، **البترو دولار و الاستثمار الأجنبي دراسة تحليلية تداعيات أسعار البترول على أسواق راس المال و التمويل الدولي**، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، مصر، ص14

[2] حمادي نعيمة، تقلبات **أسعار النفط وإنعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة1986-2008**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم لإقتصادية، غير منشورة، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير،جامعة بن بوعلي الشف، الجزائر،2009/2008،ص ص،8،9

[3] موري سمية، أثار تقلبات أثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم لإقتصادية، تخصص مالية دولية ،كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي تلمسان، الجزائر2009-2010، ص56

المطلب الثالث: النظريات المفسرة لتكوين النفط و العوامل المؤثرة فيه

لقد تمكن الإنسان من خلال التطورات الحاصلة في مجال إكتشافه من معرفة النفط خاصة فيما تعلق بماهية و طبيعته و العوامل المؤثرة في درجة جودته عكس السابق و منه سنتناول في هذا المطلب النظريات المعبرة في تكوين النفط و العوامل المؤثرة فيه من حيث الجودة.

الفرع الأول: النظريات المفسرة في تكوين النفط

لقد عرفت المعارف الإنسانية توسعا ملحوظا لتبلغ مراحل متقدمة في مجال البحث و التنقيب عن النفط و بشكل خاص كيفية تواجده، مما جعل المختصون في البحث عن أصل و تكون النفط ينقسمون إلى فريقين أحدهما يؤيد الأصل العضوي لمصدر النشوء والآخر يؤكد عن الأسباب العضوية، و من هنا نستنتج أن هناك نظريتين لتفسير أصل تكون النفط..

أولا-النظريات اللاعضوية:

و هي أقدم و أول النظريات المفسرة لأصل تكون النفط و الكيفية التي يتم فيها، فتجمع هذه النظريات على أن مادة النفط قد تكونت في باطن الأرض نتيجة تفاعلات كيماوية بين العناصر اللاعضوية،كاتحاد و تفاعل عنصر الهيدروجين مع الكاربون مثلا عنصر كبريت الحديد مع بخار الماء و ينشأ من إتحادهما مادة مشابهة للأسيتيلين، التي تحولت إلى زيت بفعل العوامل الجيولوجية من ضغط الحرارة،وما يدعم صحة و أراء و أسانيد هذه المجموعة في أصل تكوين البترول هو توصلها نظريا و مختبريا إلى تحضير بعض المنتجات الهيدروكربونية كالبنزين و الميثان.[1]

ثانيا-النظريات العضوية:

تؤكد هذه النظرية على أن النفط ينتج عن تحلل الكائنات الحية من أصل حيواني أو نباتي التي طمرت لملايين السنين في طبقات من الرمل الناعم تحت الضغط و الحرارة الشديدين حيث تستند هذه النظرية إلى الأدلة و البراهين التي تؤيد قوة و صحة أرائها و من أبرز هذه الأدلة:

[1] أمال رحمان، مرجع سابق، ص178

1-وجود كميات ضخمة من المواد العضوية و الهيدروكربونات في الصخور الرسوبية المكونة للفترة الأرضية و هذه المواد العضوية نباتية أو حيوانية سواء كانت فهي مع توفر الكربون و الهيدروجين اللذان يتحدان مع بعضهما تحت ظروف المتمثلة في الضغط و درجة الحرارة مع وجود بعض العوامل المساعدة ليشكلا النفط.[1]

2-وجود عناصر البروفين و النيتروجين في أغلب العينات الخفيفة أو الثقيلة و بوجود هذان العنصران فقط في البقايا أو المواد المتبقية من المواد النباتية و الحيوانية.

3-يتم النشاط الضوئي للنفط نتيجة مادة الكولسترول و التي هي من أصل حيواني أو نباتي في النفط، و منه يستشهد أنصار هذه النظرية بأن محور النفط الرئيسي في العالم تمتد من خليج المكسيك غربا إلى الخليج العربي شمالا لذلك تمكن بأن الأحواض الرسوبية المتواجدة على حافة القارات و التي تكونت عبر التاريخ الطويل هي الأماكن الطبيعية لتجمع كميات كبيرة منه.[2]

الفرع الثاني: العوامل المؤثرة في جودة النفط

إن العوامل المؤثرة في نوعية النفط و التي توجد في الطبقات الأرضية تسمح بتحديد نوع و طبيعة المشتقات التي يمكن الحصول عليها، و فيما يلي أهم العوامل المؤثرة

أولا: مستوى الضغط والحرارة التي يتعرض لها البترول

والتي تحدد مدى نشاط البكتيريا التي حددت بدورها نسبة كل من الكربوهيدرات والبروتينات والأوكسجين والآزوت فيه.

ثانيا: المياه الجوفية التي تتسرب خلال الطبقات الحاملة للنفط

حيث تؤثر خصائص هذه المياه في نوعية النفط بما تحمله من عناصر مختلفة وخاصة الأوكسجين والكبريت، والتي تعمل على تقليل جودة النفط في مناطق عديدة.[3]

---

[1] أمال رحمان، مرجع سابق، ص 178

[2] أمال رحمان،مرجع سابق، ص179

[3] :محمد خميس الزوكي، **جغرافية الطاقة" مصادر الطاقة بين الواقع و المأمول"**، دار المعرفة الجامعية،الاسكندرية،مصر،2001،ص ص،74،73

ثالثا: طبيعة بقايا المواد النباتية والحيوانية التي تحللت

وكان هناك رأي قديم في تكوين زيت النفط مفاده أنه يتكون كيمائيا من تكوينات القشرة الأرضية بفعل بعض التغيرات الكيميائية التي تعرضت لها بعض الصخور والعناصر، التي تتألف منها القشرة الأرضية وخاصة الصوديوم المعدني مع المياه الجوفية التي تحتوي على ثاني أوكسيد الكربون، و استند أصحاب هذا الرأي على أنه لم يعثر على أي حفريات عضوية بأي شكل في زيت النفط، إلا أنه بعد تمكن الإنسان من استخلاص بعض العناصر بروتينية الأصل من النفط تأكد أصله العضوي وأنه ناتج عن تحلل مواد عضوية قديمة.

المبحث الثاني: أساسيات عن الأسواق النفطية:

نظرا للأهمية التي يحظى بها النفط وأسعاره على المستوى العالمي والدولي سنتطرق في هذا المبحث الى ماهية الأسواق العالمية لهذا المورد وذلك من خلال إلقاء نظرة حول التطورات التاريخية التي مرت بها أسواق النفط وتعريفها، وأنواعها أهم الخصائص التي يتميز بها، والأطراف المؤثرة في هذه الأسواق.

المطلب الأول: نبذة تاريخية عن الأسواق النفطية

منذ اكتشاف النفط و قيام الصناعة النفطية في الولايات المتحدة الأمريكية لأول مرة، مرت السوق النفطية بعدة مراحل يمكن تصنيفها كما يلي:

الفرع الأول: خلال 1857 إلى 1870 (منذ بداية الصناعة النفطية حتى ظهور الشركات النفطية)

كانت السوق النفطية في هذه المرحلة تنافسية بين الشركات النفطية الصغيرة التي بدأت تستثمر في استغلال النفط خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية و كانت المنافسة شديدة فيما بين هذه الشركات مما نتج عنه اندماج بعضها و زوال الآخر. [1]

الفرع الثاني: خلال الفترة 1870 إلى 1960 (منذ ظهور الشركات النفطية الكبرى إلى تأسيس الأوبك)

أصبحت السوق النفطية في هذه الفترة سوق احتكار القلة بين الشركات التي سيطرت على الصناعة النفطية الأمريكية و تعدى ذلك إلى السوق النفطية العالمية بتحكمها في عمليات الاستكشاف و الاستخراج و النقل و التوزيع والتسعير، و عرفت في هذه الفترة عقد اتفاقية كناكاري بين هذه الشركات التي تعرف بالشقيقات السبع و

[1]:أحمد **الدوري**، مرجع سابق،ص97

التي تنص على تقسيم السوق النفطية العالمية و منابع النفط في العالم بينها، مما جعل الأسواق العالمية حكرا على هذه الأسواق.[1]

الفرع الثالث: خلال الفترة 1960 إلى 1973 (منذ تأسيس الأوبك حتى أزمة 1973):

مع تأسيس الأوبك في 1960 قل احتكار الشقيقات السبع و تحولت السوق النفطية إلى احتكار المنتج ممثلا في دول الأوبك و بوجود هذه المنظمة عملت الدول المنتجة على تقوية مركزها و الحفاظ على مصالحها، حيث أنه بعد 1973 عندما قررت الدول الأعضاء في أوبك منفردة وقف لإمداداتها النفطية احتجاجا على حكومات الدول الكبرى للكيان الصهيوني انتهى دور الشركات الكبرى.[2]

الفرع الرابع: خلال الفترة 1973 إلى 1980 (بداية الأزمة 1973) : في هذه المرحلة أصبحت السوق النفطية سوق احتكار قلة دول الأوبك، حيث عندما ارتفعت أسعار النفط و تضررت مصالح الدول المستهلكة للنفط، وزاد إنتاج الدول النفطية من خارج أوبك مما أثر سلبا على موقف أوبك و هنا بدأت المنظمة تفقد قوتها.[3]

الفرع الخامس: سوق النفط مطلع القرن 21:

في هذه المرحلة عرفت سيادة قانون العرض و الطلب على السوق النفطية، في هذه المرحلة أصبحت السوق النفطية تضم عددا أكبر من المنتجين و المستهلكين فأصبحت سوق تنافسية إلا أن الأمر لم يدم طويلا حيث عرف مطلع الألفية الثانية تقلبات حادة لم يألفها السوق النفطي منذ السبعينيات من القرن الماضي إذ بعد أن استقرت الأسعار عند معدل 25 دولار للبرميل خلال 2000 إلى 2003 هي الفترة التي عملت خلالها منظمة الأقطار المصدرة للنفط بالدفاع على نطاق سعري يتراوح بين 22 و 28 دولار للبرميل باعتباره السعر الذي يمكن أن يحقق التوازن في الأسواق إلا أن هذه الصورة اختلفت تماما في 2004 مع ارتفاع الأسعار الذي بلغ ذروته عام 2006 حيث وصل 68.9 دولار للبرميل في حين لامست أسعار النفط في الأسواق المحلية (الخام الأمريكي الخفيف) 78 دولار للبرميل في الفترة ذاتها، أما في سنة 2006 أخذت بالتراجع التدريجي ، و هذا لارتفاع المخزونات التجارية خصوصا وقود التدفئة ليستقر نحو 58 دولار للبرميل و في نصف الثاني من

[1] أمينة مخلفي، مرجع سابق،ص51

[2] عبدالقادرسيد أحمد، **الأوبك ماضيها حاضرها وأفاق تطورها**، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،1982 ، ص75

[3] علي العمري، **دراسة تأثير تطورات أسعار النفط الخام على النمو الإقتصادي دراسة حالة الجزائر 1970-2006**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008/2007، ص9

عام 2014 شهد تراجع كبير في أسعار النفط الذي إنعكس بتغيرات شكلية مهمة في السوق النفطية التي دخلت حقبة سجل فيها العرض نموا أقوى من الطلب حيث يطرح هذا التراجع مشكلة كبيرة بالنسبة للعديد من الدول المنتجة التي يحتاج إلى سعر مرتفع من أجل تمويل نفقاتها أما المستفيد الأكبر من هبوط الأسعار هو الدول المستوردة.[1]

المطلب الثاني: تعريف الأسواق النفطية و أهم المتعاملين بها:

إن السوق في النظريات الاقتصادية هو المكان الذي يلتقي فيه أصحاب العرض و الطلب من أجل علاقات متبادلة و مصالح مشتركة، و من هذا سنتطرق في هذا المطلب للتعريف بالسوق النفطية و أهم المتعاملين فيها :

الفرع الأول: تعريف الأسواق النفطية:

السوق النفطية هي السوق التي يتم فيها التعامل بأهم مصادر الطاقة و هو النفط، و يحرك هذه السوق قانون العرض و الطلب بالإضافة إلى العوامل الاقتصادية التي تحكم السوق و هناك عوامل أخرى كالعوامل السياسية و العسكرية و المناخية و تضارب المصالح بين المستهلكين و المنتجين و الشركات النفطية.[2]

السوق النفطية : هي المكان الوهمي مكانيا أو جغرافيا لحدوث عملية تبادل السلعة النفطية خاصة الخام منها بين الأطراف المتبادلة.[3]

و من هذه التعاريف يمكن استخلاص الخصائص التي تتميز بها السوق النفطية.**3:(حسين،1992،ص38)**

***سوق احتكار القلة:** يحتكر السوق البترولية عدد قليل من الشركات "منافسة القلة" و هو نوع من الاحتكار الجزئي و تعمل هذه القلة من الشركات على التركيز على عدد قليل من المشروعات الضخمة تؤثر بصورة مباشرة على العرض الكلي.

[1] أمينة مخلفي، مرجع سابق، ص52

[2] بقلة إبراهيم، **سياسات الحد من الأثار الإقتصادية غير المرغوبة لتقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في الدول العربية المصدرة للنفط مع الإشارة إلى حالة الجزائر**، مرجع سابق، ص18 .

[3] :سارة حسين، **جغرافية الموارد والانتاج**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، لبنان،1992 ، ص 38

***الاتجاه نحو التكامل الرأسمالي:** حيث أن منتجي القلة يتحكمون في إنتاج النفط، نقله ، تكريره و تسويقه فإن هذه العمليات يربطها نوع من التكامل الرأسمالي من بداية استخراج النفط الخام إلى غاية مظهره على مشتقات مختلفة

***الاتجاه نحو التكتل:** تدل حركة الشركات في السوق النفطية على الاتفاقات المسبقة فيما بينها على الخطوات التي تتبعها كل منها، حتى وصول سلعة البترول و مشتقاته إلى الأسواق مما يجعلها تتجه نحو التكامل الكامل.

الفرع الثاني: المتعاملون في السوق النفطية

لسوق النفطية فاعلون و هم:

1:من ناحية الدول المنتجة:[1]

1.1 منظمة الأوبك: لقد عرفت سنوات الخمسينات أزمة حقيقية بين الدول المنتجة للنفط خاصة العربية منها و الشركات الاحتكارية، بحيث أن محور الخلاف تعلق أساسا حول (مطالبة الدول المنتجة للبترول بتحسين مداخلها من العوائد البترولية، غير أن الشركات البترولية لم تعطي أهمية لذلك و بقيت مصممة على استغلال المواد البترولية لهذه الدول.حيث في 10 سبتمبر 1960 ببغداد أسس الموردون الأساسين لسوق النفط العالمية و هم: فنزويلا، العراق، إيران، الكويت، و السعودية. و السبب الرئيسي لإنشاء المنظمة إلى التخفيض الذي قامت به الشركات البترولية في الأسعار المعلنة للبترول دون استشارة حكومات الدول المنتجة في سنة 1959 و هذا ما أنتج خسارة كبيرة في إيرادات الدول المنتجة و التي بلغت 15% حيث أن هذه النقطة كانت نقطة تحول كبرى في تطور العلاقات الاقتصادية الدولية.

أنضمت إلى هذه المنظمة دول أهمها كان :[2]

- نيجيريا 1957

-قطر 1961

[1] محمد أزهر السماك، **إقتصاديات النفط**، دار الكتب للطباعة والنشر،1981،ص146

[2] عبدالقادر سيد أحمد، مرجع سابق، ص75

-ليبيا و أندونسيا 1962

-الإمارات العربية المتحدة 1967

-الجزائر 1969

1-1-1: أهداف OPEC:

*زيادة مداخيل الأعضاء باعتبارها محدودة و غير كافية لتحقيق معدلات النمو الاقتصادي تتناسب مع التطورات و التغيرات الحاصلة في الداخل و الخارج و كل هذا يعود إلى المستوى المتدني لأسعار البترول و توزيع الأرباح النفطية لصالح الشركات النفطية.

*تحقيق السيادة الوطنية على اقتصاديات النفط لدول الأعضاء.

*تنسيق و توحيد السياسات النفطية و تحديد أفضل السبل لحماية مصالح الأعضاء سواء بصورة منفردة أو جماعية.

*تحديد الطرق و الأساليب اللازمة لضمان استقرار الأسعار في أسواق النفط الدولية.

*تحقيق عائد عادل على استثمارات العاملين في صناعة النفط.[1]

1-2:الدول المنتجة خارج الأوبك:

بعد الانزلاق الذي عرفته أسعار النفط في أوائل سنة 1988، أحست الدول المصدرة للنفط غير الأعضاء في أوبك بخطورة الوضع، فبادرت مصر بدعوة كبار الخبراء في الدول المصدرة غير الأعضاء في أوبك للاجتماع في القاهرة غير أن الدول الأخرى فضلت لندن كموقع متوسط يوم 08 مارس 1988 بمشاركة كل من مصر، المكسيك، أنغولا، ماليزيا، و الصين.

فهذه المجموعة في اجتماعها بلندن أكدت أنها لا تستطيع الوقوف موقف المتفرج في السوق العالمية للنفط و أن حماية مصالحها الفردية و المشتركة تتطلب أخذ مواقف إيجابية بالتنسيق مع أوبك و محاولة ضم أكبر عدد ممكن لمصدرين غير الأعضاء إلى هذا التنظيم التلقائي غير الرسمي، و الذي أطلق عليه اسم الدول

[1]:محمد أزهر السماك، مرجع سابق، ص147

المستقلة المصدرة للنفط و قد تم في هذا الاجتماع وضع اللبنات الأساسية لإقامة مجموعة غير رسمية لا تحتاج إلى تمويل أو أمانة عامة، بل يكفي أن يتم الاجتماع بصفة دورية (كل 06 أشهر)و أن تستضيف كل مرة دولة متطوعة.[1]

2: من ناحية الدول المستهلكة:

2-1: وكالة الطاقة الدولية (IEA):[2]

هي منظمة عالمية تأسست في ماي 1975 شاملة في عضويتها 18 دولة صناعية غربية و قد جاءت بدعوة من الولايات المتحدة الأمريكية من خلال مؤتمر واشنطن، فالغرض من إنشاء IEA هو الإشراف على تنفيذ الخطط المسطرة و إقامة شبكة لتجميع و دراسة المعلومات الخاصة بالسوق العالمية للنفط و فتح مجال التشاور مع الشركات النفطية العالمية حيث تضم IEA 24 دولة أهما: (الولايات المتحدة الأمريكية، كندا، ألمانيا، تركيا، المجر، اليونان، فرنسا،...إلخ)

2-1-1:أهداف IEA:

*تقوية موقف المستهلكين للنفط.

*تشجيع الأعضاء على الاحتفاظ بمخزون تجاري كبير من النفط.

*العمل على خفض الواردات و هذا بهدف وضع برنامج وطني للطاقة لكل دولة عضو فيها.

*تهيئة المناخ المشجع للاستثمار في تنمية مصادر الطاقة.

*دعم جهود البحث و التطوير و تشجيع التطبيق العلمي لنتائجها.

2-2:الشركات النفطية العالمية IOC:

سيطرت مجموعة من الشركات على صناعة النفط العالمية أصطلح على تسميتها تاريخيا بالشقيقات السبع، و هي مملوكة أساسا لصالح الولايات المتحدة الأمريكية و بريطانيا و هولندا، حيث هذه الشركات كانت تسيطر

[1]: حمادي نعيمة، مرجع سابق، ص52

[2]: حسن سيد أبو العينين،الموارد لإقتصادية، دار الثقافة الجامعة للطبع والنشروالتوزيع، بيروت،لبنا، 1979، ص331

على حوالي80% من الإنتاج النفطي العالمي، كما أنها تملك 70% من صناعة التكرير العالمية و هي تعمل بشكل مباشر، كما تمتلك أكثر من 50% من الناقلات النفطية حيث تقوم هذه الأخيرة برسم السياسات العامة لها حيث أن جملة معظم أسهمها مؤسسات أمريكية أكبرها الشركات الخمس و هي (أكسون)، (غولف)، (تكسالو) و شركة (أبل)، و الشركة الخامسة (تشيعمرون) و هذا بالإضافة إلى الشركتين الهولندية (شل) و البريطانية (بريتيش بتروليوم).

كما لا يجب أن نهمل المراكز المهمة لشركات النفطية الوطنية و التي سيطرت على 78% من إنتاج النفط في العالم و من هذه الشركات شركة أرامكم السعودية، شركة النفط الوطنية الإيرانية فهي تقوم بالتأثير على السعر و هذا بتطوير أساليب الإنتاج و البحث و التنقيب.

المطلب الثالث: أنواع و مميزات الأسواق النفطية العالمية

نظرا لتغيرات التي طرأت على الصناعة النفطية بعد تغير العلاقات بين الشركات النفطية الكبرى و الدول المنتجة للنفط و مع التطور التسويقي لنفط الخام مما أنتج أنواعا مختلفة للأسواق النفطية و التي تمتاز بعدة صفات وهي كالآتي:

الفرع الأول: أنواع السوق النفطية

لقد تعددت الأسواق النفطية وذلك بإختلاف مجالات تسويقها وفيما يلي أهم الأنواع.

أولا: الأسواق الفورية للنفط:

تعتبر الأسواق الفورية هي الصناعة النفطية وسيلة عملية لتخلص من بعض الفوائض النفطية و بأسعار منخفظة و كذا لتحقيق التوازن بين العرض و الطلب ففي السوق الفورية يتباحث كل من البائع و المشتري و يتفاوضان على صيغة معينة للتعامل في وقت محدد و بسعر معين لشحنة معينة.[1]

[1]:حسين عبد الله، **مستقبل النفط العربي**، مركز دراسات الوحدة العربي، الطبعة الثانية، بيروت، لبنان، 2006،ص247

و تتحدد الأسعار في هذه الأسواق بمعدلات مرتبطة بخامات يتم تداولها في هذه الأسواق مثل خام برنت في أوربا و خام غرب تكساس في أمريكا الشمالية بينما في شرق آسيا نجد خام دبي.[1]

ثانيا: الأسواق الآجلة:

نظرا لارتفاع أسعار النط في السوق الفورية، أدخل المنظمون سوقا للأسعار الثابتة بتسليم مؤجل بها يعرف بالأسواق الآجلة و بدورها إلى:

1:الأسواق النفطية المادية الآجلة:

تتم المعاملات في هذه الأسواق باتفاق البائع و المشتري على سعر معين مع تسليم آجل فقواعد السوق ترغم المشتري على تحديد الحجم، و البائع على تحديد تاريخ توفر الشحنة.[2]

2:السوق النفطية المالية الآجلة:

هذه الأسواق عبارة عن بورصات فالمعاملات فيها لا تتم على بضاعة عينية و لكن أيضا بواسطة أوراق مالية عن طريق شراء و بيع الخام بواسطة التزمات.

و عرفت تطورا كبيرا في ظل تقلبات الأسعار الشديدة للنفط التي عرفتها فترة الثمانينات و التسعينات من القرن الماضي، و يتم التعامل فيها بالعقود الآجلة و ليس بشحنات النفط و هذهالعقود لها طابع السندات المالية و هي بمثابة تعهد بالبيع أو الشراء لكمية محددة من النفط.[3]

[1] عبد المالك مباني، **الاقتصاد العالمي للمحروقات النفط والغاز الطبيعي دراسة تحليلية استشرافي**، مذكرة ماجستير،غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008/2007،ص74

[2] موري سمية، مرجع سابق، ص91

[3] :مجلد ميلود، الجباية **البترولية لعقود البحث والإنتاج نحو ملائمة أكثر مع السوق**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير،غير منشورة ، تخصص تحليل إقتصادي،كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر،2002/2001،ص70

الفرع الثاني: مميزات الأسواق النفطية

تتميز الأسواق النفطية من حيث العرض والطلب بخصائص مهمة هي :

أولا: إرتفاع نسبة التركز الاحتكاري :أخذت مختلف دول العالم تتركز في شكل منظمات تسعى من خلالها للدفاع على مصالحها، كالدول المنتجة والمصدرة للنفط من خلال منظمة الأوبك، الدول الصناعية المستوردة للنفط من خلال منظمة التعاون والإنماء الاقتصادي.

ب: عدم مرونة الطلب في فترة الأجل القصير :يتميز الطلب في الأجل القصير بعدم مرونته، فالصناعات المبنية على أساس استخدام النفط لا يمكنها التحول عنه إلى مصدر آخر بسبب ارتفاع أسعاره مثلا، ذلك لأن هذه العملية تتطلب بعض الوقت للتحول إلى مصادر الطاقة البديلة أو ترشيد استخدام الطاقة.

ج: تأثر السوق النفطية بالأسواق ذات الصلة الوثيقة :تتأثر السوق العالمية للنفط بصورة مباشرة بسوق الناقلات وتكاليف الشحن والتي تتأثر بتقلبات الطلب العالمي على النفط وبصورة عامة تتميز الأسواق البترولية بخصائص مهمة تتمثل في:

أنها سوق أكثر تنافسية حيث تتميز السوق بحرية بيع وشراء البترول أين أصبح السعرهو المسيطر في السوق ولم يفرض من قبل الشركات الاحتكارية، كما أنه يتميز بمرونة أكثر حيث تكون الشركات والدول المنتجة والمستهلكة في منافسة مباشرة في الصفقات.

- ✓ أنها سوق شفافة أصبحت السوق البترولية العالمية أكثر شفافية بسبب ظهور وتطور الصفقات لأجل، حيث أصبح من الضروري توفير المعلومات اللازمة حول العرض والطلب من أجل تقليل المخاطر الناجمة عن تذبذب الأسعار[1].
- ✓ أنها سوق غير مستقرة يرجع عدم استقرار السوق البترولية إلى تنامي أهمية البترول في الاقتصاد العالمي نظرا للاعتماد الكلي عليه في كل المجالات من جهة، ومن جهة أخرى عدم استقرار الأسعار بسبب تغيرات العرض والطلب ، ففي الوقت الذي يزداد فيه إنتاج البترول ويزداد المعروض منه نجد أن الأسعار

[1] مجلد ميلود، مرجع سابق، ،ص70

تزداد ارتفاعا كما تتفاقم التقلبات في السوق بسبب العوامل السياسية، المضاربات والتلاعب في السوق النفطية والتي تترك أثرا واضحة على الأسعار.[1]

المبحث الثالث: أسعار النفط في ظل تقلبات السوق النفطية

لقد عرفت الاقتصاديات الجديدة لدول المتطورة ارتباطا وثيقا بالنفط في مختلف الجوانب و بذلك تزايدت أهميته، مما أصبح مصدر طلب لباقي الدول بأي ثمن، مما أدى إلى صراع نتج عنه تقلبات أثر على كيفية تحديد سعره، و هذا ما سنتطرق إليه في هذا المبحث

المطلب الأول: تعريف سعر النفط و أنواعه

السعر النفطي أهمية كبيرة و هذا باعتباره من أهم الأسعار الاقتصادية مكانة هامة في الدورة الاقتصادية و من هذا المنطلق سنتناول في هذا المطلب تعريف و انواع السعر النفطي.

الفرع الأول: تعريف سعر النفط

سعر النفط يعرف على انه قيمة المادة أو السلعة التي يعبر عنها بالنقود.

سعر النفط الحقيقي أو ما يسمى سعر النفط بالدولار ثابت القيمة و الذي يعبر عن تطور السعر عبر فترة زمنية معينة بعد استبعاد ما طرأ عليه خلال تلك الفترة من عوامل التضخم النقدي أو التغيير في معدل تبادل الدولار الذي يتخذ أساسا لتسعير النفط مع العملات الرئيسية الأخرى، و من هنا يلزم أن ينتسب السعر الحقيقي إلى سنة معينة و هي سنة الأساس. [2]

السعر النفطي هو مؤشر نقدي لتحديد القيمة التبادلية للسلع و الخدمات عند وضع توازن العرض و الطلب بهدف توجيه السوق لتحقيق الكفاءة في تخصيص الموارد و تحسب أسعار النفط على أساس البرميل الأمريكي.[3]

و منه فالسعر النفطي هو القيمة النقدية التي تعطى لوحدة واحدة من النفط خلال مدة زمنية معينة.

---

[1]:مشدن وهيبة، مرجع سابق، ص ص، 92 93

[2].أحمد الدوري، مرجع سابق،ص 195

[3]:حسين عبدالله، مرجع سابق، ص240

الفرع الثاني: انواع سعر النفط :

لسعر النفط أنواع متعددة و هي : [1]

1-**الأسعار المعلنة (السعر الرسمي)** : و هو السعر الذي تعلنه الشركات أو الدول المنتجة ليتم التعامل بها في السوق.

2-**السعر الفوري** : هو سعر الوحدة البترولية المتبادلة آنيا أو فوريا في السوق البترولية الحرة و هذا السعر المجسد لقيمة السلعة البترولية نقديا باقي السوق بين الأطراف العارضة و المشترية بصورة آنية.

3-**السعر الحقيقي** : هو السعر بعد خصم نسبة التضخم و التغيير في القيمة الشرائية المتداولة.

4-سعر الكلفة الضريبية : هو المعادل لكلفة إنتاج البترول الخام مضاف إلى قيمة ضريبة الدخل و الربح بصورة أساسية العائدة للدولة النفطية المانحة لاتفاقيات استغلال النفط إذن هذا السعر يعكس الكلفة الحقيقية للدولة النفطية المانحة لإتفاقيات إستغلال النفط إذن هذا السعر يعكس الكلفة الحقيقية التي تدفعها الشركات النفطية لحصولها على برميل من النفط الخام، و و نفس الوقت يمثل الأساس الذي تتحرك فوقه المتحققة في السوق فالبيع أقل من السعر فهو خسارة.

5-**سعر الإشارة:** هذا النوع من الأسعار ظهر ف فترة الستينات، حيث بعد ظهور الأسعار المتحققة إلى جانب المعلنة، حيث أخذ سعر اللإشارة في التعاملات الأجنبية من أجل توزيع أو قسمة العوائد النفطية بين الطرفين، إن السعر الإشارة عبارة عن سعر النفط الخام و الذي يقل عن السعر المعلن و يزيد عن السعر المتحقق، أي أنه سعر متوسط بين السعر المعلن و السعر المتحقق، إن هذا السعر أخذت به و طبقته العديد من البلدان النفطية.

6-**السعر المستقبلي:** هو سعر يتم التفاوض حوله بين المتعاملين لشحنة من النفط ستسلم في تاريخ مستقبلي على أساس الأسعار المعلنة في بورصات لندن و نيويورك.[2]

---

[1] يسمينة لباني، **إنعكاسات تغير أسعار البترول العالمية على الاقتصاد الجزائري دراسة تحليلية باستخدام نموذج التوازن العام القابل للحساب للسنة2002**، مذكرة ماجستير، غير منشورة،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة يوسف بن خدة، الجزائر، 2009/2008، ص73

[2] :نواف الرومي، **منظمة الاوبك وأسعار النفط العربي الخام**، الدار الجماهرية للنشر والتوزيع والاعلان، 2000، ص4

المطلب الثاني: تطورات أسعار النفط و ألية تسعيره

لقد شهدت أسعار النفط الخام تغيرات وهذا ناتج عن التطورات الحاصلة عبر القرون الماضية و أوائل القرن الحالي فيرجع ذلك إلى تأثرها بظروف السوق أو مؤثرة في دور النفط في الإستهلاك العالمي للطاقة كما كان التصحيح السعري نقطة تحول كبير في تاريخ الصناعة النفطية، وفيمايلي أهم تطورات الحاصلة في السعر النفطي وألية تسعيره.

الفرع الأول: التطور التاريخي لأسعار النفط

لقد مرت أسعار النفط بعدت تطورات عبر الزمن أخرها الطفرة التي شهدها العالم في الألفية الثانية وهذا ما سنتطرق إليه لأهم هذه التطورات.

أولا: تطورات أسعار النفط مابين (1973-1986)

عرفت أسعار النفط الخام خلال هذه الفترة تأرجح ما بين الصعود و الهبوط حيث كانت تتراوح ما بين 1.5-5 دولار للبرميل منذ الحرب العالمية الثانية وحتى أوائل عقد الثمانينيات الأمر الذي ساهم في نمو الطلب ثم إرتفعت إلى أكثر من 10 دولار للبرميل عام 1974إلى غاية 1978 مابين 12-13.55 دولار للبرميل.[1]

إلا أن أسعار النفط عرفت منعرجا جديدا بعد بروز أحداث بمنطقة الشرق الأوسط حيث يتميز بوجود معظم مكامن النفط، فقد أفضت الثورة الإيرانية و العراقية إلى زيادة أسعار النفط الخام لأكثر من الضعف الدولار للبرميل إلى أن وصلت 35 دولار للبرميل عام 1981 إلا أن هذا الإرتفاع لم يدم طويلا.

حيث عرفت الأسعار إنخفاض خلال الفترة 1983-1985 مما جعل منظمة OPEC تقوم بتخفيض حصص الإنتاج إلى مستوى تستقر عنده الأسعار، لكن هذه الخطوة لم تنجح بسبب أن معظم أعضاء المنظمة كانوا ينتجون كميات أعلى من حصصهم، فهذه الوضعية تسببت في إنهيار الأسعار منتصف عام 1986 إلى أقل من 10 دولار للبرميل، فرغم محاولات OPEC إلى الإتفاق على سعر موحد وهو 18 دولار للبرميل إلا أن الأسعار إستمرت في الإنخفاض[2].

[1] محمد الرميحي، **النفط و العلاقات الدولية**، علم المعرفة، الكويت، 1982، ص8

[2] قصي عبد الكريم، **أهمية النفط في الاقتصاد و التجارة الدولية (النفط السوري نموذجا)**، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2010، ص136

ثانيا: تطورات أسعار النفط خلال (1986-2000)

لقد إستقرت الأسعار ما بين 1986-1996 عند متوسط 17.3 دولار للبرميل حيث عاد النمو الموجب في الطلب و الزيادة في الإنتاج لدى OPEC في تلك المدة إلا أن هذا الإستقرار لم يستمر طويلا.

ففي أواخر عامي 1997 و 1998 اضطرت OPEC إلى تخفيض إنتاجها بمقدار 3 مليون دولار للبرميل وهذا بسبب الأزمة الإقتصادية التي شهدتها أسيا.

أما مابين 1999 و 2000 عرفت الأسعار إرتفاعا مابين 20-30 دولار للبرميل بسبب خفض OPEC ودول غير OPEC .

ثالثا: تطورات أسعار النفط مابين (2001-2010)

في مطلع سنة 2001 شهدت أسعار سلة OPEC إنخفاض في مستوياتها حيث بلغ سعر 23.1 دولار للبرميل لينخفض ب 5.3 دولار بسبب أحداث 11 سبتمبر 2001.

أما في 2003 إلى غاية 2005 قفزت الأسعار إلى غاية 78 دولار للبرميل وهذا راجع لعوامل جيوسياسية.

وفي سنة 2007 إرتفعت أسعار النفط بشكل لافت حيث كسرت حواجز قياسية إستمرت في الصعود من 60-80 دولار للبرميل إلى غاية 2008 التي شهدت إرتفاع غير مسبوق إلى غاية147.27 دولار للبرميل .

عرف منتصف 2008 إتجاه معاكس للأسعار مما أدى إلى إنخفاضه وذلك بسبب المخاوف على الطلب العالمي الراجع للركود الإقتصادي العالمي والذي كان سببه أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية في شهر أكتوبر 2008 حيث وصل سعر النفط الخام إلى 60 دولار للبرميل وهو أدنى مستوى منذ أكثر من سنة.

أما سنة 2009 إستقر سعر النفط الخام في معدل 59.12 دولار للبرميل في حين إرتفع إلى 77.84 دولار للبرميل عام 2010.[1]

[1]: تقرير الأمين العام لمنظمة الأوبك،سنة 2001 و 2010

الفرع الثاني: آلية تسعير النفط [1]

لقد كان التصحيح السعري نقطة بداية في الصناعة النفطية، إذ قررت الدول المنتجة للنفط أن تخفض نسبة الإنتاج وإقامة حصار نفطي على الدول المعادية لها والمساندة لإسرائيل وهنا تم إستخدام النفط كسلاح ضد هذه الدول ولذلك كان التميز بين مرحلتين هما.

أولا: تسعير النفط قبل التصحيح السعري 1973

تميزت هذه المرحلة بانفراد الشركات الكبرى بالتسعير وكان أحد أهم استمرارها وسيطرتها على الصناعة، ويمكن تقسيمها إلى ثلاث مراحل فرعية:

1 :التسعير حسب نظام نقطة الأساس الوحيدة

كانت أسعار النفط تتحدد بالنسبة للأسعار المعمول بها في خليج المكسيك نقطة الأساس الوحيدة وقد كرست اتفاقية أكناكري (1928م) والتي انبثق عنها كارتل شركات البترول الكبرى حيث أكدت أن الأسعار تتحدد بموجب أسعار خليج المكسيك، وهذا نتيجة لاعتبار الولايات الأمريكية كانت أكبر منتجي ومصدري النفط في العالم في هذه الفترة.

2:مرحلة نقطة الأساس المزدوجة

بموجب هذا النظام الجديد تمت إضافة نقطة أساس جديدة في منطقة الخليج إضافة إلى نقطة خليج المكسيك الشحن الحقيقية من مناطق الإنتاج إلى مناطق الإستهلاك. فكان نفط الخليج العربي يحسب على أساس خامات خليج المكسيك في الأسواق الدولية مضافا إليه أجور.

3:التسعير وفق مشاركة الدول المنتجة في تحديد الأسعار

سعت معظم الدول لتحسين شروط التعامل في النفط ووضع حدا للتحكم الاحتكاري للشركات الكبرى وبالأخص في الأسعار للتأثير المباشر في العائدات النفطية . ثم جاءت التخفيضات من جانب الشركات عامي 1959 م و1960 م لتعجل اتخاذ الحكومات المنتجة موقفا موحدا تمخض عنه إنشاء الدول المصدرة للنفط منظمة

[1]:بوجمعة قويدري قوشيح، مرجع سابق، ص ص،63-67

الأوبك، وكان الهدف منه هو منع أسعار النفط من الانخفاض مجددا على أن يتم تحديد السعر وفقا للتشاور بين الدول المنتجة والشركات الكبرى وهذا ما حدث في 1960 م عند تثبت السعر المعلن للنفط ولأكثر من 10 سنوات بعد ذلك .

ثانيا: تسعير النفط بعد التصحيح السعري 1973

لم تكن أسعار النفط قبل 1973م تخضع لعوامل العرض والطلب، وكان التسعير يخضع للولايات المتحدة الأمريكية، حيث كان سعر النفط يفتقد للمعنى الاقتصادي لمفهوم السعر ونتج عن هذه السياسة

*لم تكن الأسعار تعكس حقوق الدول التي تمتلك منابع النفط، ولكنها كانت تعكس سيطرة الشركات الكبرى .

*لم تواكب أسعار النفط التغيرات في المستويات العامة للأسعار

لذا أخذت منظمة الأوبك في أكتوبر 1973 زمام المبادرة في تحديد سعر النفط وعائدات الحكومات دون 5,3دولار للبرميل في أوائل سنة 1973. الرجوع إلى الشركات وقد قامت باتخاذ قرار زيادة السعر إلى 34,10 دولار للبرميل حيث كان السعر لا يتجاوز ذلك.[1]

المطلب الثالث: تقلبات الأسعار النفطية

سنتناول في هذا المطلب العوامل و الأسباب التي تؤدي إلى انخفاض و انقلاب السعر النفطي على المستوى العالمي.

الفرع الأول: الطلب العالمي للنفط:

يقصد بالطلب النفطي مقدار الحاجة الإنسانية المنعكسة في جانبها الكمي و النوعي على السلعة النفطية كخام أو منتجات نفطية هذا بهدف إشباع أو سد تلك الحاجيات سواء كانت لأغراض استهلاكية كالبنزين لتحريك السيارات أو لأغراض إنتاجية كالمنتجات النفطية المستعملة في الصناعات البتروكيمياوية.[2]

[1]: بوجمعة قويدري قوشيح، مرجع سابق، ص 67

[2]:محمد الدوري، مرجع سابق، ص147

إلا أن هناك عوامل و أسباب خاصة بسوق النفط أدت إلى تقلبات في الطلب مما شكل انخفاض حاد عليه. فيما يلي أهم الأسباب التي أدت إلى ذلك:[1]

1:إن انخفاض الطلب على النفط يؤدي إلى تراجع النمو الاقتصادي مما يشكل علاقة بين المتغيرين و هي علاقة طردية متداخلة فكل عامل يؤثر على الآخر، فالنمو الاقتصادي يرتبط ارتباطا وثيقا بحجم الطلب العالمي على النفط.

2:السعر هو من العوامل الأساسية الفعالة في التأثير على الطلب النفطي فإن انخفاض أو تدني السعر يؤدي إلى الزيادة أو التوسع الطلب و عكسه يكون تماما.

3:يلعب الاستقرار السياسي دورا مهما في التأثير على حجم الطلب النفطي فالاضطرابات السياسية تكون السبب الرئيسي أحيانا في تقلص الإمدادات النفطية ما يدفع بالدول المستهلكة تسارع للحصول على كميات معينة بأي سعر تخوفا من نقص الإمدادات أو حصول تقلبات أخرى.

4:إن السلع البديلة أو المنافسة مثل: الغاز الصخري، الطاقة الشمسية، الطاقة الذرية تأثر سلبا على السلع النفطية خاصة إذا كانت أسعارها منافسة مما يقلل الطلب على السلعة النفطية.

5:المناخ يلعب دورا هاما في تحديد الطلب على النفط، مما جعل OPEC تحدد سقف إنتاجها حسب فصول السنة للحفاظ على مستوى محدد للسعر.[2]

الفرع الثاني: العرض العالمي للنفط:1

يقصد بعرض النفط الكميات المتاحة من السلعة البترولية في السوق الدولية بسعر معين و خلال فترة زمنية محددة، و العرض البترولي يكون فرديا لبائع أو طرف عارض أو يكون عرضا كليا لمجموعة بائعين أو أطراف عارضين لتلك السلعة بسعر أو أسعار مختلفة في زمن محدد.[3]

[1] سيف الدين بوزاهر ،**أسعار الصرف وأسعار النفطدراسة قياسية لإختيار العلة الهولندية حالة الجزائر**،مذكرة ما جستير غير منشورة،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بوبكر بلقايد تلمسان، الجزائر،2011/2010،ص ص،109،107

[2] ضياء مجيد الموسوي، **ثروة أسعار النفط**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص29

[3] هاشم علوان حسين، عبد الله محمد جاسم، إقتصاديات الموارد الطبعية، بغداد، 1992 ، ص31

كما أنه توجد العديد من العوامل و الأسباب التي تؤثر في العرض العالمي للنفط سواء بالارتفاع أو بالانخفاض و أهمها.[1]

1تعتبر الاحتياطات و الطاقة الإنتاجية عاملا هاما في التأثير على العرض العالمي للنفط فكلما كان لاحتياط كبير كلما اعتقد أن هناك إمكانية الزيادة في الإنتاج و هذا عن طريق رفع الإنتاجية بالنسبة للآبار القديمة أو حفر آبار جديدة في المناطق المكتشفة حديثا.

2 إن الوضع السياسي يعتبر أهم عامل على العرض النفطي لأنه خلال الحروب و الأزمات السياسية يصبح هدفا للهجوم بعد أن كان وسيلة للدفاع كملف العراق و إيران ...إلخ.

3 تعمل بعض الدول بسياسة تغليب السوق بمعنى زيادة العرض في الحصص السوقية على الطلب عليه أي عدم التوازن بينها إلا أن هذه السياسية أدت إلى فقدان الحصص السوقية.

الفرع الثالث: عوامل أخرى لتقلبات الأسعار النفط

لقد توصل المحللون و الباحثون أن عوامل السوق الأساسية الطلب و العرض غير كافية لتفسير عدم الاستقرار الذي يحدث للأسعار و أن هناك أسباب أخرى تؤثر و من بينها :[2]

1 وضع تشريعات جديدة خاطئة مما تؤدي إلى تقليص الكميات المعروضة من النفط الخام كما حدث لأوروبا و الولايات المتحدة بشأن فصل عنصر الكبريت عن الديزل مما أثر بشكل سلبي على أسعار النفط.

2 إن ارتباط النفط و الدولار لا تخدم مصالح السوق أحيانا، حيث نجد إنخفاض قيمة الدولار ستؤدي إلى ارتفاع في السعر و العكس بالعكس.

3 تراجع سيطرة منظمة OPEC في مجال الأسعار مما جعلها تخضع لقوى العرض و الطلب.

[1] نبيل بوفيلح، دور صناديق الثروة السيادية في تمويل إقتصاديات الدول النفطية الواقع و الافاق مع إشارة إلى حالة الجزائر،أطروحة دكتوراه غير منشورة،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 2010،2011/3،ص74

[2]:سيف بوزاهر، مرجع سابق، ص109

خلاصة الفصل

لقد تناولنا في هذا الفصل الإطار النظري العام عن النفط و الأسواق النفطية و أسعار النفط و التي استخلصنا منه أهم النقاط التالية.

أن النفط هو عبارة عن مادة خاصة ذات أهمية بالغة على مختلف الأصعدة على غرار الصعيد الاقتصادي، السياسي، المالي، العسكري و هو مادة ذو خاصية تميزه عن غيره.

و النفط سوق يتم فيها العرض و الطلب و التي تتأثر بسلوك العديد من الأطراف الفاعلة فيها كالأوبك و الشركات النفطية العالمية وللسوق النفطية أنواع و ميزات تختص بها عن غيرها من الأسواق .

كما نجد للنفط أسعار يتم تحديدها وفقا للعديد من العوامل و التي أهمها عوامل السوق، و عوامل أخرى مستقبلية، نفسية، و جيو سياسية.

إن السعر النفطي مر بعدة تطورات تاريخية من أجل تسعيره مما جعلت له أنواع و تكاليف، و مناطق يتم فيها الإنتاج و التصدير.

الفصل الثانـي:

تقلبات أسعار النفط على السياسة التجاريـة

المبحث الأول: مفاهيم عن السياسة التجارية.

إن السياسة التجارية تختلف من دولة إلى أخرى و ذلك حسب توجهاتها الاقتصادية و السياسية، وكذلك حسب الظروف الاقتصادية القائمة سواء على الصعيد الداخلي أو على المستوى العالمي و هذا بما يخدم مصالحها و تحالفاتها.

وعليه سنتطرق في هذا المبحث إلى أهم التعاريف الخاصة بالسياسة التجارية إضافة إلى أهدافها و مذاهبها و نطاقات تطبيقها.

المطلب الأول: مفهوم وأهداف السياسة التجارية.

لقد تعددت مفاهيم و أهداف السياسة التجارية من دولة لأخرى و ذلك حسب الفلسفة الإقتصادية السائدة في كل دولة.

الفرع الأول: تعريف السياسة التجارية

السياسة التجارية هي مجموعة الإجراءات التي تتخذها الدولة في نطاق علاقاتها التجارية مع الدول الأخرى بقصد تحقيق أهداف مرجوة.[1]

تعرف السياسة التجارية على أنها مجموعة من الوسائل التي تلجأ إليها الدولة في تجارتها الخارجية بغية تحقيق أهداف معينة.[2]

كما تعرف كذلك بأنها مجموعة من اللوائح الرسمية التي تستخدمها الدولة للتحكم و السيطرة على نشاط التجارة الدولية في مختلف دول العالم المتقدمة و النامية و التي تعمل على تحرير أو تقييد النشاط التجاري الخارجي من العقبات المختلفة التي تواجهه على المستوى الدولي بين مجموعة من الدول[3].

---

[1] محمد أحمد السريتي، **اقتصاديات التجارة الخارجية**، الطبعة الأولى، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، الاسكندرية، 2009، ص111

[2] محمود يونس، **اقتصاديات دولية**، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2000، ص119

[3] مجدي محمود شهاب، سوزي عدلي ناشد، **أسس العلاقات الاقتصادية الدولية**، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي .الحقوقية، بيروت، لبنان، 2006،ص197

ومما سبق يمكن إستنتاج التعريف الموالي :

السياسة التجارية هي عبارة عن مجموعة من اللوائح و التشريعات المنظمة لحركة التبادل التجاري الدولي وهذا من أجل الوصول و تحقيق جملة من الأهداف سواء كانت إقتصادية أو إجتماعية أو سياسية.

الفرع الثاني: أهداف السياسة التجارية

يعتبر تحقيق هدف التوازن الخارجي من الأهداف الرئيسية للسياسة التجارية، إلا أنه يمكن تحقيق أعداف أخرى متنوعة تتوقف على ظروف كل دولة من الدول التي تطبق فيها، و نموذج السياسة المطبقة من حيث درجة ووزن الحرية و القيود، كما يمكن أن تكون بعض هذه الأهداف من ضمن أهداف الأنواع الأخرى من السياسات الإقتصادية، وفي هذا الإطار يمكن أن نذكر أهم الأهداف السياسة التجارية و التي تتمثل فيما يلي:

أولا: تحقيق موارد للخزينة العامة

قد يكون الحصول على موارد الخزينة العامة لتمويل الإنفاق العام بأنواعه المختلفة أحد أهداف السياسة التجارية، وفي كثير من الحالات يعتبر الحصول على موارد من هذا الطريق أكثر فعالية وأكثر قبولا من بعض الطرق البديلة لتمويل الخزينة العامة، على أنه يجب التحرز عند تحديد هذا الهدف، فلو تم تحقيقه بفرض رسوم جمركية على السلع المستوردة دون تمييز فقد يؤدي هذا إلى الإخلال بإعتبارات العدالة الإجتماعية أو بإعتبارات التنمية الإقتصادية أو بهما معا. [1]

ثانيا: تحقيق توازن ميزان المدفوعات

قد تلجأ الدولة إلى تحقيق تخفيض قيمة العملة من أجل تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات لكن عادة ما تعترض هذه السياسة محاذير كثيرة خاصة الدول النامية و التي تتمثل في ضعف المرونة السعرية للصادرات و الواردات، وقد يحدث تدهور شديد في معدل التبادل نتيجة تخفيض قيمة العملة، لذا وجب على هذه الدول إتخاذ الإجراءات الكفيلة بإستعادة التوازن في ميزان المدفوعات، وذلك بزيادة المعروض من الصرف الأجنبي، أي تعظيم حصيلة الصادرات و الموارد من النقد الأجنبي، وتقليل الطلب على الصرف الأجنبي من خلال ترشيد الواردات. [2]

[1] عبد الباسط وفا، **سياسة التجارة الخارجية**، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000 ، ص12

[2] عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب،**أساسيات الاقتصاد الدولي**، الدار الجامعية، بيروت،1988 ص233

ثالثا: حماية الإنتاج المحلي من المنافسة الأجنبية

المقصود هنا عزل المؤثرات الخارجية التي يمكن أن تؤثر تأثيرا ضارا على الإنتاج المحلي أمر جوهري، ومن أمثلة ما تتبعه الدول النامية لحماية فروع الإنتاج الصناعي فيها، وقد يتضمن هدف الحماية هدفا أخر يتمثل في توزيع الدخل القومي إتجاه معين.

رابعا: حماية الإقتصاد الوطني من سياسة الإغراق

يقصد بسياسة الإغراق بيع السلع بسعر يقل عن تكاليف الإنتاج في الأسواق الخارجية على أن تعوض الخسارة بالبيع بسعر مرتفع في السوق المحلية، و تسارع الدول التي تشعر ببوادر الإغراق إلى فرض الرسوم الجمركية المرتفعة و أحيانا بمنع الإستيراد كلية لحماية إقتصادها القومي من هذا الخطر.[1]

خامسا: حماية الصناعات الناشئة:

المقصود بالصناعة الناشئة أنها تلك الصناعة حديثة العهد والتي يتوقع لها أن ترقى إلى مرحلة النضج إذا ما توفرت لها البيئة الملائمة، وبالتالي لا تكفي حداثة العهد للصناعة بل أيضا لابد أن تكون قابلة للنضج من خلال الظروف و الإمكانيات الإحتمالية المتوفرة لها، ويطلق على محصلة هذه الظروف المواتية تعبير الميزة النسبية، ونظرا لأن الصناعات الناشئة لا تستطيع الصمود أمام الصناعات الأجنبية البالغة فإنه من الضروري إعطاء الحماية الكافية لها إلى غاية إكتمال كيانها ووصولها إلى درجة القوة تستطيع أن تنافس الصناعات الأجنبية، وللموافقة على حماية الصناعات الناشئة لابد من توفر الشروط التالية:

- ✓ أن الحماية يجب أن لا تفرض إلا بالنسبة للصناعات المهيأة بطبيعة الظروف الإقتصادية في البلد للتقدم وللبقاء والمقدرة على منافسة الصناعات الخارجية مستقبلا.
- ✓ يجب أن تكون الحماية مؤقتة وأن تغطي فقط الفترة اللازمة لنمو الصناعات الناشئة وأن تلغى بمجرد وصول الصناعات لمرحلة إكتمالها.[2]

[1] عمر صقر، **سياسة التجارة الخارجية**، مكتبة عين الشمس، القاهرة، مصر، 1993، ص23

[2] عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب ، مرجع سابق، ص233

سادسا: حماية الإقتصاد القومي من التقلبات الخارجية

بإعتبار أن التجارة الخارجية وسيلة اتصال بالخارج فإن أي تقلبات إقتصادية خارجية عنيفة كتضخم أو إنكماش حاد تنعكس على الإقتصاد الوطني بالسلب، لذلك فإنه من الضروري وضع السياسات التجارية الكفيلة بحماية الإقتصاد الوطني من هذه التقلبات. [1]

المطلب الثاني : نطاقات تطبيق السياسة التجارية

تختلف نطاقات تطبيق السياسة التجارية باختلاف النظم الإقتصادية و مستوى و ظروف التطور الإقتصادي الذي يميز به الدول، فهي في الدول الرأسمالية غيرها في الدول الاشتراكية ، وفي الدول المتقدمة غيرها في الدول النامية و المتخلفة إقتصاديا.

الفرع الأول: السياسة التجارية الوطنية

حيث تتمثل في السياسات التي تتخذها الدولة بمفردها للتأثير على تجارتها الخارجية .

الفرع الثاني: السياسة التجارية الإقليمية

والتي تتمثل في السياسات التي تتخذها مجموعة من الدول لتحقيق مصالح تجارية و إقتصادية مشتركة مثل السياسات المتخذة في إطار الإتفاقيات الثنائية أو التكتلات الإقتصادية.

الفرع الثالث: السياسة التجارية الدولية

وهي السياسات التي تتخذ في إطار منظومة عالمية لتنظيم التبادل التجاري للمجتمع الدولي عامة ،

وأشهرها إتفاقية المنظمة العالمية للتجارة ، والتي تهدف إلى تحرير التجارة من القيود التي تعيق حركتها.[2]

[1] عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب ، مرجع سابق، ص233

[2] عائشة خلوفي، **تأثير التكتلات الإقتصادية الإقليمية على حركة التجارة الدولية على حركة التجارة الدولية دراسة حالة الإتحاد الأوربي**، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، تخصص اقتصاديات الأعمال والتجارة الدولية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2012/2011، ص 25

المطلب الثالث: أنواع السياسة التجارية

لقد كثر الحديث عن السياسات التجارية باعتبارها مجموعة الإجراءات التي تتخذها الدولة في نطاق علاقاتها التبادلية مع الدول الأخرى لتحقيق أهداف معينة، ولهذا يوجد إتجاهين لسياسة التجارية ، إتجاه يعارض تدخل الدولة في العلاقات التجارية الدولية ، وإتجاه أخر يؤكد على الدور الفعال للدولة في ضبط و تنظيم وتسوية المبادلات التجارية ، وفيما يلي سنحاول تحليل كل نوع مع ذكر الحجج المؤيدة له.

الفرع الأول: سياسة الحرية التجارية

لقد إختلفت المفاهيم الخاصة بسياسة الحرية التجارية وتعددت الحجج و الدوافع المتعلقة بأنصار هذا المذهب والتي تجسدت أساسا في إلغاء دور الدولة في مجال العلاقات التجارية مع الدول الأخرى.

أولا: تعريف سياسة الحرية التجارية

يقصد بسياسة الحرية التجارية " إزالة كافة القيود والعقبات المفروضة على حركة السلع و الخدمات من دولة لأخرى ، ولكن هذا لا يعني أن سياسة الحرية التجارية تعني أنه بمجرد فتح باب التجارة بين الدول المختلفة فإن كل السلع و الخدمات التي تنتج في دولة ما سوف تتدفق إلى الدول الأخرى ، إنما يتوقف ذلك على نوعية السلع هل هي بطبعتها سلع تجارية أم سلع غير تجارية" .[1]

"سياسة الحرية التجارية هي عبارة عن الوضع الذي لا تتدخل فيه الدولة في العلاقات التجارية الدولية ، وهذا النوع من السياسات يعد تطبيق للمذهب الحر في النطاق الإقتصادي الدولي ، أي بمعنى أخر هي التطبيق الدولي للمذهب الإقتصادي الحر"[2]

ومن خلال التعريفين السابقين يمكن ان نقول بأن :

سياسة الحرية التجارية هي عبارة عن الوضع الذي لا تتدخل فيه الدولة في العلاقات التجارية الدولية بحيث تكون تجارتها الخارجية حرة ، خالية من القيود والعوائق التي تقيد تدفق السلع عبر الحدود سواء بالنسبة للصادرات أو الواردات.

[1] محمد أحمد السريتي، مرجع سابق، ص114

[2] زينب حسين عوض الله، **الاقتصاد الدولي، نظرة عامة على بعض القضايا**، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الاسكندرية، 1998، ص291

ثانيا: حجج أنصار حرية التجارة

1: حرية التجارة تتيح التخصص التقسيم الدولي للعمل

فتقسيم العمل يزداد فاعلية كلما إتسع نطاق السوق ، وإذا كان التبادل التجاري حرا فإن السوق تتسع لتشمل عدد أكبر من الدول ، ويستنتج أنصار الحرية من ذلك بأن تحرير التجارة بين الدول يجعل كل دولة متخصصة في إنتاج السلع المناسبة لظروفها الطبعية و لتوافر عناصر الإنتاج الضرورية لديها، مما يجعل إنتاجها منخفضة وهذا يؤدي بدوره إلى أحسن إستغلال للموارد الدولية.[1]

2 : الحرية تحد من نشوء الإحتكارات

إن حرية التجارة وحسب دعاتها تجعل قيام الإحتكارات أمر أكثر صعوبة مما هو عليه في حالة الحماية، فظروف الحماية التي تؤمنها الدولة وثم إنعدام المنافسة الخارجية يتيح للمؤسسات إنتاج سلعها بتكاليف مرتفعة وبيعها بأسعار عالية و السيطرة على السوق المحلية سيطرة إحتكارية دون مواجهة منافسة المنتجات الأجنبية المماثلة و التي يمكن أن تباع ابأسعار أقل.[2]

3: الحرية تؤدي إلى انخفاض أسعار السلع الدولية

إنسجاما مع مبدأ تقسيم العمل والتخصص الدولي ، فإن حرية التجارة بين الدول تؤدي إلى إنخفاض أسعار السلع المستوردة التي لا يمكن إنتاجها في الداخل إلا بتكاليف عالية وهذا يعود بوفرة على الدولة و يحقق زيادة في دخلها الحقيقي، و تعود الحرية في هذه الحالة بالمنفعة على كل من المستهلك و المنتج على حد سواء فالمستهلك يستفيد من إنخفاض الأسعار نتيجة إنخفاض التكاليف ، أما المنتج فيصبح بإمكانه التوجه نحو فروع الإنتاج ، التي يستطيع توظيف رؤوس أمواله فيها بفعالية أكبر.

4: الحرية تشجع التقدم الفني و التكنولوجي

تؤدي الحرية إلى تنافس الدول في إنتاج السلع ، وهذا ما بدوره يؤدي إلى زيادة الإنتاج و تشجيع التقدم التقني وتحسين وسائل الإنتاج، فالمنتج يضطر تحت ضغط المنافسة إلى تطوير إنتاجه و إدخال التحسينات عليه من خلال الإبتكارات و الأبحاث العلمية ، فالمنافسة تجبر المنتجين المحليين غير الأكفاء على الخروج من

[1] عبد الرشيد بن ديب ، **تنظيم و تطور التجارة الخارجية –حالة الجزائر**–، أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص التسيير ،جامعة الجزائر، الجزائر العاصمة، 2002–2003،ص ص :118–119.

[2] علي عبد الفتاح أبو شرار ، **الإقتصاد الدولي نظريات و سياسات** ، دار المسيرة ،عمان ،2007 ، ص356

السوق، و تحفز المنتجين الأخرين على إعتماد مجموعة من الأساليب و الممارسات لتحسين المنتجات لتصبح ذات قدرة تنافسية أكبر.

5: الحرية تؤدي إلى سياسة إفقار الغير

وأساس هذه السياسة هو أن الرسوم الجمركية المالية ، قد تؤدي إلى خفض حجم التجارة الدولية عموما ، فتقليص حجم الواردات عادة يؤدي إلى تقليل حجم الصادرات ، حيث أن التجارة الدولية ماهي إلا تبادل للسلع و الخدمات بين الدول ، فإذا إعتمدت كل دولة سياسة حماية صناعتها المحلية و أحجمت عن الإستيراد أو حتى قلصت الحد الأدنى واردتها ستجد نفسها عاجزة في نهاية المطاف عن تصدير فوائض إنتاجها ، ومع ما يمكن أن ينجم عن ذلك من ركود إقتصادي و تراجع مستوى الرفاهية الإقتصادية ، فلن يكون بإمكان أي دولة تصدير فائض إنتاجها بصورة مستمرة دون أن تستورد فائض إنتاج الدول الأخرى.[1]

والملاحظ من هذه الحجج المقدمة من قبل أنصار حرية التجارة ، أنها تبرز إيجابيات هذه السياسة ، لكن الواقع لا يعكس ذلك ، فعادة نجد أن مبدأ التقسيم الدولي للعمل ليس هو السائد دائما ، إذ تتنافس عدة دول في فرع واحد من الإنتاج إضافة إلى الظروف الإنتاجية التي تدعو إلى التخصص معرضة للتغير و التطور ، كما أن الإهتمام بمصلحة المستهلك على حساب المنتج المحلي يضر بمصلحة المنتج و المنتوج المحليين.

الفرع الثاني: سياسة الحماية التجارية

إحتلت سياسة الحماية التجارية دورا فاعلا في التجارة الخارجية من خلال إبراز الدول الفعال للدولة في العلاقات الإقتصادية الدولية وفيما يلي مفهوم هذه السياسة و الحجج التي إرتكز عليها مناصروها.

أولا : مفهوم سياسة الحماية التجارية

يقصد بسياسة الحماية التجارية هي قيام الدولة بتقييد حرية التجارة مع الدول الأخرى بإتباع بعض الأساليب كفرض رسوم جمركية على الواردات أو وضع حد أقصى لحصة الواردات خلال فترة زمنية معينة مما يوفر نوعا من الحماية للأنشطة المحلية من منافسة المنتجات الأجنبية.[2]

[1] زينب حسين عوض الله ، مرجع سابق ، ص :291

[2] عبد الرشيد بن ديب ، مرجع سابق ، ص : 120 .

كما تعرف على أنها جملة من الإجراءات و التدابير الهادفة إلى تحويل نظام التجارة الخارجية تجاه الحياد، بمعنى أخر أي عدم تدخل الدولة التفضيلي تجاه الواردات أو الصادرات وهي عملية تستغرق وقتا طويلا.[1]

وعليه ومن خلال ما سبق يمكن القول بأن:

سياسة الحماية التجارية أو كما تسمى أيضا بالسياسة الحمائية للتجارة هي عبارة عن سياسة تقييد للتجارة الدولية وهذا من خلال وضع قيود مباشرة وغير مباشرة ، كمية أو غير كمية ، تعريفية أو غير تعريفية على تدفق التجارة الدولية عبر حدود الدولة لتحقيق أهداف إقتصادية معينة.

ثانيا: حجج أنصار حماية التجارة

1: حماية الصناعات الناشئة

تعتبر هذه الحجة من أهم الحجج التي تجد رواجا لدى الرأي العام في الدول المتخلفة، وسبب رواج هذه الحجة في الدول النامية هو أن الدول لا تقوى على منافسة إنتاج الدول المتقدمة و مواجهتها في الأسواق العالمية ، لذلك فإنه من الضروري توفير الحماية لصناعاتها خلال فترة معينة حتى تتمكن من تقويتها لتصبح قادرة على منافسة منتجات الدول المتقدمة.[2]

2: إجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية

في حالة حاجة بلد ما إلى رؤوس الأموال لتنمية صناعة معينة ، فإنه سيلجأ إلى حماية هذه الصناعة بهدف تشجيع الإستثمار الأجنبي فيها ، حيث أن فرض الرسوم الجمركية سيؤدي إلى رفع أسعار منتجات هذه الصناعة داخليا مما يؤدي إلى إرتفاع معدل الربح المتوقع للإستثمار في هذه الصناعة وينتج عنذلك إغراء رأس المال الأجنبي و إستجابته للإستثمار في هذه الصناعة و ينتج عن ذلك إغراء رأس المال الأجنبي وإستجابته للإستثمار في هذا النوع من الإنتاج الوطني لكي يستفيد من معدل الربح المتوقع ، ومن هنا فإن سياسة حماية الأسواق الوطنية ستشجع الشركات الأجنبية على إنشاء فروع لها في الداخل و ذلك بغرض تجنب الرسوم الجمركية المفروضة.

[1] محمد أحمد السريتي، مرجع سابق، ص133

[2] كامل بكري ، **الاقتصاد الدولي**، الدار الجامعية ،الإسكندرية ،2001 ،ص:117

3: تنويع الإنتاج و تحقيق الإستقرار الإقتصادي

إن التخصص في إنتاج و تصدير سلعة أو عدد قليل من السلع التي تتمتع بميزات نسبية و إستيراد معظم الإحتياجات من البلدان الأخرى يترك الإقتصاد القومي عرضة للهزات الشديدة في ظروف الكساد الدولي و الحروب ، كما أن التخصص وفق المزايا النسبية إذا ما تم في الإنتاج الأولي قد لايتيح فرصة لنمو الإنتاج الأولي قد لا يتيح فرصة لنمو الناتج القومي بنفس المعدلات التي يتيحها التخصص في الصناعة وبالتالي فإن هذه الحجة تقوم على أساس أن تنوع الإقتصاد القومي وعدم تخصصه في ناحية واحدة من نواحي الإنتاج يعتبر ضمانا لأخطار الهزات الإقتصادية العنيفة التي قد تزعزع مركز الدولة المالي.[1]

4: معالجة البطالة وتحسين مستوى العمالة

يرى أصحاب هذه الحجة أن فرض الحماية يكون عن طريق إقامة العوائق أمام المنافسة الأجنبية مما يسمح للصناعات المحلية من النمو إلى أقصى كفايتها الإنتاجية مما يؤدي إلى توظيف عدد كبير من العمال و بالتالي التقليل من البطالة ، ففرض رسوم جمركية على السلع المستوردة سيحول الطلب الداخلي على سلع المنتجة محليا مما يعمل على زيادة أرباح الفروع التي تعمل على إنتاج هذه السلع وبالتالي زيادة فرض الإستثمار المربح والذي يؤدي بدوره إلى إرتفاع حجم العمالة ، في حين أنه في حالة الحرية التجارية فإن رجال الأعمال داخل الدولة الذين يستخدمون عمالا لإنتاج بعض السلع المحلية بأسعار مرتفعة بالنسبة لمثيلاتها في الخارج يضطرون تحت ضغط المنافسة الأجنبية أن يتخلوا عن الإنتاج كلية ، هذا ما يؤدي إلى زيادة نسبة البطالة.

5: مكافحة سياسة الإغراق

تلجأ بعض الشركات الأجنبية إلى بيع منتجاتها في الأسواق الخارجية بأسعار أقل بكثير من الأسعار التي تبيع بها في سوق الدولة الأم ، وذلك بغرض القضاء على الصناعة المحلية و المنافسة لها أو بغرض الربح ، وفي هذه الحالة يمكن للدولة أن تواجه سياسة الإغراق عن طريق السياسة الحمائية للتجارة.[2]

[1] هشام محمود الإقداحي، **العلاقات الاقتصادية الدولية المعاصرة**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2009، ص402

[2] عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب ، مرجع سابق، ص233

6: الحماية بغرض الحصول على إيراد

فالحماية تزيد من إيرادات الدولة ، وهذا يعكس وزن الحماية الجمركية في إيرادات الحكومة ، خاصة في العديد من الدول النامية ، لكن المبالغة في فرض الرسوم كثيرا ما تؤدي إلى تقليل الواردات وإلى نقص حقيقي في الإيراد الكلي.[1]

ورغم هذه الحجج التي قدمها أنصار هذه النزعة إلا أن لهذه الحجج حدود خاصة تلك التي تستند للإعتبارات الإقتصادية ، فمثلا حاجة حماية الصناعة الناشئة غالبا ما يصعب تطبيقها في الواقع العملي كما تم تبيينه سابقا أما حجة الحماية لمعالجة مشكلة البطالة فلا تعتبر أنسب الحلول الإقتصادية لمعالجة هذه المشكلة، كونها تتطلب أن لا ينتج عن سياسة الحد من الواردات تقلص الصادرات وهذا ما لا يتحقق عمليا بإعتبارها سياسة إفقار الغير ، فالأفضل لحل هذه المشكلة هو معالجتها عن طريق سياسة إقتصادية ونقدية متكاملة.

المبحث الثاني: أدوات السياسة التجارية

تسعى الدول لتطبيق سياستها في ميدان التجارة الخارجية وفقا لعددا من الوسائل والتي تتمثل في أدوات التي يمكن بها التأثير على التجارة الخارجية للبلد ، سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة و هذا سعيا منها لتحرير تجارتها مع العالم الخارجي بغيت تحقيق أهداف إقتصادية مختلفة حيث ستتناول في هذا المبحث أهم الأدوات التي تخص بها السياسة التجارية.

المطلب الأول : الأدوات السعرية

يمكن التمييز في شأن هذه الوسائل و التي تؤثر في تيار التبادل الدولي عن طريق التأثير في أثمان الواردات والصادرات بين كل من الرسوم الجمركية ، الإعانات ، تخفيض سعر الصرف وهذا ما سوف نتطرق إليه في هذا المبحث.

الفرع الأول: الرسوم الجمركية

تعتبر هذه الأداة وسيلة تقليدية لتطبيق السياسة التجارية وهذا من أجل الحماية لصادراتها وورداتها وفيما يلي تعريف للرسوم الجمركية وأنوعها و الأثار المترتبة عنها.

[1] مفتاح حكيم، **السياسات التجارية و الاندماج في النظام التجاري العالمي الجديد**، مذكرة ماجستير، غير منشورة ، جامعة الجزائر ،.قسم العلوم الاقتصادية و التسيير، 2002-2003، ص:37

أولا : مفهوم الرسوم الجمركية

الرسم الجمركي هو ضريبة تفرضها الدولة على السلع عندما تجتاز حدودها سواء كانت صادرات أو واردات، والغالب أن تفرض الرسوم الجمركية على الواردات كوسيلة أساسية لتطبيق الحماية التجارية، حيث أن فرض الرسوم على الصادرات يكون نادرا و يتم ذلك في الدول المتخلفة للحصول على إيرادات أو بهدف توفير السلع التنموية و المنتجات الأساسية و الموارد الأولية اللازمة للصناعات المحلية.[1]

توجد في كل دولة قائمة أو جدول من الرسوم الجمركية المفروضة على مختلف السلع المستوردة ، حيث تسمى هذه القائمة بالتعريفة الجمركية، ويفرق عادة ما بين التعريفات الإتفاقية و أساسها تعاقد دولي ، والتعريفات الفرضية وهي الناشئة عن إرادة تشريعية داخلية، ومن حيث سعر الضريبة المفروضة يفرق عادة بين كل من التعريفة البسيطة و المزدوجة و المتعددة، أما التعريفة البسيطة فلا تميز في إنطباقها بين دولة و أخرى إلا إذا أعفيت دولة معينة منها تماما ، أما التعريفة المزدوجة فقد تفرق بين سعرين، سعر عادي ينطبق عموما وسعر إتفاقي يطبق في حالة وجود إتفاق معين، وقد تفرق التعريفة في هذه الحالة بين سعر أقصى يسري على على جميع الدول وسعر أدنى تختص به بعضها، وأما التعريفة المتعددة فتشمل عدة مستويات منها المرتفع ومنها الأقل إرتفاعا.[2]

ثانيا: أنواع الرسوم الجمركية

يمكن التفرقة بين أنواع الرسوم الجمركية على أساس كيفية تقدير الرسم أو على أساس الهدف من فرض الرسم و هناك الرسوم الإسمية و الرسوم الفعالة وذلك كما يلي:

- **من حيث كيفية تقدير الرسم:**

يمكن التميز بين الرسوم القيمية، و الرسوم النوعية والرسوم المركبة، فإذا فرضت الرسوم على أساس نسبة مئوية من قيمة السلعة المستوردة سميت رسوما قيمية، أما إذا قدرت بمبلغ معين من كل نوع من أنواع السلع مثلا على أساس العدد أو الوزن سميت رسوما نوعية، وبالطبع فإنه يمكن تحويل الرسوم النوعية إلى رسوم قيمية

[1]: محمود يونس، **اقتصاديات دولية**، مرجع سابق، ص124

[2]: زينب حسين عوض الله ،مرجع سابق ، ص297

إذا ما عرفت القيمة الحقيقية للسلعة المستوردة، أما الرسوم المركبة فهي خليط من الرسوم النوعية و القيمية ويكون ذلك عادة بغرض تعويض بعض التفاوت في الأنواع المختلفة للسلعة الواحدة.[1]

- **من حيث الهدف من فرض الرسم**

يمكن التمييز بين الرسوم المالية والرسوم الحمائية، فإذا كان الهدف إيجاد مورد للخزينة كانت الرسوم مالية، أما إذا كان الهدف إيجاد حماية الأسواق الوطنية من المنافسة الأجنبية كانت الرسوم حمائية.

- **الرسوم الإسمية و الرسوم الفعالة :** عندما تستخدم صناعة محلية منافسة للواردات مدخلات مستوردة خاضعة لمعدل تعريفة إسمي مختلف عن ذلك المفروض على السلعة النهائية فإن معدل التعريفة الإسمي يختلف عن معدل الحماية الفعال الذي يقيس المعدل الفعلي للحماية الذي يقدمه فعلا معدل التعريفة الإسمي للصناعة المنافسة للواردات ، و يقاس معدل الحماية الفعال بالصيغة الآتية:[2]
- f =t-ar/1-a

حيث ان:

- f =معدل الحماية الفعال.
- T=معدل التعريفة الجمركية الإسمي على السلعة النهائية .
- a= نسبة قيمة المدخل المستورد إلى قيمة السلعة النهائية.
- r= معدل التعريفة الجمركية الاسمي على المدخل المستورد.

ثالثا: أثار الرسوم الجمركية

إن فرض الرسوم الجمركية يترتب عليه العديد من الأثار التي تتعلق ببعض الظواهر الإقتصادية حيث تتمثل هذه الأثار فيما يلي:

[1]: سهير محمد السيد حسن ، محمد محمد البنا، **الإتجاهات الحديثة في السياسات التجارية**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية ، 2005/2004 ، ص 208

[2]: زينب حسين عوض الله ، مرجع سابق ، ص، 297

- **المعروض من الإنتاج المحلي**

يؤدي فرض الرسوم الجمركية على الواردات الأجنبية إلى زيادة المعروض من الإنتاج المحلي نظرا لإمكان البيع بأثمان مرتفعة بعيدا عن المنافسة الأجنبية و يتوقف أثر الحماية على مدى مرونة الإنتاج المحلي، فإذا كانت هذه المرونة كبيرة فإن أثر الحماية يكون كبيرا، والعكس بالعكس.[1]

- **الإستهلاك**

إن فرض الرسوم الجمركية على بعض الواردات يكون له غالبا أثرا مقيدا للإستهلاك، إذ يؤدي إرتفاع ثمن السلعة بعد فرض الرسم إلى التقليل من إستهلاكها حيث يتوقف هذا الأثر على مدى مرونة الطلب، فكلما زادت المرونة كلما كان الأثر على اللإستهلاك أوضح، والعكس بالعكس.

- **الموارد المالية**

لا تعتبر الرسوم الجمركية إيرادا خالصا إلا إذا إستبعد هدف الحماية و ذلك لأن هدف تحقيق الحماية للصناعات الوطنية سيؤدي إلى تخفيض الواردات بشكل كبير، وبالتالي عدم الحصول على موارد كبيرة، كذلك فإن الأصل أن تفرض ضريبة داخلية على السلع المحلية المماثلة إذا كان الغرض من الرسم الحصول على مورد مالي.

- **إعادة توزيع الدخل**

يؤدي فرض الرسوم الجمركية إلى إرتفاع أثمان السلعة الخاضعة للرسم وهذا من شأنه زيادة دخول عناصر الإنتاج المشتغلة بالصناعة المتمتعة بالحماية الجمركية، وإذا نظرنا إلى الدولة في مجموعها نجد أن فرض الرسوم الجمركية يؤدي إلى إرتفاع ثمن عنصر الإنتاج النادر نسبيا.[2]

- **ميزان المدفوعات**

إنه من المعتقد بصفة عامة أن فرض الرسوم الجمركية يؤدي إلى تحسين ميزان المدفوعات عن طريق تخفيض الواردات وبقاء الصادرات على ما هي عليه، لكن هذا المعتقد يهمل أثر هذا التغير على الدخل القومي

[1] عطية ناصف، **مبادئ الإقتصاد الدولي**، دار الجامعة الجديدة ،الإسكندرية، ص،150

[2] عائشة خلوفي، **تأثير التكتلات الإقتصادية الإقليمية على حركة التجارة الدولية دراسة حالة الإتحاد الأوربي**، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الْقتصادية، غير منشورة، تخصص إقتصاديات الأعمال والتجارة الدولية، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 2012/2011، ص33

وهذه الزيادة في الدخل تؤدي بدورها إلى زيادة الواردات ومن هنا فإن النتيجة النهائية في تحسين ميزان المدفوعات تكون أقل من التخفيض الأولي في الواردات، حيث يتوقف ذلك على الميل الحدي للإستيراد، كما أن فرض الرسوم الجمركية على سلع الدول المصدرة قد يدفع بها إلى إتخاذ إجراءات مماثلة يضيع الأثر الناجم عن فرض الرسوم الجمركية.[1]

الفرع الثاني: الإعانات

تعتبر هذه الأداة وسيلة تدعيميه للقدرة التنافسية للمنتجين المحليين في الأسواق العالمية وفيما يلي مفهوم و أنواع الإعانات.

أولا: مفهوم الإعانات

حيث تتمثل في منح وتقديم الدولة مزايا نقدية أو عينية للمصدرين حتى يتمكنوا من تصدير سلعة معينة، والغرض منه تدعيم قدرة المنتجين الوطنيين على التنافس في الأسواق الدولية وزيادة نصيبهم منها عن طريق تمكين المنتجين أو المصدرين المحليين من البيع في الخارج بثمن لا يحقق لهم ربح، على أن تقدم الدولة لهم من جانبها منحا أو إعانات تعوضهم عن هذا الربح المفقود.[2]

ثانيا: أنواع الإعانات

يمكن التفريق بين نوعين من الإعانات و هما:

- **إعانات مباشرة**

والتي تتمثل في تقديم مبالغ نقدية إلى المنتجين و المصدرين، وهي الأبسط و الأكثر إنتشارا في الماضي لتسهيل الدخول إلى الأسواق العالمية، وهي تستخدم اليوم في الغالب في دعم السلع الزراعية غير أن هذه السياسة تسبب تدابير مضادة من قبل الدول الأخرى، ما تؤدي في نهاية المطاف إلى زعزعة التجارة الخارجية.

- **إعانات غير مباشرة**

تتمثل في منح المشروع بعض الإمتيازات الغرض منها تحسين حالته المالية ومن الأمثلة عن ذلك:

[1] عائشة خلوفي، مرجع سابق،ص33

[2] محمود يونس محمد ، علي عبد الوهاب نجا ، **اقتصاديات دولية** ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، 2009 ، ص، 160

- ✓ **الإعفاءات الضريبية :** ومنها الاستثناء من بغض الضرائب أو الخفض من معدلاتها أو رد ما دفع منها.
- ✓ **التسهيلات الإتمانية:** سواء ما يتعلق بالقروض قصيرة أو طويلة الأجل وذلك بخفض أسعار الفائدة و تمديد أجال الدفع، تقديم بعض الخدمات كالاشتراك في الأسواق و المعارض الدولية. [1]

الفرع الثالث: الرقابة على سعر الصرف

نظرا لأن العملات الأجنبية هي الوسيلة التي يمكن للأفراد و المؤسسات الإستيراد بواسطتها ، فإن لحكومة يمكنها تقييد الواردات إذا تمكنت من السيطرة على كل متحصلات العملة الأجنبية و على كل استخداماتها.

أولا: مفهوم و تطور الرقابة على الصرف الأجنبي

يقصد بالرقابة على الصرف الأجنبي تدخل الدولة في سوق الصرف عن طريق وضع بعض القيود على حرية الأفراد في التصرف فيما يحصلون عليه من عملات أجنبية، أو في الحصول على ما يحتاجونه من هذه العملات، أو الاحتفاظ بها أو التعامل بها.

لقد ظهر نظام الرقابة على الصرف الأجنبي على نطاق واسع خلال الأزمة الاقتصادية العالمية الكبرى ما بين 1929 . 1933، حيث انتشر في كل من ألمانيا ودول أوروبا الغربية والشرقية، وأمريكا اللاتينية، على إثر انهيار قاعدة الذهب الدولية، وحدوث نقص كبير في المدفوعات الدولية للأسباب التالية:

- ✓ أن الأزمة الاقتصادية العالمية الكبرى قد أدت إلى حدوث انكماش في حجم التجارة الخارجية، مما انعكس في وجود عجز كبير ومستمر في موازين مدفوعات هذه الدول.
- ✓ أثرت الأزمة الاقتصادية على اقتصاديات أكبر دولتين مقرضتين في ذلك الوقت وهما الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة، مما نتج عنه قلة تدفق رؤوس الأموال طويلة الأجل منهما إلى بقية الدول التي تعاني من عجز في موازين مدفوعاتها، والاعتماد على القروض قصيرة الأجل . ذات أسعار فائدة مرتفعة . كبديل للوفاء بالتزاماتها الخارجية.
- ✓ هروب رؤوس الأموال من كثير من الدول لعدم استقرار الأوضاع السياسية والاقتصادية، وبغرض إيجاد أسواق نقدية أكثر أمنا واستقرارا.

[1] علي عبد الفتاح ابو شرار، مرجع سابق ،ص، 298.

وكان من نتيجة انهيار قاعدة الذهب الدولية، وحدوث اختلالات كبيرة في موازين مدفوعات العديد من دول العالم، فقد انقسم مجموع هذه الدول إلى مجموعتين:

- ✓ **المجموعة الأولى:** وتضم الدول التي لجأت إلى نظام أسعار الصرف الحرة رغبة منها في الإبقاء على قابلية عملاتها للتحويل، ولقد اعتمدت على ما يسمى " أموال موازنة الصرف " لتلطيف حدة التقلبات الفجائية والقصيرة الأجل في قيمة عملاتها.
- ✓ **المجموعة الثانية:** وتضم الدول التي فرضت نظام الرقابة على عمليات الصرف الأجنبي كوسيلة لحماية القيمة الخارجية لعملاتها، ومكافحة الآثار المترتبة على عمليات المضاربة، وهروب رؤوس الأموال القصيرة الأجل.[1]

و يهدف نظام الرقابة على الصرف إلى:

1-تحقيق توازن ميزان المدفوعات ، حيث يمكن للحكومة من خلال التحكم في عمليات البيع و الشراء الخاصة بالعملات الأجنبية أن تضغط الواردات بحيث تتساوى مع الصادرات ،الأمر الذي يؤدي إلى تحقيق توازن الحساب الجاري ومن ثم ميزان المدفوعات .

2-تحقيق الحماية للصناعات المحلية من خلال الحد من الواردات .

3-حماية القيمة الخارجية للعملة الوطنية من التدهور ،فبدلا من أن تقوم الدولة بتخفيض قيمة عملتها المحلية كوسيلة لعلاج العجز في ميزان المدفوعات و ما يترتب على ذلك من ارتفاع في معدلات التضخم المحلي و زيادة في قيمة الديون الخارجية بدلالة العملة الوطنية و انخفاض الثقة في العملة المحلية ،فإنها تقوم باتباع أسلوب الرقابة على الصرف لتحقيق نفس الغرض موفرة على نفسها كل المتاعب السابقة[2].

ثانيا: وسائل الرقابة على الصرف الأجنبي

تستخدم الدول سواء كانت متقدمة أو نامية مجموعة من الوسائل لإحكام الرقابة على الصرف ، حيث تختلف تبعا للظروف و الأوضاع الخاصة بكل دولة ، ومن بين هذه الوسائل نذكر مايلي:

1-تحديد استيراد السلع من الخارج بقدر معين ، بحيث يتم ربط الإستيراد بالحصول على موافقة من السلطات ذات العلاقة ، يتم فيها تحديد كمية السلع التي يتم استيرادها ، وأنواعها وسعرها و شروط بيعها و غير ذلك ، و

[1] عبد الرشيد ديب ، مرجع سابق ، ص:142-143

[2] محمد أحمد السريتي، **التجارة الخارجية**، مرجع سابق، ص153

بذلك تتحدد استخدامات الصرف الأجنبي اللازم للإستيراد من خلال هذا بالشكل الذي يؤدي إلى تجديده بالقدر الذي يتناسب مع قدرة الدولة على توفير النقد الأجنبي ، أي بالقدر الذي تسمح به إيراداتها من النقد الأجنبي ، والتي يمكن أن تخصص لأغراض تلبية الحاجة إلى الإستيراد .

2-تحديد أسعار صرف متعددة للإستيراد ، كأن يحدد سعر صرف مرتفع لاستيراد السلع الكمالية ، وسعر صرف منخفض لاستيراد السلع شبه الضرورية ، و سعر صرف أكثر انخفاضا لاستيراد السلع الضرورية ، وذلك لتشجيع استيراد السلع الضرورية ، و تقليص استيراد السلع الأقل ضرورة ، رغم أنه من الصعب في حالات معينة تحديد السلع حسب ضرورتها من قبل السلطات العامة للدولة ، و خاصة بالنسبة للسلع التي يمكن أن تكون لها استخدامات متعددة ، بعضها ما يعد استخداما ضروريا و بعضها الآخر أقل ضرورة .

3-تجميد الأموال الأجنبية الموجودة في الدولة ، بحيث يتم منع تحويل رؤوس الأموال أو أقساط الديون أو الفوائد أو رؤوس الأموال الأجنبية المودعة لديها ، و قد يرافق هذا المنع أو التجميد إمكانية استخدامها محليا بغية تقليل الضغط على ميزان المدفوعات و معالجة الإختلال فيه بما يقود إلى تلافي العجز المتحقق فيه .[1]

4-إصدار شهادات للمصدرين بقيمة السلع المصدرة بالعملة الأجنبية بحيث يمكنهم بيعها إلى المستوردين الذين يحصلون على العملة الأجنبية من البنك المركزي مقابل هذه الشهادات ، و هذا يتم من خلاله ضمان استخدام حصيلة الصادرات في تسديد أثمان الاستيراد ، و قد تعددت أشكال و أنواع هذه الشهادات في واقع التطبيق و الممارسة .

5-اللجوء إلى عقد اتفاقات دفع من اجل ترتيب كيفية تسوية المدفوعات التي تتحقق للدولة و عليها عن طريق هذه الإتفاقات ، ومن أشكال اتفاقات الدفع هذه أن يفتح البنك المركزي في كل من الدولتين أو أي بنك آخر فيهما حسابا بعملته باسم البنك المركزي أو البنك الآخر في البلدين ، و يجري عن طريق هذين الحسابين تسوية جميع المعاملات و المبادلات المنصوص عليها في الإتفاق ، فيدفع المستوردين في الدولتين ثمن مشترياتهم بالعملة الوطنية ، وتقيد القيمة بالحساب لدى البنك المركزي أو البنك المعين كما يحصل المصدرون على أثمان صادراته بالعملات الوطنية من هذه الحسابات ، فالمصدر و المستورد في هذه الحالة يصبحان في معزل عن تقلبات من العملتين .

[1] حسن خلف ، **العلاقات الإقتصادية الدولية** ، مؤسسة الوراق للنشر ،عمان ،2001 ، ص224

أما الشكل الآخر فيتمثل في أن يكتفي بحساب واحد بعملة دولة أخرى يطلق عليها في بعض الدول (حساب التحصيل)، و تستخدم المبالغ التي يدفعها المستوردون لتسديد المبالغ التي تستحق للمصدرين المحليين كأثمان لصادراتهم ، وفي الحالتين لا يتأثر كل من المصدرين و المستوردين بتقلبات أسعار الصرف .

6-كما يمكن إنشاء صندوق موازنة يتم استخدامه لتلافي حصول تغيرات في أسعار صرف العملة المحلية إزاء العملات الأجنبية ،فإذا تحققت زيادة في الطلب على العملة الأجنبية و هذا ما يؤدي في ظل السوق الحرة إلى ارتفاع قيمتها و انخفاض سعر صرف العملة المحلية إزاءها ، و هذا يمكن تلافيه من خلال زيادة العملة الأجنبية ن الرصيد منها في صندوق الموازنة ، و اللجوء إلى عكس ذلك في حالة انخفاض الطلب على النقد الأجنبي ، حيث يدخل الصندوق كمشتر للنقد الأجنبي من أجل زيادة الطلب عليه منعا لانخفاض قيمته ، و هذا ما يتم من خلال صندوق الموازنة في فرض سعر صرف ثابت للعملة المحلية إزاء العملة الأجنبية .

7-كما يتم اللجوء إلى ما يسمى بعمليات المراجحة أو الموازنة و التي يتم من خلالها التأثير على سعر الصرف باتجاه إعادة التوازن و بواسطته يتم تحقيق أرباح تنجم عن اختلاف الصرف في أسواق مختلفة في وقت معين أو في أوقات مختلفة في سوق معينة.[1]

8-و يمكن أن يتم اللجوء إلى تخفيض قيمة العملة المحلية ، و ذلك في حالة وجود عجز مزمن في ميزان المدفوعات من أجل أن يؤدي مثل هذا التخفيض في جعل أسعار صادرات الدولة من سلع و خدمات أقل في السوق الخارجي بالشكل الذي يؤدي إلى إمكانية زيادتها و جعل أسعار واردات الدولة من سلع و خدمات أعلى في السوق المحلية بما يؤدي إلى إمكانية خفضها وصولا إلى تحقيق التوازن بينهما و من ثم في ميزان المدفوعات .[2]

المطلب الثاني: الأدوات الكمية

تسعى الدولة من خلال هذه لأدوات إلى التأثير المباشر في حركة تجارتها الخارجية، أي أنها تلجأ إلى الأسواق كوسيط في عملية التأثير، وإنما يتم هذا التأثير من خلال قرارات تنفيذية مباشرة وهي: نظام الحصص، تراخيص الإستيراد وهذا ما سوف يتم التطرق إليه في هذا المطلب.

[1] حسن خلف ، **مرجع** سابق، ص224

[2] حسن خلف ، مرجع سابق، ص224

الفرع الأول: نظام الحصص

لقد ظهر هذا النظام عقب أزمة الكساد أي في أوائل الثلاثينات، وقد تم الأخذ به خلال الحرب العالمية الأول عندما قامت فرنسا بإستخدامه لحماية منتجاتها من خطر السعر المنخفض للقمح. ثم تبعتها كثير من الدول، لهذا سنقوم بتعريف نظام الحصص وطرق توزيع حصص الإستيراد.

أولا: مفهوم نظام الحصص

يقصد بهذا النظام التقييد الكمي للواردات أي تقييد وتنظيم إستيراد كل أو بعض السلع، فالحكومة قد تمنع إستيراد سلعة معينة ثم تصدر نظاما ينظم إستيرادها فتحدد حصة معينة أو تخصص مبالغ معينة لإستيرادها خلال فترة معينة، وقد فضلت الدول إتباع نظام الحصص على نظام الرسوم الجمركية لعدة أسباب تتمثل في عدم مرونة عرض الواردات وعدم معرفة ظروف عرض وطلب السلع، بالإضافة إلى أن هذا الأسلوب يعتبر أكثر مرونة في حماية الصناعات الوطنية لإمكان الأخذ به في حدود الإتفاقيات التجارية التي ترتبط بها الدول، كما تبدو أهمية ذلك بوجه خاص في حالات التضخم و تدهور قيمة العملة الوطنية، وقد أثار توزيع الحصص عدة مشاكل أهمها كيفية توزيع هذه الحصص بين الدول المختلفة ثم كيفية توزيعها بين الوطنيين.[1]

ثانيا: توزيع حصص الإستيراد بين الدول

حيث توجد طريقتين وهما:

- **طريقة الحصص الكلية أو الإجمالية:**

والتي تقوم على تحديد حجم أقصى لما يمكن إستيراده من الخارج خلال فترة معينة دون تخصيص دول معينة.

- **طريقة الحصص الموزعة على الدول:**

فهي لا تقتصر على تحديد الحجم الكلي للإستيراد من الخارج، ولكنها توزع هذا الحجم على الجول أو المناطق المختلفة و يراعي في هذا الخصوص طبيعة علاقات الدول مع الخارج.

وفيما يتعلق بتوزيع الحصص بين المستوردين الوطنيين فيمكن أيضا أن نتصور طريقتين لتحقيق هذا الغرض وذلك كما يلي:

[1] عادل احمد حشيش ، مجدي محمود شهاب ، مرجع سابق ،ص:260.

- ✓ أن يكون هذا التوزيع بناءا على رغبة المصدرين الأجانب بحيث يقوم لمصدرون الأجانب بتحديد المستوردين المحليين الذين يتعاملون معهم.
- ✓ أن يكون بناءا على قرار الدولة، وفي ظل هذا النظام فإن الدولة هي التي توزع حصص الإستيراد على المستوردين المحليين بحيث لا يستطيع أيهم الإستيراد بدون الحصول على رخصة إستيراد من السلطات الحكومية بعد بحث حالته.[1]

ثالثا: أنواع نظام الحصص

من أنواع الحصص التي استخدمت لتقييد التجارة و هي :

1-الحصة التعريفية:

و هي أقدم الحصص تاريخيا فقد عرفت في أوربا في منتصف القرن التاسع عشر و فيها يسمح بالواردات حتى كمية معينة يدفع عنها رسم جمركي منخفض أو تعفى من الرسوم إطلاقا أما كل زيادة أخرى عن تلك الكمية فيدفع عنها رسم مرتفع.

2-الحصة الإجمالية:

تحدد الدولة وفق هذا النظام الكمية الكلية التي سيسمح باستيرادها من سلعة معينة خلال فترة زمنية معينة ، دون توزيع هذه الكمية على الدول المختلفة المصدرة للسلعة أو تقسيمها بين المستوردين الوطنيين وقد إنتقد نظام الحصص نظرا لما يتضمنه من تدخل إداري كمي في العلاقات الإقتصادية مع ما قد ينجم عنه من مساؤى الجمود و الحكم البيروقراطي، ومع ذلك فلا ينبغي أن ننسى أنه في بعض الظروف الاستثنائية مثل الحروب والأزمات الإقتصادية الشديدة لا مفر من الإتجاه إلى النظام الكمي لإعادة التوازن.

3-الحصة الموزعة: في ظل هذا النظام تقوم الدولة المستوردة بتوزيع الحصة بين مختلف الدول المصدرة للسلعة حيث تحصل كل دولة على نسبة مئوية من الكمية المسموح باستيرادها من السلعة.[2]

[1] عائشة خلوفي، **تأثير التكتلات الإقتصادية الإقليمية على حركة التجارة الدولية دراسة حالة الإتحاد الأوربي**، مرجع سابق، ص34

[2] مجدي محمود شهاب، **الإقتصاد الدولي المعاصر**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية ،2007، ص146

الفرع الثاني: تراخيص الإستيراد

تراخيص الإستيراد نظام يتم بمقتضاه تحديد الكميات التي يمكن إستيرادها من سلعة خلال مدة معينة، بحيث لا يسمح بإستيراد تلك السلعة إلا بحدود الكمية المحددة و يشترط في ظل هذا النظام حصول المستوردين مسبقا على ترخيص من الجهة الحكومية التي تقوم بالرقابة على الإستيراد ، و قد يستعمل هذا النظام في حالة عدم رغبة الدولة في الإعلان عن حجم الحصة لسبب أو لآخر ، و في هذه الحال فإنها تحدد مقدار الواردات عن طريق التراخيص المسلمة للمستوردين ، كما قد تلجأ الدولة إلى هذا النظام أيضا إذا ما رغبت في حماية الأسواق الوطنية من واردات بعض الدول ، و في هذه الحالة فإنها ترفض قبول طلب الترخيص متى كان خاصا بالمنتجات غير المرغوب فيها، والفكرة في نظام رخص الاستيراد هي منع الإندفاع على الواردات ، فعندما ترى الدول قصور ما بيدها من عملة أجنبية مخصصة للشراء من الخارج أو إسرافا في استيراد سلعة معينة ، و غالبا ما تكون سلعة كمالية ، فيمكنها عندئذ أن تفرض نظام الرخص و تمنع الإسراف في الإستيراد أو تحدد الإستيراد و تنظمه بقدر ضرورته ، وتظهر أهمية ذلك عندما يتبع نظام الرخص بدون نظام الحصص ، و لعل الفكرة الأساسية عندئذ هي جعل تجارة الواردات تابعة لتجارة الصادرات حتى لا يختل التوازن على نحو يمثل ضغطا على العملة الأجنبية ، كما أن هذا النظام يحقق فكرة المساواة فيما بين المستوردين ، فالجميع يتقدمون بطلباتهم إلى الهيئة التي تمنح التراخيص ، و هذه توزع الرخص بينهم على وفق نشاط كل منهم فيما سبق[1]

وقد ظهرت القيود الطوعية على التصدير في السنوات الأخيرة كبديل لحصص الإستيراد و هي تتبع بالدرجة الأولى من اعتبارات سياسية حيث أن قسما من الدول المستوردة و التي كانت تبشر بمزايا و فوائد التجارة الدولية الحرة لا ترغب في فرض سياسة الترخيص بصراحة لأنها تتضمن تحركا شرعيا للابتعاد عن التجارة الحرة ،و بدلا من تخصيص الواردات تلجأ هذه الدول إلى إجراء مناقشات مع الموردين الأجانب تنتهي بعقد إتفاقية معهم على أن يحجموا طوعا عن إرسال جزء من صادراتهم إلى الدول المستوردة ، إن الدافع الذي يجبر المصدر على الموافقة على تقييد صادراته طوعا هو الخوف من أن تقوم الدول المستوردة من فرض ترخيص على الواردات إذا لم يتبن المصدر تقييد الصادرات الطوعي. [2]

[1] محمود يونس، مرجع سابق، ص136.

[2] علي عبد الفتاح أبو شرار،مرجع سابق، ص 294

المطلب الثالث: الوسائل التنظيمية

الوسائل التنظيمية تتعلق بتنظيم الهيكل الذي تتحقق في داخله المبادلات الدولية و منها المعاهدات و الاتفاقيات التجارية و اتفاقات الدفع و الحماية الإدارية و قواعد المنشأ ، معايير الصحة و السلامة البيئية ،التكتلات الإقتصادية.

الفرع االأول: المعاهدات و الإتفاقيات التجارية:

فالمعاهدات التجارية إتفاق تعقده الدولة مع غيرها من الدول من خلال أجزتها الدبلوماسية، بغرض تنظيم العلاقات التجارية فيما بينها تنظيما عاما يشمل بجانب المسائل التجارية و الإقتصادية أمور ذات طابع سياسي أو إداري، وعادة ما تتضمن أحكام المعاهدات التجارية النص على المساواة في المعاملة و أحيانا تتضمن مبدأ المعاملة بالمثل على أن أهم ما يتضمنه من مبادئ وأكثرها شهرة هو مبدأ الدولة الأولى بالرعاية و الذي بمقتضاه تتعهد الدولة بأن تمنح لدولة أخرى المزايا الممنوحة منها لمنتجات أو لمواطني أية دولة ثالثة، و يتميز الإتفاق التجاري بتناول أمور تفضيلية تتعلق بالتبادل التجاري بين بلدين، و تتميز المعاهدات التجارية بقصر مدتها حيث لا تتجاوز السنة كما تتضمن عناصر تتفاوت بحسب الأحوال كتحديد الكميات و القيم.[1]

الفرع الثاني: إتفاقات الدفع

ينتشر أسلوب اتفاقات الدفع بين الدول الآخذة بنظام الرقابة على الصرف و تقييد تحويل عملاتها إلى عملات أجنبية ، و هو اتفاق بين دولتين ينظم قواعد تسوية المدفوعات التجارية و غيرها وفقا للأسس و الأحكام التي يوافق عليها الطرفان ،و جوهر هذا الإتفاق هو أن تتم حركة المدفوعات بين الدولتين المتعاقدتين بالقيد في حساب مقاصة لمدفوعات ومتحصلات كل منهما مع الأخرى ،و يحدد اتفاق الدفع العملة التي تتم على أساسها العمليات ،و سعر الصرف الذي تجري التسوية وفقا له فضلا عن أنواع المعاملات التي يسمح بتحويلها عن طريق ومدة سريانه و طريقة تجديده أو تعديل بعض نصوصه.[2]

وعادة ما يعالج كل من موضوع الاتفاقيات التجارية واتفاقيات الدفع في موضوع واحد يطلق عليه اسم اتفاقيات التجارة والدفع للارتباط الوثيق بين الموضوعين، والذي يعتبر وسيلة من وسائل الرقابة المباشرة على التجارة الدولية، ويعزا اللجوء إليها إلى ضمان تعادل الحقوق والالتزامات الناتجة عن تعامل البلد مع البلدان

[1] عبد الرشيد ديب ، مرجع سابق، ص، 171

[2] زينب حسين عوض الله ، مرجع سابق ، ص، 309

الأخرى، بقصد حل مشكلة ندرة المدفوعات الدولية، لذلك فإن هذه الاتفاقات لا تسري على المعاملات الرأسمالية، بل تسري على المعاملات الجارية فقط، والمتمثلة في حركة صادرات السلع ووارداتها، ومن أهم النتائج المترتبة عن اعتماد بلد ما بدرجة كبيرة على اتفاقات التجارة والدفع في تعامله مع الخارج، هو تجزئة ميزان المدفوعات، حيث يقضي هذا النوع من الاتفاقات بموازنة المدفوعات في كل حالة على حدة، بعد انتهاء أجل الاتفاق بمدة معينة، حيث يصعب الحديث عن ميزان المدفوعات في هذه الحالات لاستحالة استخدام الرصيد الموجب مع بلد، لتسوية الرصيد السالب مع بلد آخر[1].

الفرع الثالث: التكتلات الإقتصادية

تظهر التكتلات كنتيجة للقيود في العلاقات و كمحاولة جزئية لتحرير التجارة بين عدد محدود من الدول و في هذا الشأن يمكن التمييز بين عدة درجات من التقارب الإقتصادي من أهمها:

أولا: منطقة التجارة الحرة:

حيث تلتزم كل دولة عضو بإلغاء كافة القيود على الواردات من الدول الأطراف في الإتفاقية وبالتالي تتمتع صادرات كل دولة بإعفاء جمركي تام في الدول الأخرى الأعضاء، ولكل دولة مشتركة الحق في فرض الرسوم الجمركية على ما تستورده من الدول الأخرى غير المشتركة دون الإلتزام بتعريفة جمركية موحدة.

ثانيا: الإتحاد الجمركي:

ويتفق مع الشكل السابق من حيث إلغائه للرسوم الجمركية والقيود الكمية و الإدارية على الواردات فيما بين الدول الأعضاء فضلا عن توحيد التعريفة الجمركية الخاصة بالإتحاد في مواجهة الخارج.[2]

ثالثا: الإتحاد الإقتصادي:

ولا يقتصر التعاون بين الدول الأعضاء على إلغاء القيود المفروضة على المبادلات التجارية فحسب، بل يشمل تحرير حركات رؤوس الأموال و الأشخاص و إنشاء المشروعات إلى جانب التنسيق بين السياسات المالية و النقدية و الإقتصادية للدول الأعضاء.

[1] عبد الرشيد ديب ،مرجع سابق ،ص :173.

[2] عبد المطلب عبد الحميد، **السوق العربية المشتركة–الواقع و المستقبل في الألفية الثالثة**، ،مجموعة النيل العربية، 2002، ص30

رابعا: الإندماج الإقتصادي الكامل:

إلى جانب شروط الإتحاد الإقتصادي يتعين إنشاء سلطات عليا تكون قراراتها في الشؤون الإقتصادية ملزمة لجميع الدول الأعضاء.[1]

الفرع الرابع: الحماية الإدارية

تعتبر الحماية الإدارية أداة من أدوات السياسة التجارية المنظمة للتجارة الخارجية، حيث يكون تأثيرها في بعض الأحيان أكبر من إجراءات الحماية الصريحة وذلك عن طريق الموقف الذي يمكن أن تتخذه السلطات الإدارية من خلال الهامش أو الفراغ الذي قد تتركه النصوص التشريعية، أن تعرقل النشاط التجاري مع الخارج إن أرادت ذلك، أو أن تضاعف من شدة التدابير المتعلقة بالحماية وذلك في الحالات التالية:

- التشدد في تطبيق التعريفة الجمركية، حيث يمكن للدولة أن تستفيد من البنود المتداخلة في التعريفة، فتحسب البند بشيء من الحنكة على ما تشاء من السلع المستوردة، ومن ثم يكون أسلوب تطبيق أداة الحماية أكثر فعالية أحيانا من الأداة نفسها.
- التشدد في تقدير قيمة الواردات، حيث يمكن الاعتماد على أساس أسعار التجزئة في تقدير قيمة الواردات، أو أن تضيف لها الضرائب غير المباشرة السائدة في السوق الداخلية.
- التشدد في تطبيق الشروط الصحية، أو المبالغة في تقدير نفقات النقل كوسيلة لزيادة التكاليف، قصد رفع أسعار الواردات، ومن ثم إضعاف القدرة التنافسية للسلع المستوردة.
- التشدد في تضييق على المندوبين التجاريين الأجانب، من خلال تحديد مدة إقامتهم، أو من خلال فرض رسوم جمركية مرتفعة على ما يحملونه من عينات للعرض، هذا فضلا عن فرض الرقابة على الصرف، هذا وقد يصل الأمر إلى مقاطعة المنتجات الأجنبية بقصد تشجيع أو حماية الصناعات الوطنية[2]

الفرع الخامس: قواعد المنشأ

تعتبر متطلبات المكون المحلي أحد أشكال التحكم التجاري التي تستخدم على نطاق واسع ، و تحدد متطلبات المكون المحلي نسبة معينة نمن المنتج النهائي ، فعلى سبيل المثال لكي يبيع سيارات أو سلعا رأسمالية أخرى في أسواق البرازيل و الأرجنتين و المكسيك و كوريا الجنوبية ،فإن على المصنع الأجنبي أن يقوم بعمليات

[1] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص31

[2] عبد الرشيد ديب ، مرجع سابق، ص ص176،175.

تجميع محلية تضمن حدا أدنى من قيمة المنتج النهائي مصنعا محليا و يعتبر هذا النوع من السياسات التجارية محاولة لإبقاء جزء من القيمة المضافة للسلعة و بعض مبيعات أجزاء الإنتاج في يد الموردين المحليين.

الفرع السادس: معايير الصحة و البيئة والسلامة

فيما يتعلق بالسياسات المحلية التي تؤثر على التجارة مثل المعايير الصحية و البيئية ومعايير السلامة التي تطبق بواسطة الحكومة على كل المنتجات المحلية و الأجنبية ،وبالطبع تسعى معظم الحكومات في العالم إلى حماية مواطنيها من استهلاك السلع الملوثة والناقلة للأمراض ، و لكن يدعي بعض الاقتصاديون أن هذه القيود مبالغ فيها وتحتوي على عنصر حمائي ، ومن الأمثلة على هذه القيود الأوربية المفروضة على استيراد اللحوم الأمريكية التي تحتوي على إضافات هرمونية ومن الممكن أن تسبب بعض الأمراض الخطيرة التي تهدد حياة الإنسان ،و كذلك فإن بعض البلدان تفرض قيودا على استيراد السيارات التي تستخدم الديزل في تشغيلها لأنها تلوث البيئة المحيطة ،و كذلك تشترط الحكومات على المنتجين (المنتجات المحلية و الأجنبية)أن يلتزموا بمتطلبات معينة للتغليف و التعريف بالمنتج النهائي.[1]

المبحث الثالث: تقلبات أسعار النفط على السياسة التجارية

تعتبر السياسة التجارية أهم رابط ما بين الدول في مجال التعاملات و تبادلات التجارية فهي تؤثر و تتأثر بأي عامل قد يحدث فهذا التأثير قد يحدث خلل في إقتصادها، و خاصة على الدول التي تعتمد بشكل خاص على قطاع المحروقات التي ينجر عليها أزمات في الأدوات السعرية و الكمية وغيرها، سنتناول في هذا المبحث العلاقة التي تربط بين أسعار النفط و السياسة التجارية و مختلف أدواتها.

المطلب الأول: تقلبات أسعار النفط على الأدوات السعرية

إن أي تقلبات لأسعار النفط سواء كان بالإرتفاع أو بالإنخفاض فإنه يؤثر على الأدوات السعرية لأنها تعتبر مؤثر في تيار التبادل الدولي عن طريق التأثير في أثمان الواردات و الصادرات و كمثال على العلاقة بين الأدوات السعرية و أسعار النفط سنقوم بأخذ أداتي و معرفة العلاقة.

[1] علي عبد الفتاح ابو شرار ، مرجع سابق، ص 297.

الفرع الأول: علاقة أسعار النفط و سعر الصرف

سنتطرق في هذا الفرع علاقة كل من سعر الصرف و أسعار النفط و علاقة أسعار النفط بأسعار الصرف وكيف يتأثرا بتقلبات

أولا: علاقة سعر الصرف و أسعار النفط

يؤدي انخفاض سعر صرف الدولار إلى رفع أسعار النفط الخام من خلال أثر مباشر و غير مباشر ، حيث يتمثل الأثر المباشر أو قصير الأجل في إنخفاض الدولار في الأسواق النفطية أي زيادة حدة المضاربات في عقود النفط، الأمر الذي يساهم في ارتفاع أسعار النفط كغيره من المواد الأولية المسعرة بالدولار، حيث يصبح رخيصاً مقارنة بالاستثمارات الأخرى المقدرة بالعملات الأجنبية، لذلك يقبل عليها المستثمرون.[1]

ويتمثل الأثر غير المباشر، أو البعيد الأجل في انخفاض الدولار في الأسواق النفطية العالمية في تغيير أساسيات السوق، عن طريق تأثيره في العرض والطلب على النفط .فمن نتائج انخفاض الدولار على المدى الطويل انخفاض الطاقة الإنتاجية، أو عدم نموها بشكل يتناسب مع الزيادة في الأسعار بسبب انخفاض القوة الشرائية للدول المصدرة، والتي لن تمكنها من توفير الأموال اللازمة لزيادة الطاقة الإنتاجية .هذا يعني انخفاضا في المعروض مقارنة بالطلب، وبالتالي ارتفاع أسعار النفط .الأمر نفسه ينطبق على شركات النفط العالمية التي تتسلم عوائدها بالدولار، ولكنها تدفع تكاليفها بعملات مختلفة فشركات النفط في بحر الشمال مثلا تدفع أجور عمالها باليورو في الوقت الذي تتسلم فيه عائداتها بالدولار .هذا يعني ارتفاعا في التكاليف مقارنة بالعائدات الأمر الذي يمنعها من زيادة الاستثمار في طاقة إضافية، رغم ارتفاع أسعار النفط .هذا أيضًا يخفض المعروض ويرفع أسعار النفط.

ثانيا: علاقة أسعار النفط و سعر الصرف

وبالمقابل يسهم ارتفاع أسعار النفط في خفض الدولار بسبب ارتفاع فاتورة واردات النفط الأمريكية وزيادة العجز في ميزان المدفوعات و لكون سعر النفط و الدولار ينخرطان باتجاهين مختلفين فإن الدول المنتجة للنفط و التي تبيع منتجاتها بالدولار ستتضرر من جراء انخفاض القيمة الشرائية للدولار و التي تستخدم لشراء سلع أخرى من الأسواق الخارجية و للتعويض عن هذا التراجع في القوة الشرائية يقوم هؤلاء برفع سعر البرميل.

[1] نبيل مهدي الجنابي، كريم سالم حسين، **العلاقة بين أسعار النفط الخام وسعر صرف الدولار باستخدام التكامل المشترك وسببية (Granger)**، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة القادسية، الكويت، ص 10

كما ان المعطيات العالمية و الحوادث التاريخية أظهرت تراجع مقدرة منظمة الدول المصدرة للنفط OPEC في رسم سياسات الاستقرار السعري.[1]

الفرع الثاني: تقلبات أسعار النفط على ميزان المدفوعات

ترتبت على زيادة أسعار النفط زيادة العجز في موازين مدفوعات كل من الدول المتقدمة والدول النامية غير المنتجة للبترول، وتزيد مشكلة الدين الخارجي أثرها على الدول غير المنتجة.

هناك أثرين مالي وحقيقي، حيث يقصد بالأثر الحقيقي الكمية الحقيقية من السلع والخدمات التي تدفع للدول المنتجة للبترول بسبب ارتفاع أسعاره، أما الأثر المالي فهو المدفوعات النقدية بحيث تعيد الدول البترولية جزء من المدفوعات النقدية إلى الدول الرأسمالية من خلال الاستثمار المباشر، أما الباقي فيتم الاحتفاظ به في بنوك دول أخرى أي أن مشتريات الأوبك من الدول الصناعية أخذت في التزايد متجهة إلى تخفيض العجز في موازين مدفوعات الدول المتقدمة.

أما الأثر المالي على موازين مدفوعات الدول الرأسمالية هو الاحتياطات التي يحتفظ بها في تلك الدول فمعظم الأرصدة البترولية لدول الأوبك قد تم الاحتفاظ بها في الدول الصناعية.[2]

المطلب الثاني: تقلبات أسعار النفط على الأدوات الكمية

إن المتبع لتطورات أسعار النفط على المستوى الدولي يدرك أن هذه الأخيرة لهل علاقة قوية مع الأدوات الكمية فمن خلالها يتم تحديد أسقف و حصص الإنتاج التي تتأثر هيا أيضا بأي تغير من خلال العرض و الطلب.

الفرع الأول: أسعار النفط و نظام الحصص في ظل التقلبات

إن عدم تقيد أعضاء منظمة الأوبك في كثير الأوقات بحصص التصدير بصفة علنية أو خفية، بسبب الهيكل الاقتصادي والتركيبة الديمغرافية لكل دولة وحاجتها الملحة من العوائد البترولية، كثيرا ما أضر بالأسعار وتسبب في وجود فائض من البترول في السوق الحرة، وخاصة من طرف البلدان الأعضاء ذات القدرات الإنتاجية المتواضعة، حيث ترى في تحديد الحصص إضرارا مباشرا بمصالحها، مما أدى إلى حرب الإنتاج

[1] نبيل مهدي الجنابي، مرجع سابق، ص 10

[2] داود سعدالله، **أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر 2000-2010**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص التحليل الاقتصادي، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، العاصمة، ص45

بزيادة عرض البترول لتعويض الخسائر الناجمة عن انخفاض الأسعار كما حدث في سنة 1986 وأدى في النهاية إلى انهيار الأسعار.

إن خرق قاعدة توزيع الحصص مشكلة قائمة حتى اليوم، وهي ناتجة عن تجاوز الأعضاء للحصص المحددة لها مما أدى إلى إغراق السوق النفطي بالإنتاج ومن ثم انخفاض الأسعار وما فعلته أوبك بعدها هو محاولة الوصول إلى اتفاق بشأن تخفيض الإنتاج حتى تتعافى الأسعار وتبقى دائما هناك صراعات بين الدول الأعضاء.[1]

الفرع الثاني: أثر تقلبات أسعار النفط على حصص الإستيراد

إن انخفاض أسعار النفط في الدول النفطية يؤدي إلى حدوث عجز في الميزان التجاري و خاصة على الدول التي تعتمد بشكل كبير على الصادرات النفطية، مما يؤدي إلى ارتفاع فاتورة الواردات لذا تقوم الدولة في محاولة منها لتخفيض هذه الفاتورة بتخفيض الواردات بمعنى تقليصها وإلغاء بعضها من قائمة التراخيص الممنوحة.

إن فرض حصة استيراد على سلعة معينة في حالة الدول التي تعاني من عجز في ميزان التجاري يؤدي إلى تعديلات في ميزانها وذلك بسبب نقص الكميات التي تستوردها و تشتريها الدولة المستوردة ، وبما أن الدولة المستوردة دولة ذات وجود إقتصادي لها تأثير لافت للنظر على الطلب العالمي لمنتج معين.

المطلب الثالث: تقلبات أسعار النفط على الوسائل التنظيمية

إن الدول التي تقوم بإبرام صفاقات و معاهدات بالدولار الأمريكي مع الدول الأخرى في حين تبيع منتجاتها بالأورو المرتفع، فإنها تتحمل خسارة دون فائدة من جراء تدهور أسعار الصرف، ولذلك يتوجب عليها إيجاد أسواق جديدة بالتحول نحو الأسواق الأسيوية أو أسواق الدولار كالولايات المتحدة وكندا وأمريكا اللاتينية وغيرها، أو إيجاد بدائل أخرى في إبرام الصفقات بدلا من الدولار مع أن احتمال تغيير الموردين من من مناطق مختلفة كي لا تتكبد الدول في حالات أي إنخفاض خسائر تأثر على سياستها الاقتصادية.[2]

[1] داود سعدالله، مرجع سابق، ص 43

[2] نشوى مصطفى محمد، لميا عبد الرحمن الحقباني، **اثر التقلبات الاقتصادية العالمية على اسعار النفط**، بحث معد في إطار مقرر مشروع تخرج لاستكمال درجة البكالوريوس في الاقتصاد، كلية إدارة الأعمال، قسم الاقتصاد، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، 2014،2013، ص 11

خلاصة الفصل

لقد عالجنا في هذا الفصل الإطار النظري العام للسياسة التجارية و علاقتها بأسعار النفط و كيف تتأثر بتقلباته و التي استخلصنا منها أهم النقاط التالية.

أن السياسة التجارية هي عبارة عن مجموعة من القوانين و التشريعات و الأدوات المنظمة لحركة التبادل التجاري الدولي وهذا من أجل الوصول و تحقيق جملة من الأهداف و التي تهدف إلى إقتصاد دولي قوي.

للسياسة التجارية أهداف كغيرها من السياسة و التي تصبو من خلال إلى تحقيق هدف التوازن الخارجي و الذي يعتبر من الأهداف الرئيسية للسياسة التجارية، كي لا تقع في أزمات قد تخل بالنظام الإقتصادي.

هناك دول تنتهج السياسة التجارية و هذا حسب النوع الذي تتبعه فهمناك من تطبق السياسة الحمائية على تجارتها أي تتدخل الدولة في كل شيء من أجل عدم حدوث تجاوزات، و هناك من تسير على مبدأ حرية التجارة دون فرض اي قيود و لكلا النوعين حجج و دلائل تثبت أن ملاهما أفضل من الأخر

إن للسياسة التجارية أدوات متنوعة و مختلفة منها الكمية و السعرية و أخرى متمثلة في العلاقات و المعاهدات مع أطراف أخرى فهي تسعى لتطبيق أدواتها بالشكل الصحيح ففي حالة حدوث أي مشكل تتمكن من إيجاد حلول.

إن السياسة التجارية تتأثر بشكل كبير جراء تقلبات أسعار النفط و خاصة على الدول التي تعتمد بشكل كبير على النفط مما قد يسبب لها أثار غير مرضية على إقتصادها.

الفصل الثالث:

دراسة تحليلية لتقلبات أسعار النفط على السياسة التجارية في الجزائر خلال الفترة 2000-2016

المبحث الأول: قطاع المحروقات في الجزائر

إن تواجد النفط جيولوجيا بالجزائر كان منذ القدم حيث أستغل من العهد الفينيقي ثم العهود التالية لها من الرومان والعرب و الأتراك و طوال هذه العصور، كان النفط في شكله الخام يستعمل في أغراض مختلفة، إلا أن الاستغلال الصناعي له بدأ منذ القرن 20 حيث يشكل قطاع النفط ركنا هاما في الاقتصاد الجزائري.

بحيث تعتمد الجزائر بصفة كبيرة على النفط في تلبية حاجاتها كونه مصدر رئيسي لهذه الثروة لأنه ويساهم في تحقيق التنمية ما جعل إقتصاد الجزائر مرهونا بعوائد هذا المورد الناضب الذي لا يعرف الاستقرار في أسعاره ومن خلال هذا المبحث سيتم التطرق إلى المراحل التي مر بها هذا القطاع في الجزئر.

المطلب الأول: التطور التاريخي لقطاع النفط في الجزائر

لقد كان قطاع المحروقات بالجزائر محتكرا من طرف شركات أجنبية قبل وبعد الاستقلال مما أدى بالجزائر إلى التفكير إلى كيفية إسترجاعه و تأميمه وهذا من أجل إستغلاله في تحقيق عجلة التنمية في مختلف المجالات وهذا ما سيتم التطرق إليه في هذا المطلب.

الفرع الأول: إكتشاف النفط

كان تاريخ اكتشاف في الجزائر مع بداية القرن العشرين وأول محاولة للبحث و التنقيب على النفط كانت في 1913، حيث أول إقليم اجري فيه البحث هو الإقليم الغربي من منطقة غليزان وتم حفر الآبار القليلة العمق بعد ملاحظات مؤثرات بتَّرولية على سطح الأرض ,مثل بئر تليوانيت جنوب غرب غليزان, وواد قطرين بسور الغزلان هذه الاكتشافات الأولية كانت شكلية و لا تدخل ضمن مخططات البحث و التنقيب ففي عام 1946 اكتشفت شركة النفط "الصور الفرنسية "أول حقل نفطي كان في "واد قطرني" تم إكتشاف حقل أخر" برقة "بالقرب من عين صالح عام 1952.[1]

فإزدادت اهتمامات فرنسا من أجل استغلال الثروة النفطية في الجزائر، ففي أكتوبر 1952 أعطيت رخص التنقيب للشركة الفرنسية للنفط وللشركة الوطنية للنفط بالجزائر ثم لشركة التنقيب واستغلال النفط في الصحراء

[1] عيسى مقليد، **قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، غير منشورة، تخصص إقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة الجزائر، 2007-2008، ص26

وفي سنة 1956 تم اكتشاف أول بئر نفطية هامة في الصحراء الجزائرية هو حقل" عجيلة "وهي نفس السنة التي يؤرخ بها لبداية عهد النفط في الجزائر.

ومن نفس سنة 1956 من شهر جوان تم اكتشاف أكبر الحقول النفطية في الجزائر وهو حقل" حاسي مسعود، فهذه الإكتشافات سمحت إلى إمداد عمليات البحث والتنقيب لتشمل معظم مناطق الصحراء حيثتم إكتشاف حقل حاسي الرمل للغاز الطبيعي بطاقة إنتاجية قدرت بمليون متر، مما جعل الشركات الفرنسية تبدأ قي عملية الإنتاج انطلاقا من سنة 1956، وتوالت الاكتشافات لحقول النفط فجلها كان بالصحراء الجزائرية على غرار حاسي مسعود.[1]

الفرع الثاني: تطور قطاع النفط في الجزائر

وبالرغم من الاستقلال السياسي للجزائر سنة 1962 ، إلا أنها بقيت في تبعية خارجية لفرنسا، حيث كانت هذه الأخيرة تسيطر على الصحراء الجزائرية، أي أن الحقول النفطية كانت مشغلة من طرف الشركات الأجنبية حيث كانت هذه الشركات العاملة في صناعة النفط الجزائري تخضع لأحكام تعديل قانون التعدين الفرنسي، والذي لم تكن أحكامه تتضمن تسهيلات كافية في ميدان الاستكشاف النفطي، وعليه اتجهت السلطات السياسية إلى وقف نهب الثروة البترولية بإنشاء شركة وطنية تحمي مصالحها وقيام الحكومة بتأميم محروقاتها.

أولا: تأسيس الشركة الوطنية سوناطراك

بعد الإستقلال مباشرة بحثت الجزائر على مد سيطرتها على ثروتها النفطية التي بدأت تتضح مكانتها و أهميتها في الإقتصاد الوطني ، وخططت للوصول إلى هذا الهدف عبر مراحل وكانت الخطوة الأولى هي تأسيس الشركة الوطنية لنقل و تسويق المحروقات" سوناطراك " وهذا بموجب المرسوم الرئاسي رقم 491/63 المؤرخ في 1963/12/31 لتكون الوسيلة التي تتحقق بها الأهداف المسطرة لا سيما كسر إحتكار و هيمنة الشركات الأجنبية خاصة منها الفرنسية على معظم الأنشطة البترولية وكان دور هذه الشركة كما تدل على ذلك تسميتها محصورا عند نشأتها في نقل وتجارة المحروقات فقط، ثم تعزز دورها عام 1966، ومع مرور السنوات توسع نشاطها إلى المجالات الصناعية ، قبل أن تصبح بداية من 1971 الفاعل الرئيسي في قطاع المحروقات بالجزائر لتتولى مهام القيام بجميع أنشطة التنقيب والإنتاج والنقل وتسويق المحروقات الجزائرية.[2]

[1] وحيد خير الدين، **أهمية الثروة النفطية في الإقتصاد الدولي و الإستراتجيات البديلة لقطاع المحروقات دراسة حالة الجزائر**، مرجع سابق، ص 176

[2] بلقاسم سرايري، **دور ومكانة قطاع المحروقات الجزائري في ظل الوضع الاقتصادي الدولي الجديد وفي أفق الانضمام إلى المنظمةالعالمية للتجارة**، مذكرة ماجستير، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص إقتصاد دولي، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، ص 96

وتعتبر شركة سوناطراك هي التي ساهمت في تطوير قطاع المحروقات الوطني، وبنسبة كبيرة جدا، سواء كان بمجهداتها و إمكانياتها الخاصة لوحدها أو عن طريق الشراكة بينها وبين الشركات الأجنبية، ولكن بالرغم من أن الشراكة مع الشركات الأجنبية المختلفة هي موجودة فعلا على أرض الواقع لكنها تتصف بالضآلة لخوف الشركات النفطية الأجنبية من المغامرة في الجزائر من جهة، ولضرورة استحواذ سوناطراك على 51% من كل مشروع، وهذا ما جعل شركة النفط الوطنية سوناطراك تحتل المرتبة الأولى والمكانة الاقتصادية الرائدة في الاقتصاد الوطني، حيث تمثل صادراتها 95% من صادرات الجزائر الإجمالية مما يجعلها عبارة عن خزينة الدولة، ومن بين أهم المشاريع التي أنجزتها هذه الشركة الوطنية :

- ✓ خطا أنابيب النفط الخام الذي يمتد من مصدره إلى سكيكدة.
- ✓ مصفاة لإستخلاص غاز النفط في حاسي مسعود
- ✓ مد أنابيب عبر البحر الأبيض المتوسط لنقل الغاز الطبيعي إلى أوربا الغربية

ومن بين أهم الأعمال التي تقوم بها سوناطراك عمليات البحث والاستكشاف إلى عمليات النقل والتوزيع التي تسعى من خلالها إلى أن تتطور بخطى ثابتة وتسير تدريجيا نحو العالمية دون الإعتماد كثيرا على الشراكات الأجنبية فعلى سبيل المثال اكتشفت سوناطراك في نشاطها بالجزائر27 بئرا سنة 2010 وبمفردها دون شراكة، واكتشفت بئرين فقط عن طريق الشراكة خلال نفس السنة وهذا دليل على أن سوناطراك قادرة على احتلال المراتب الرائدة في العالم والجدول التالي يوضح الآبار المكتشفة من طرف شركة سوناطراك والشركات الأجنبية النشطة في الجزائر خلال الفترة 2000-2016 .[1]

جدول رقم 3-1 يمثل تطور عدد الآبار المكتشفة من النفط في الجزائر خلال الفترة 2000-2016

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
اكتشافات سوناطراك لوحدها	5	4	4	3	5	6	9	8	7
اكتشافات الشركات	3	3	2	4	8	2	8	12	9
المجموع	8	9	6	7	13	8	17	20	16

[1] عيسى مقيلد، مرجع سابق، ص28

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
اكتشافات سوناطراك لوحدها	9	27	7	6	2	3	12	32
اكتشافات الشركات	7	2	4	4	0	1	10	0
المجموع	16	29	11	10	2	4	22	32

المصدر: من إعداد الطالبة بإعتماد على منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط (أوابك) وتصريحات الرئيس المدير العام لشركة سوناطراك.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن هناك اكتشافات معتبرة في عدد أبار النفط بمعدل لا يقل عن 8 أبار مكتشفة سنويا في المتوسط. وقد تم الإعلان عن العديد من الاكتشافات في السنة 2010 وحدها وهذا ما يؤكد بأن سوناطراك هي المسيطر على قطاع المحروقات الوطني، أما الشركات الأجنبية فقد كان عدد إكتشافها للنفط أقل من الشركة الوطنية أي بمعدل 5 أبار سنويا في المتوسط.

كما أكد الرئيس المدير العام لشركة سوناطراك في حديث تم نشره في تقرير حول الجزائر لسنة 2016 للمجمع البريطاني للخبرة الاقتصادية "مجموعة أوكسفورد للاعمال" أنه تم تحقيق أزيد من 32 اكتشافا للمحروقات مقابل 22 في 2015 فهذه الاكتشافات لوحدها تزيد في خانة الانجازات التي تقوم بها سوناطراك. وحسب ما ورد به كذلك المسؤول الاول لشركة سونطراك فإن عدد الحقول الخاصة بالمحروقات التي تم اكتشافها مند 1948 إلى 2017 هو 290 حقل، فهذه العوامل كلها أدت إلي قيام إقتصاد مبني على قطاع المحروقات. كما تعتبر سوناطراك هي الشركة المسيطرة و المهيمنة في عملية إنتاج المحروقات على نظيرتها الشركات الأجنبية.

ثانيا: تأميم المحروقات:

التأميم هو نقل ملكية المؤسسات الاقتصادية المملوكة للخواص إلى مليكه الدولة، إما ملكية تامة أو بأغلبية أسهمها أو إحتكار الدولة لبعض الأنشطة الإقتصادية، دون السماح لأطراف أخرى سواء كانت محلية أو دولية بالعمل فيها.[1]

و لقد عملت الجزائر في بداية السبعينات على تأميمات في قطاع المحروقات و مرت عملية التأميم بمراحل مختلفة :

- تأميم الشركات البترولية غير الفرنسية في الفترة الممتدة بين 1967-1970 وكان هذا على النحو التالي:
  - تأميم شركة Bp British petroleum في بداية 1967
  - تأميم شركة ESSO , MOBIL OIL في 24 أوت 1967
  - تأميم شركة شل SHELL في ماي 1967
- تأميم الشركات البترولية الفرنسية سنة 1971 بعد فشل المفاوضات بين الجزائر و فرنسا، وهذا بسبب رفض الشؤكات الفرنسية لرفع سعر البترول من 2.08 دولار للبرميل إلى 2.85 دولار للبرميل.[2]

و لقد نص خطاب الرئيس الراحل هواري بومدين في 24-02- 1971 والذي ألقي بمناسبة تأميم المحروقات على ما يلي:

- ✓ أخذ حصة 51 % من الشركات الفرنسية العاملة في الجزائر مما يحقق الرقابة الفعلية على المحروقات، وهذا ما سمح للجزائر بمراقبة 56% من مجمل الإنتاج البترولي .
- ✓ التأميم الكامل لحقول الغاز.
- ✓ تأميم النقل البري للنفط و الغاز، أي كل أنابيب النقل المتواجدة على التراب الجزائري.

[1] حسين عبد الله، **البترول العربي دراسة سياسية و إقتصادية** ، مرجع سابق، ص126

[2] زغبي نبيل، **أثر السياسات الطاقوية للإتحاد الأوروبي على قطاع المحروقات في الإقتصاد الجزائري**، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير، غير منشورة، تخصص إقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف الجزائر، 2011-2012، ص28

فهذه القرارات جعلت الحكومة الفرنسية تضغط على الجزائر بأساليب مختلفة للتراجع عن القرار إلا أن كل الأساليب باءت بالفشل، مما جعل الجزائر بعد تأميم قطاع المحروقات ترسي على نظام جديدا للإستغلال المحروقات وإلغاء نظام الامتياز في 1971.

حيث قامت الحكومة الوطنية على تثبيت الملكية والسيادة الوطنية على الحقول النفطية، وجعل شركة سوناطراك الفاعل الأساسي في القطاع، ووضع الآليات والإجراءات المناسبة التي تسمح لها ببسط نفوذها المطلق على كل الحقول المكتشفة. [1]

فهذا النفوذ الذي تحصلت عليه الشركة الوطنية للمحروقات جعلها تقوم بحصر شكل العقود التي يمكن للشركات الأجنبية أن تبرمها معها في نوع واحد وهو عقود الخدمات، وقد اشتهر منه بالجزائر صنفان:

- صنف أول يعرف بعقود الخدمة بالأخطار، تقوم بموجبه الشركة الأجنبية بتقديم الخدمة ولا تتحصل على المكافأة وتعويض تكاليف الاستكشاف إلا في حال الحصول على نتيجة ايجابية، وتتحمل وحدها الخسارة في حال الحصول على نتيجة سلبية.
- وصنفٌ ثانٍ يعرف بعقود المساعدة التقنية، لا تتحمل فيه الشركة الأجنبية المخاطر ويقتصر دورها على تقديم الخدمات المطلوبة منها، وعادة ما تكون خدمات تنقيب وإنتاج، لفائدة الشركة الوطنية، مقابل مكافأة متفق عليها مسبقا.[2]

يعتبر تأميم الجزائر لمواردها النفطية خطوة أساسية وأولية لتحقيق تنمية اقتصادية شاملة ، فمن جهة ترتكز أغلب الصناعات الرئيسية في الاقتصاد على القطاع النفطي، ومن جهة أخرى لما يوفره هذا القطاع من موارد مالية تستعمل لتمويل قطاعات الاقتصاد، و قد أقرت الجزائر مجموعة من القواعد تضمنتها مراسيم تشريعية حول قضية الأسعار تناولت سعر البترول في الجزائر الذي أصبح يصدر من الطرف الوطني بقرارات كاملة السيادة تمتلك سلطة تصليح الأسعار المحددة إذا وقع تعديل جوهري لمعطيات الاقتصاد الدولي للبترول، أي إخضاع السعر لمبدأ تغير الظروف، وبانضمام الجزائر إلى منظمة الأوبك 1969 بحيث أصبح تحديد الأسعار المعلنة يخضع لقرارات تنظميه تتفق عليها حكومات الدول الأعضاء، كما وفرت الأوبك خصوصا حماية لأعضائها من خلال المحافظة على مصالحهم من استغلال الشركات العالمية .[3]

---

[1] حكيمة حليمي، الإقتصاد **الجزائري بين تقلبات أسعار النفط و العوائد النفطية، خلال الفترة 1975-2004**، مرجع سابق، ص175

[2] حكيمة حليمي، مرجع سابق، ص 176

[3] موري سمية، **أثر تقلبات أسعار البترول على التمية الإقتصادية في الجزائر دراسة قياسية**، مرجع سابق، ص **70**

المطلب الثاني: أهمية و ميزة المحروقات بالجزائر

تكمن أهمية النفط الاقتصادي في أنه يتمتع بمزايا هامة وعديدة، بحيث أنه سلعة إستراتيجية هامة في أي إقتصاد أو تعامل دولي، كما أن قيمة أي منتوج يكون معد أساسا للسوق في ظل المنافسة الكاملة ترتكز على ثلاث مكونات أسياسية وهي الجودة، التكلفة، الآجال أي المزايا التي يقدمها أو يتصف بها وهذا ما سنتطرق إليه في هذا المطلب.

الفرع الأول: أهمية النفط الجزائري

تكمن أهمية المحروقات الجزائرية في كون الاقتصاد الجزائري له اعتماد مطلق عليها إذ أن حوالي ثلثي الإنتاج المحلي للدخل القومي مصدرها إنتاج المحروقات من النفط والغاز الطبيعي.

أولا: المحروقات والجباية البترولية و التجارة الدولية

تتميز التجارة الخارجية للجزائر بالاعتماد على قطاع المحروقات الذي تمثل أكثر من 97.5 % من الصادرات الجزائرية و الذي يعبر عن المورد الأساسي للعملة الصعبة و مما يمكن إستنتاجه من صادرات الجزائر أنها اعتمدت التصدير الأحادي مما يجعل الميزان التجاري جد متأثر بأسعار بأي تقلب قد يحدث في أسعار النفط أما الجباية البترولية والتي تعتبر طرف مهم في عملية تطوير الاقتصاد الوطني وتوجيه ودفع الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية.

ثانيا: المحروقات والقطاع الصناعي:

تكمن أهمية المحروقات في المساهمة في خلق وحدات صناعية والتموين بالتجهيزات اللازمة في إطار الوظيفة المالية لقطاع المحروقات وفي التحولات البتروكيماوية كما تستعمل المحروقات كمادة أولية وسبطية في الكيمياء العضوية كتكرير النفط الذي يمكن من الحصول على قائمة طويلة من المنتجات النهائية كالبنزين و البوتان و الزيوت حيث استطاعت الجزائر تحقيق الكثير من النمو الإقتصادي.[1]

ثالثا: المحروقات و القطاع الإحتماعي

يلعب النفط دور غير مباشر في دعم أجور و رواتب العمال، و تمويل الإستهلاك العام و الخاص ودعم مختلف الأنشطة سواء كانت فلاحية إنتاجية صناعية.

[1] هني أحمد، إقتصاد الجزائر المستقلة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزاءر، 1991، ص24

الفرع الثاني: مزايا قطاع المحروقات بالجزائر.

إن المحروقات الجزائرية لها القدرة على المنافسة في السوق العالمية ، و هي تملك خصائص معينة تجعلها بمنأى عن أخطار الإزاحة من السوق، فهناك عدة عوامل تلعب الدور الأساسي في تجارة النفط في سوق دولية تتسم بالتغير السريع و المنافسة بين المنتجين و من خلال هذه المحددات يمكن أن نلاحظ في المحروقات الجزائرية الميزات التالية.

أولا: ميزة الموقع الجغرافي

إن الموقع الجغرافي للجزائر يعطيها أفضلية كبيرة لقربها من الأسواق الأوربية خاصة مقارنة بدول الشرق الأوسط مما يجعل منتجاتها البترولية و الغازية في وضع تنافسي أفضل، فمن ناحية البترول الخام وجدت الجزائر البترول الليبي منافسا لها بسبب قربة من موانئ التسليم الإيطالية،[1] و من ناحية الغاز الطبيعي يبقى المنافس الكبير للجزائر هو الغاز الروسي من حيث الإحتياطي (بما يعادل 44650 مليار متر مكعب في عام 2007 أي ما يعادل 25.2% من الاحتياطات العالمية لروسيا الفدرالية بدون دول الإتحاد السوفياتي سابقا)، و سهولة نقله عبر الأراضي الأوروبية إلى شمال و شرق أوربا فيصبح أقل كلفة لأن عملية النقل تتم برا عبر أنابيب الغاز عكس الغاز الجزائري الذي يتم نقلة عبر الأنابيب البحرية.[2]

وقد كانت الجزائر تعاني أيضا من منافسة الغاز الهولندي و النرويجي بسبب قربهما من بعض المناطق الأوروبية، إذ يتم الربط بينهم بشبكات توزيع الغاز فقط، و بالمقارنة مع هذه الدول تبقى الجزائر من حيث الموقع الجغرافي في وضع أفضل و ذلك بتواجدها في محيط شع اع دائرة جغرافية أقصاها 066 كلم فميناء أرزيو يبعد عن بعض مدن السواحل الأوروبية ب 1916 كلم عن فرنسا، 1896 كلم بالنسبة لإنجلترا، أما بالنسبة للسوق الأمريكية فتصل المسافة بين موانئ الجزائر و السواحل الشرقية الأمريكية بين 7766كلم و 9666 كلم مقارنة بالشرق الأوسط و روسيا مما يجعل الجزائر تستفيد من الفرق في التكلفة و المدة الزمنية لتوصل النفط إلى مناطق الإستهلاك،

أما السوق الآسيوية فتبقى بعيدة جغرافيا عن الجزائر و يتميز البترول الجزائري بصعوبة وصوله إلى هذه الأسواق ما يجعله في وضع أقل تنافسية مقارنة مع دول الشرق الأوسط و دول وسط آسيا، و تبقى السوق

[1] سيف الدين بوزاهر، **أسعار النفط وأسعار النفط دراسة قياسية لإختيار العلة الهولندية حالة الجزائر**، مرجع سابق، ص

[2] بوجمعة قويدري قوشيح، **إنعاكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الإقتصادية الكلية في الجزائر**، مرجع سابق، 48

الأفضل للبترول الجزائري هي أوروبا بالرغم من أن البعد الجغرافي لا يعكس عدم إمكانية الوصول إلى الأسواق إلا أنها من أسباب إرتفاع التكاليف و إنخفاض الريع المحصل[1].

سنقدم جدولا يوضح المسافة بالكيلومترات بين الجزائر و المنطقة الأوربية مقارنة بأهم الدول المصدرة للمحروقات لهذه الدولة.

الجدول رقم 3-2 تقدير المسافة بين أهم الدول المصدرة للمحروقات و أوروبا الغربية:

مناطق الإحتياطات ضمن الشعاع الدائرة مقدرة بـ	البلدان
2000 كلم	هولندا، النرويج، الجزائر
4000 كلم	قطر، نيجيريا
6000 كلم	روسيا، أبو ظبي، فنزويلا

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد إلى مقيلد عيسى، قطاع المحروقات في الجزائر في ظل التحولات الاقتصادية، مرجع سابق ص5

من خلال الجدول يتضح لنا ميزة الموقع الجغرافي للجزائر، بتواجدها في محيط إستراتيجي ذات دائرة جغرافية أقصاه 2000 كلم بالنسبة لسوق الإستهلاك الأوربية، أي في وضع أفضل بكثير من الدول المنافسة لها، حيث بعد ميناء أرزيو عن بعض المدن الساحلية لأوروبا ما بين 1410 كلم عن (لوهافر فرنسا) وبـ 1540 كلم لإنجلترا .

أما بالنسبة للسوق الأمريكية، فإن الجزائر تتفوق على نفط و غاز الشرق الأوسط و الغاز الروسي في بلوغ السوق الأمريكية، حيث المسافة بين موانئ الجزائر و السواحل الشرقية الأمريكية تتراوح بين 3300و4000 كلم بينما المسافات بين باقي الدول تتراوح بين 7000و8000 كلم، فهذه الميزة جعلت الجزائر لتستفيد من الفرق في التكلفة و المدة الزمنية اللازمة لتوصيل النفط إلى مناطق الإستهلاك فهذه الميزة جعلت منا النفط الجزائري و الغاز يفرض نفسه في السوق الأمريكية رغم وجود فورقات بين النفط الجزائري و المكسيكي و الفنزويلي وهذا راجع لوجود عدد كبير من كبار المنتجين الذين استطاعوا أن يرسموا لانفسهم مكانة في السوق الامريكية، و بمعنى أخر هو غياب المنتجين بالجزائر مما أثر في عدد الكميات التي تصدرها.

[1] مقيلد عيسى، مرجع سابق، ص5

ثانيا: ميزة الجودة و النوعية

إن النفط الجزائري يتميز بنوعية جيدة مقارنة بأنواع النفط المصدرة من قبل دول الأوبك ، فالنفط المستخرج من واد قطرين بلغت كثافة 6.57 فهو يحتوي على % 79 بنزين، 09%غازوال ، % 70 وقود التدفئة، 5% زيت و 1% برافين. [1]

و يتضمن بترول الجزائر الأساسي المعروف ب" صحاري بلند "خصائص إيجابية من حيث خلوه من الكبريت و تميزه مقارنة بالنفط العربي الخفيف كما أنه قريب الشبه بنفط بحر الشمال،

و الجدول التالي يبين مميزات الجودة بين أنواع مختلفة من البترول لبعض دول الأوبك.

الجدول رقم 3-3 مقارنة النفط الجزائري ببعض أنواع نفط دول أوبك

الدول	نوع البترول	درجة الكثافة النوعية *IPA*	نسبة الكبريت %	النسبة النوعية %	%	%
				خفيفة	متوسطة	ثقيلة
الجزائر	خفيف	44.0	0.14	35.0	35.0	29.0
السعودية	متوسط	34.2	1.6	20.5	31.0	48.5
	ثقيل	27.3	2.84	16.0	23.25	60.75
الكويت	متوسط	31.3	2.48	19.35	25.30	55.35
إيران	متوسط	34.3	1.35	22.25	30.25	47.50
	ثقيل	31.3	1.85	21.15	26.85	52.0
العراق	خفيف	36.1	1.88	25.0	30.6	44.4
	متوسط	34.0	1.95	22.0	28.0	50.0
نيجيريا	ثقيل	21.1	0.25	12.0	40.0	48.0

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد إلى أحمد الدوري مرجع سابق 12

[1] سمية موري، مرجع سابق، ص144

من خلال الأرقام الواردة في الجدول أعلاه تتضح الميزة النوعية للبترول الجزائري، إذ يتميز بدرجة كثافة عالية تجعله من بين أفضل المواد النفطية إنتاجا للمشتقات الخفيفة، إضافة إلى قلة نسبة الكبريت فيه و هي مميزات جيدة، ومن حيث السعر يمكن كذلك مقارنة البترول الجزائري ببعض الأنواع المشكلة لسلة أوبك.

الجدول 3-4المقارنة بين سعر النفط الجزائري و بعض الأنواع المشكلة لسلة أوبك سنة 2008

البلد و نوع البترول	درجة الكثافة النوعية IPA	السعر "دولار للبرميل"
صحاري بلند الجزائري	44	98.9
السعودي الخفيف	34	88.34
السيدر الليبي	37	91.62
إيراني خفيف	34	88.68

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة الأوبك سنة 2008 ، مرجع سابق

من خلال الجدول يتضح لنا أن النفط يعطي للجزائر قوة تفاوضية أفضل نسبيا في إبرام العقود و مراجعة الأسعار من غيرها من الدول المصدرة، لذلك يمكن أن تطالب بشروط أفضل في الإتفاقيات المبرمة مع الدول المستهلكة.

ثالثا: ميزة تتعلق بتكاليف:

فالمؤسسات الإقتصادية تبحث عن التكلفة الأقل في العملية الإنتاجية المتعلقة أساسا بالأيدي العاملة و المواد الخام و تكاليف النقل.[1]

رابعا: ميزة الأجال:

أي المدة التي يتم تسليم فيها المنتوج و إيصاله للزبون أو السوق بناءا على هذا ومع ذكر أن منتوج النفط الخام لم تدخل عليه تحسينات معينة فإن مقاييس التفضيل بين أنواعه من حيث الجودة هي تلك المزايا الطبعية التي يمتاز بها كل نوع من أنواع النفط، و التي تدخل إلى جانب التكاليف و المدة في تحديد إحدى مكونات قوة التنافسية ومن خلال هذه المحددات يمكن أن نلاحظ في المحروقات الجزائرية جميع الصفات السالفة الذكر.[2]

[1] بلعيد عبد السلام، **الغاز الجزائري بين الحكمة و الضلال**، دار النشر بونان، الجزائر، 1990، ص40

[2] بلعيد عبد السلام، مرجع سابق، ص40

المطلب الثالث: قطاع النفط و الإصلاحات(تحديات و مشاكل)

لقد عرف قطاع المحروقات بالجزائر عدة تطورات و مراحل مر بها و هذا حسب الأوضاع التي كانت تسود الجزائر مما جعل الحكومة الجزائرية تضع قوانين و مراسيم تخدم مصلحة هذا القطاع من أجل إقتصاد قوي وتسعى الدولة الجزائرية إلى غاية يومنا هذا إلى إصلاح القطاع من خلال مجابهة المشاكل و تحديها، وهذا سوف نعالجه في هذا المطلب.

الفرع الأول: إصلاحات قطاع النفط الأولى

لقد مرت السوق النفطية بأزمات حادة، وأهمها كانت الصدمة النفطية سنة 1986 التي كان لها الأثر السلبي على الاقتصاد الوطني ، ما أجبر الحكومة الجزائرية آنذاك على إدخال أول التعديلات على قطاع المحروقات من خلال قانون 86-14 وقانون 1991 بعد هاذين القانونين تلتهما مجموعة من التعديلات المدرجة ضمن التصحيحات.

أولا: قانون 86-14 مؤرخ في 19 أوت 1986

يتعلق بأعمال التنقيب والبحث عن المحروقات، واستغلالها ونقلها بالأنابيب، و تضمن هذا القانون العديد من البنود والترتيبات الهادفة لإصلاح قطاع المحروقات بالجزائر منها:

- سمح هذا القانون لأول مرة بأربعة صيغ للشراكة (الشراكة في صيغة عقد تقاسم الإرباح، الشراكة في صيغة عقد خدمات، الشراكة في صيغة شركة تجارية تخضع للقانون الجزائري، الشراكة في صيغة شركة أسهم)
- إختصار منح الشهادات المنجمية على الشركة الوطنية سوناطراك وحدها، التي تقوم مقام الدولة.
- حصر مجال تطبيق القانون في قطاع النفط فقط، فقد بينت المادة 23 بوضوح أن قطاع الغاز غير معني بذلك و لا يسري عليه القانون.
- وبإعتبار المادة 23 قد حصرت مجال تطبيق القانون على قطاع النفط فحسب، فإن المادة 65 ذهبت أبعد من ذلك في جانب الإكتشاف ، حيث قررت أن القانون لا يسري على الاكتشافات النفطية الجديدة فقط كما أعطت هذه المادة الحق للشريك الأجنبي اللجوء للحكم الدولي في حالة المنازعات فهذه المادة أعطت إرساءا جديدا في عملية التعاقد مع الشركاء الأجانب.[1]

[1] جريدة رسمية العدد 30 المؤرخة في 22 جويلية 1987 ، ص1165

- و في مجمل المادة 63 أنها وضعة مسألة نقل المحروقات خارج إطار الشراكة، وأبقت على احتكار شركة سوناطراك لشبكات النقل[1].

ثانيا: قانون 1991

إن هذا التعديل سبقته وتلته مجموعة من القرارات والمراسيم التي تنظم استغلال الحقول النفطية، وكذا المتعلقة بقطاع المحروقات بشكل عام والتي نذكر منها:

1: التعديلات التي سبقت قانون 1991

- مرسوم رقم 89- 154 مؤرخ في 21 جويلية 1987 يتعلق بتصنيف مناطق البحث عن المحروقات واستغلاله.

- مرسوم رقم 89-157 مؤرخ في 21 جويلية 1987 يتعلق بتدخل الشركات الأجنبية في أعمال التنقيب والبحث عن المحروقات السائلة واستغلالها.[2]

- مرسوم رقم 88-34 مؤرخ في 16 فيفري 1988 يتعلق بشروط منح الرخص المنجمية للتنقيب عن المحروقات والبحث عنها واستغلالها وشروط التخلي عنها وسحبها.

- مرسوم رقم 88- 35 مؤرخ في 16 فيفري 1988 يحدد طبيعة الأنابيب والمنشآت الكبرى الملحقة بها والمتعلقة بإنتاج المحروقات ونقلها كما يحدد الإجراءات التي تطبق على إنجازها[3].

2: قانون 91-21 الصادر في 4 ديسمبر 1991

لم تمضِ سوى سنوات قليلة على دخول القانون 86-14 حيز التنفيذ ليتم ادخال عليه بعض التحسينات تمثلت في صدورهذا القانون الجديد المعدل و المتمم لقانون 86-14 حيث حافظ على بنود رئيسية كانت قد وردت في القانون السابق، وأضاف بنودا أخرى تحتوي تعديلات جوهرية أهمها:

- تسهيلات فيما يخص أقسام المنتوج.
- تشجيع التنقيب.
- توسيع ميدان تدخل الاستثمارات الأجنبية.
- تسهيلات فيما يخص منهجية إبرام العقود[4].

[1] جريدة رسمية العدد 30، مرجع سابق، ص1165

[2] جريدة رسمية العدد 30، نفس المرجع، ص1165

[3] جريدة رسمية العدد 07 المؤرخة في 17 فيفري 1988 ، ص ص 292، 302

[4] جريدة رسمية عدد 63 المؤرخة في 07 ديسمبر 1992 ، ص 2398

3: التعديلات التي تلت قانون 1991

- مرسوم تنفيذي رقم 94-34 مؤرخ في 30 جانفي 1994 يحدد قواعد المحافظة على حقول المحروقات وحماية الطبقات المشتركة التي تحتوي على الماء.[1]

- مرسوم تنفيذي رقم 94-435 مؤرخ في 12 ديسمبر 1994 يعدل و يتمم المرسوم رقم 88-34 المؤرخ في 16 فيفري 1988 والمتعلق بشروط منح الرخص المنجمية للتنقيب عن المحروقات والبحث عنها واستغلالها وشروط التخلي عنها وسحبها.[2]

الفرع الثاني: قطاع النفط و الإصلاحات الجديدة

عرف قطاع المحروقات بالجزائر في الألفية الأخيرة نتائج قيمة للإصلاحات التي قامت بها الدولة في تعديل استحداث قوانين منها ما هو معدل و متم ومنها ما هو جديد مكنتها من إسترجاع صلاحيتها بصفتها مالكة للثروة الطبيعية و محرّك للاستثمارات، و فيما يلي أهم القوانين التي صدرت في الألفية الأخيرة:

- قانون 05-07 خاص بقطاع المحروقات مؤرخ في 28 أفريل 2005 حيث يتكون هذا القانون من 115 مادة وتناول كل المسائل المتعلقة بقطاع النفط وتنظيمه بدايتا من كيفيات منح تراخيص الاستكشاف،الاستغلال، وكيفيات ممارسة النشاط وانتهاءا بالمنظومة الجبائية التي يخضع لها النشاط و أهم ما جاء في القانون :

- رفع الاحتكار في استغلال منشآت نقل المحروقات .
- فتح المجال للاستثمار الأجنبي مع السماح للمتعاملين باستغلال شبكة النقل بالأنابيب.
- توسيع المنافسة و عدم التمييز بين المتعاملين العموميين عند منح الرخص.
- إلغاء تقاسم الإنتاج وإرساء نظام تعاقدي جديد حيث أعطي في نص المادة 48 الحق للمستثمر في امتلاك % 70 على الأقل في حقوق المساهمة في أي شراكة.[3]

رغم هذا القانون و ما جاء به من الإصلاحات و الجهود المبذولة من طرف الجزائر في قطاع المحروقات إلا أنها وجدت نفسها مدفوعة إلى إعادة النظر في قانون 2005 من أجل تدارك النقائص التي جاءت فيه، مما إضطر الحومة الجزائرية تعديل القانون و المصادقة عليه من قبل نواب المجلس الشعبي و هذا في 21 جانفي وهو متتم لما جاء به قانون 2005.

[1] جريدة رسمية عدد 08 المؤرخة في 13 فيفري 1994 ، ص4

[2] جريدة رسمية عدد 83 المؤرخة في 21 ديسمبر 1994 ، ص 10

[3] بلقاسم سرايري، مرجع سابق، ص ص .147، 148

الفرع الثالث: المشاكل والتحديات التي تواجه النفط في الجزائر

سنطرح في هذا الفرع المشاكل و التحديات التي تواجع قطاع النفط بالجزائر

1: المشاكل التي تواجه النفط الجزائري

- محاولة الولايات المتحدة السيطرة على منابع النفط بالضغط على الحكومات المنتجة يضاف إلى ذلك أن الولايات المتحدة تستخدم التجسس الاقتصادي والصناعي في مجال النفط باعتباره من القطاعات الحيوية لاقتصادها ؛حيث أن هناك تعاونا بين جهاز الاستخبارات الأمريكية والشركات الصناعية العاملة في مجال الصناعة في حقول النفط، وهي تقدم دعما لشركاتها النفطية.

- إن أزمة النفط تصيب الدول النامية و المتقدمة، و لكن الدول المتقدمة قدرتها على استيعاب التاريخ و التعامل معه تأثيرا على جغرافية الأحداث جعلها تتمتع بقدرة فائقة على إدارة الأزمات الدورية،وتوظيفها توظيفا لا يغير من وضعية التقسيم الدولي للعمل؛ بما يعمل على تعميق هذا التقسيم بما يخدم مصالحها و ينقل الأزمة كلية إلى الدول النامية و التي تتأثر سلبيا بشدة لطبيعة هياكلها الاقتصادية والاجتماعية،وبالتالي فان انخفاض اسعار النفط سيؤثر تاثيرا كبيرا على الاقتصاد الجزائري .

- إن الدول المستهلكة للنفط ستحاول ترشيد و تخفيض استهلاكها في ظل ارتفاع الأسعار،كذلك فإن ارتفاع أسعار البترول سوف يؤدي في النهاية إلى تطوير و إيجاد بدائل للطاقة،و عند وجود هذا البديل فإنه من الصعب رجوع الطلب على البترول إلى ما كان عليه حتى لو انخفض سعره.

- ان النفط يسعر بالدولار الأمريكي ذي القيمة المتقلبة ارتفاعا و انخفاضا مما ينعكس سلبا على حجم الإيرادات النفطية فيعرض الجزائر إلى تقلبات واسعة، علما بأن سعر الدولار نفسه في أسواق الصرف الأجنبية هو أداة من أدوات السياسة الاقتصادية الخارجية الأمريكية، كما أن تسعير النفط يتم بقرارات سياسية أكثر منه تبعا لقوى العرض والطلب في السوق الحرة.

- إن صناعة النفط تتطلب رؤوس أموال ضخمة للاستثمار في عمليات الاستكشاف،وارتفاع عامل المخاطرة المالية المرتبطة بعمليات التنقيب والحفر،يضاف الى ذلك تناقص الاحتياطي النفطي باستمرار بسبب الاستعمال[1].

[1] مصطفى بودرامة، **التحديات التي تواجه مستقبل النفط في الجزائر**، مؤتمر دولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر،8/7 أفريل 2008، ص 12

2: تحديات التي تواجه مستقبل النفط في الجزائر

تواجه الجزائر في إنتاج النفط عدة تحديات مختلفة يمكن إن نذكر من أهمها الأتي:

التحدي الاول: مادة النفط مادة ناضبة،وبالتالي لابد من الاستثمار في الطاقة النووية و تشجيع استخدام مصادر الطاقة المتجددة كالشمس والرياح

التحدي الثاني :لا يزال سعر الغاز الطبيعي حتى الآن أقل ثمنا من مصادر الطاقة الأخرى المثيلة و البديلة من حيث القيمة الحرارية وتلعب الغازات الطبيعية و المصاحبة دورا كبيرا – كمادة أولية –في عدة قطاعات إنتاجية مثل قطاع الأسمدة و قطاع الصناعات النسيجية و شركات الحديد و الصلب و صناعات البتروكيمياوية وبالتالي يجب على الجزائر الاهتمام بسوق الغاز لانها سوق واعدة.

التحدي الثالث: لقد أصبحت عمليات الاندماج بين الشركات المتعددة الجنسيات مسألة لافتة لأنها تسير بخطى متسارعة لا مثيل لها من قبل، و أضحت في الوقت ذاته إحدى الاستراتيجيات المهمة التي تطبقها الشركات من أجل الحصول على حصة أكبر في السوق، و كذلك تكوين اتحادات إستراتيجية مع شركات أجنبية أخرى بهدف الحصول على إنتاج ذي تقنية عالية و بكلفة منخفضة،مما يمكنها من الحصول على إيرادات أعلى و من ثم السيطرة على النشاط الاقتصادي العالمي[1].

المبحث الثاني: السياسة التجارية في الجزائر

إن الدولة الجزائرية تسعى جاهدة من خلال سياستها التجارية إلى اللحاق بمصاف الدول التي حررت تجارتها الدولية مع العالم الخارجي و هذا وفقا لمبادئ و اتفاقيات، وسعيا منها للخروج بالقطاع التجاري من التبعية في مجال المحروقات و إيجاد بدائل جديدة، من خلال هذا المبحث نحاول التطرق إلى تطور السياسة التجارية الجزائرية، الأداء التجاري الجزائري بالتقييم والتحليل،وايجاد سياسة بديلة لمواجهة أي انعكاس في السياسة التجارية.

المطلب الأول :تطور السياسة التجارية الجزائرية

تركز إهتمام السلطات الجزائرية في مجال التجارة الخارجية خلال الألفية الأخيرة على انتهاج مجموعة من السياسات التجارية الخارجية والتي تعتبر انعكاسا حقيقيا من طرف المؤسسات الدولية، لما تمليه من شروط واتفاقات تُجسّد على أرض الواقع وهذا ما سوف نتناوله في هذا المطلب من خلال عقد الجزائر إلى إتفاقيات دولية و سعيها إلى تحرير تجارتها الخارجية وهذا من أجل هدف واحد وهو الإنضمام للمنظمة العالمية للتجارة .

[1] مصطفى بودرامة، مرجع سابق، ص13

الفرع الأول: التعاون مع المؤسسات المالية الدولية وآثارها على السياسة التجارية الجزائرية

خلال الأزمة البترولية التي حلت بالجزائر سنة 1986 وما نتج عنها من اختلالات عميقة على مستوى مؤشرات التوازنات الاقتصادية الكلية، حاولت السلطات الجزائرية القيام بمجموعة من الإصلاحات الاقتصادية لكن هذه المحاولات لم ترق للمستوى المطلوب، ونظرا للظروف التي مر بها الاقتصاد الجزائري خلال هذه الفترة وعجزه عن توفير السيولة اللازمة لدفع أعباء الدين الخارجي، تطلب على الجزائر اللجوء لكل من صندوق النقد[1]، الدولي والبنك العالمي للحصول منهما على قروض ومساعدات ميسرة لسد العجز الخارجي من العملات الأجنبية، وهذا ما تجسد في خطاب النوايا الذي أ رسله وزير المالية الجزائري للمدير التنفيذي لصندوق النقد الدولي في مارس 1989 ، والذي تعهدت فيه الحكومة الجزائرية على الالتزام بالانخراط في اقتصاد السوق،فكان أول اتفاق في ماي 1989 ثم تلته ثلاثة اتفاقات أخرى كما نتطرق إليها بالتفصيل فيما يلي:

أولا: الاتفاق الائتماني الأول ماي 1989

لقد تعهدت الحكومة الجزائرية بتنفيذ برنامج التكييف والاستقرار في الاتفاقيات المبرمة مع صندوق النقد الدولي لأول مرة في ماي 1989 والاتفاقيات المبرمة مع البنك الدولي في سبتمبر من نفس السنة، ونظرا لحساسية الوضع آنذاك فقد وقعت الجزائر على هذا الاتفاق بكل سرية، حيث تم الحصول على أقساط مرتفعة في إطار اتفاق التثبيت، قدرت ب 155.7 مليون وحدة من حقوق سحب خاصة، كما استفادت كذلك من مبلغ 360مليون دولار أمريكي وبالرغم من قصر مدة هذا الاتفاق وكذا الوضع السائد في تلك الفترة وما ميزها من اضطرابات على جميع الأصعدة تقريبا، إلا أنه نجح في تحقيق بعض النتائج الإيجابية في بعض القطاعات، حيث سجل في قطاع التجارة الخارجية فائضا في االميزان التجاري وصل إلى 1620 مليون دولار، بقيمة صادرات وصلت إلى 11304 مليون والواردات بـ 684مليون، ويرجع هذا الارتفاع في الصادرات إلى ارتفاع أسعار البترول في الأسواق العالمية، إذ انتقل سعر البترول من 6.18 دولار سنة 1989 إلى 24 دولار سنة 1990، وما يمكن ملاحظته هو رغم كل تلك الإصلاحات إلا أن الاقتصاد الجزائري بقي في تبعية شبه مطلقة لقطاع المحروقات، منه على الجزائر إصلاح القطاعات الإقتصادية الأخرى.[2]

[2] بوكونة نورة، **تمويل التجارة الخارجية في الجزائر، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير**، غير منشورة، تخصص تحليل إقتصادي، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر3، العاصمة، 2011-2012 ص85

ثانيا: الاتفاق الائتماني الثاني جوان 1990

لقد باشرت مفاوضات أخرى بين صندوق النقد الدولي والجزائر في سبيل الحصول على قرض آخر لمساعدتها على مواصلة و تصحيح الإصلاحات الاقتصادية، حيث امتد هذا الاتفاق الائتماني الثاني لمدة 10 أشهر من جوان 1991 إلى مارس 1992 ، تحصلت الجزائر من خلاله على قرض بمبلغ 400 مليون دولار أمريكي، أي ما يعادل 300 مليون وحدة من حقوق السحب وقسم هذا القرض على أربعة شرائح: الشريحة الأولى في جوان 1991، والثانية في سبتمبر 1991، أما الثالثة فقد قدمت في ديسمبر 1991،[1] لكن الشريحة الرابعة والتي كان من المقرر أن تقدم في مارس 1992 لم تتحصل عليها الجزائر جراء الانحرافات التي عرفتها الأجور في الفصل الأول من سنة 1992 ، وهذا الاتفاق كان يهدف حسب رسالة النية المرسلة من قبل السلطات الجزائرية يوم 27 أفريل 1991 إلى تحرير التجارة والوصول إلى أكبر قابلية TVA ومواصلة الانزلاق التدريجي المراقب لسعر الصرف، إلى غيرها من الأهداف المرجوة، كما جاء في رسالة النية كذلك التقليص من تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي والعمل على ترقية النمو الاقتصادي لدى المؤسسات العمومية والخاصة لا سيما هذه الأخيرة التي يجب عليها أن تنوع صادراتها قصد تقوية هشاشة التوازنات المالية الخارجية، وكذلك ترشيد الاستهلاك والادخار ولقد وجه لهذا الاتفاق انتقادات لاذعة وهذا ما يدل على أن الوجهة الجزائرية كانت مرفوضة في الأسواق العالمية آنذاك، عندها قامت الحكومة بعدة إجراءات منها مواصلة سياسة تحرير الأسعار كما قامت بتقليص الإعانات المباشرة وغير المباشرة على المواد الطاقوية لتقارب أسعارها أسعار الأسواق العالمية وكان ذلك في أكتوبر 1991 ، كذلك قامت بالتطهير المالي للمؤسسات حيث وافق بنك الجزائر على تنظيم سوق نقدي لتفادي لجوء البنوك التجارية لإعادة الخصم، بحيث تم رفع معدل الخصم من 5.10 % سنة 1991 إلى 5.11% سنة 1992.

ثالثا: الاتفاق الائتماني الثالث أفريل 1994

شهد الاقتصاد الجزائري مع نهاية 1993 وبداية 1994 أزمة مالية داخلية وخارجية، وعدم المقدرة على الدفع، وثقل عبئ خدمة الدين كنتيجة لانخفاض أسعار البترول، مما حث بالسلطات الجزائرية على صياغة برنامج شامل للتصحيح حضي بمساعدة صندوق النقد الدولي، وترتب على ذلك اللجوء إلى إعادة جدولة الديون الخارجية مع الالتزام بتنفيذ برنامج استقرار في إطار استعداد ائتماني مدته سنة ابتداء من أفريل 1994

[1] سمير شنيني، التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التحولات الراهنة1989-2004، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، غير منشورة، تخصص تحليل إقتصادي، كلية العلوم الاقتصاديةو التجارية وعلوم التسيير، الجزائر، العاصمة، 2005-2006، ص 61

إلى مارس 1995 وقد عقد اجتماع بين السلطات الجزائرية والدول الرئيسية الدائنة" اليابان، فرنسا، إيطاليا، ألمانيا، بريطانيا، الولايات المتحدة الأمريكية" برئاسة نادي باريس لإعادة جدولة الديون الخارجية المقدرة ب17 مليار دولار و إعادة ترتيب آجال السداد على مدى ستة عشر عاما منها فترة سماح من الدفع مدتها أربع سنوات مع إعادة جدولة خمسة ملايير دولار كمرحلة أولى من الدين الرسمي .ويرمي الإصلاح القائم منذ 1994 إلى تحقيق أربعة أهداف رئيسية:[1]

- دفع معدل النمو الاقتصادي بغية استيعاب الزيادة في اليد العاملة وخفض البطالة تدريجيا.
- الإسراع في تحقيق التقارب بين معدلات التضخم السائدة في الجزائر مع المعدلات السائدة في الدول الصناعية.
- خفض التكاليف الانتقالية للتصحيح الهيكلي على القطاعات السكانية الأكثر تضررا.
- استعادة قوة ميزان المدفوعات مع تحقيق مستويات ملائمة من احتياطات النقد الأجنبي.

لقد سمح توفير هذه المبالغ من التمويل الخارجي، بإحداث زيادة في معدل الاستيعاب خلال السنة الأولى من البرنامج، وهذا ما دل عليه التحول في ميزان حساب الجاري من فائض نسبته % 1.9 من الناتج المحلي الإجمالي عام 1993 ، إلى عجز نسبته 4.3% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 1994.

وفي جانفي 1995 وقبل انقضاء فترة الاتفاق صدر الأمر رقم 95-06 بتاريخ 25-01-1995 والمتعلق بقانون المنافسة الذي جاء لتنظيم المنافسة الحرة لزيادة الفعالية الاقتصادية بغية تحسين المعيشة للمواطن وكذا إضفاء الشفافية في المعاملات التجارية، هذه الأخيرة أي التجارة الخارجية وقصد العمل على تحرير القطاع وزيادة AD-HOC كما تم إلغاء القاعدة التي تقضي بتمويل الواردات الاستهلاكية بالنقد الأجنبي الخاص للمستورد وبشكل مطلق حين أصدر بنك الجزائر تعليمة رقم 20 بتاريخ 12 أفريل 1994 ، حيث ضبطت الشروط المالية لعمليات الاستيراد، بالمقابل تم السماح باستيراد المعدات الصناعية المستعملة، وكذا إزالة الحدود المفروضة على آجال سداد إئتمانات المستوردين ومنه السماح لاستيراد كل السلع عدا المحظورة منها .كل هذه الإجراءات كان القصد منها الوصول إلى استقرار اقتصادي واجتماعي قصد إرضاء الهيئات الدولية وبالأخص صندوق النقد الدولي لعقد اتفاق رابع وهو اتفاق القرض السريع.[2]

[1] سمير شنيني، مرجع سابق، ص62

[2] بوزيدة حميد، **النظام الضريبي الجزائري وتحديات الإصلاح في الجزائر 1992-2004**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، فير منشورة، كلية العلو الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، العاصمة، 2003-2004

رابعا: الاتفاق الائتماني الرابع " اتفاق التمويل الموسع" 1995-1998

بعد التقارير الايجابية عن مدى تطبيق الجزائر لشروط الاتفاق الائتماني لسنة 1994 ، وبعد أن عرف الناتج المحلي الحقيقي معدل سلبي بلغ 0.4% سنة 1994 عكس ما كان منتظر في البرنامج والذي قدر بـ 3% قدم صندوق النقد الدولي قرض للجزائر بقيمة 1169.38 مليون وحدة حقوق سحب وذلك بتاريخ 22 ماي 1995 إلى 21 ماي 1998 ، وبعد الموافقة على هذا القرض سحبت الجزائر ما قيمته 325.28 مليون وحدة حقوق سحب كقسط أول على يتم سحب باقي المبلغ أي 844.10 مليون وحدة حقوق سحب على أقساط قبل تاريخ استنفاذ القرض في 21 ماي على يتم سحب باقي المبلغ أي 844.10 مليون 1998 ومن بين ما كان يهدف إليه هذا الاتفاق في مجال السياسة المالية هو مواصلة النهج المتشدد والذي أعطى آثار إيجابية من خلال اتفاق 1994 فعمدت السلطات إلى الوصول إلى فائض وتجاوز عجز الميزانية وذلك ابتداء من سنة 1996-1997 كما كرست سياستها الحد من الارتباط الوثيق بالمحروقات الذي تحدد أسعاره في الأسواق الدولية، كما كان الهدف توفير ادخار داخلي لضمان استثمارات ضرورية بغية الوصول إلى أهداف نمو متوسط المدى،[1] كما عملت على تخفيف العبء على الميزانية وزيادة الإجراءات وذلك بتقليص الأجور وإلغاء الدعم المطبق على بعض السلع، وتم توسيع مجال تطبيق الضريبة ليشمل قطاعات أخرى كالمصارف، التأمينات والمنتجات البترولية، بالإضافة إلى الاعتماد على نظام ثنائي لمعدلي الضريبة وهما 7 و % 17 أما فيما يخص سياستها النقدية فلقد سعت السلطات إلى تطهير السوق النقدي وزيادة رؤوس أموال البنوك عن طريق اشتراك القطاع الخاص في تمويلها، كما أدى تراجع التضخم وتحرير أسعار الفائدة إلى ظهور معدلات فائدة حقيقية موجبة وذلك بداية من سنة 1996 مما يجعله دافعا للمستثمرين وعن نظام الصرف وتحرير المبادلات الخارجية فقد جاء في رسالة النية في إنشاء سوق بين البنوك للعملة الصعبة، وكذا إنشاء مكاتب الصرافة للنقد الأجنبي وتحرير سعر صرف الدينار للوصول به إلى سعر صرف مرن يعمل وميكانيزمات السوق كما سمح للبنوك التجارية بتحويل مبالغ معينة لأغراض معينة كالعلاج، الدراسة بالخارج...الخ، وتلا ذلك السماح لجميع الخدمات، حسب المادة الثامنة من الاتفاقية الموقعة مع صندوق النقد الدولي في سبتمبر 1997 والتي قبلت بها الجزائر، وعن تحرير التجارة الخارجية فلقد سعت السلطات إلى إعادة هيكلة التعريفة الجمركية وخفضها، وما يمكن الإشارة إليه هو أن السلع التامة والتي كانت خاضعة لمعدل % 60 أصبحت تخضع لمعدل % 45 هذا ما يفتح باب المنافسة على السلع المحلية خصوصا وأن السلع المستوردة تلقى رواجا لدى المجتمع الجزائري مما

[1] سمير شنيني، مرجع سابق، ص 63

يجعل الإنتاج المحلي في وضع غير قادر على المنافسة .إلى جانب ذلك تم في منتصف 1995 رفع الحظر تماما على الواردات كما تم إلغاء ما يناهز 20 بندا فيما يتعلق بالصادرات وعليه فإن نظام التجارة الخارجية أصبح حرا خاليا من كافة القيود الكمية وكان ذلك في جوان 1996 من خلال ما تطرقنا إليه سابقا من إصلاحات حول السياسة التجارية الجزائرية والتعاون مع المؤسسات المالية الدولية يمكن أن نستنتج ونلخص خطوات تحرير التجارة الخارجية وأهدافها من خلال الفرع الموالي.[1]

الفرع الثاني: تحرير التجارة الخارجية و أهدافها.

حيث سنتناول في هذا الفرع كيفية سعي الجزائر لتحرير تجارتها و الهدف من ذلك.

أولا: تنظيم التجارة الخارجية

على ضوء هذه الاتفاقيات الموقعة مع صندوق النقد الدولي بدأت أولى خطوات تحرير التجارة الخارجية و ذلك بإلغاء التخصيص المركزي للنقد الأجنبي، كما بدأت خطوات الاعتماد على آليات العرض والطلب في تحديد أسعار الفائدة وأسعار الصرف، وتم تقليص تشكيلية السلع التي تحدد الدولة أسعارها، كما بدأت إجراءات منح الاستقلالية القانونية لخمس بنوك تجارية، وإعطاء الاستقلالية الكاملة للمؤسسات الاقتصادية العمومية في اتخاذ القرارات الإدارية والمالية على أساس قواعد السوق ومؤشرات الربحية، ومكنت القطاع الخاص من الدخول بحرية في التجارة الخارجية.[2]

حيث قامت الحكومة الجزائرية بإصدار جملة من القوانين تخدم سياستها التجارية حيث بدأت العملية برفع الحواجز غير التعريفية مع مطلع سنة 1994 ، باستثناء قائمة واحدة للسلع المستوردة، بغية السماح للمنتج الوطني بالتأقلم مع ظروف المنافسة الخارجية لكن مع مطلع سنة فإن عملية التحرير شملت كل الواردات .وفيما يتعلق بالحواجز الجمركية، فإنها بدأت في الانخفاض بداية من سنة 1992 ، حيث خفضت التعريفة الجمركية من الحد الأقصى لها والمقدر ب % 120 إلى % 60 وفي ظل المفاوضات الجارية مع المؤسسات المالية الدولية تم الاتفاق على تخفيض المعدل الأقصى للتعريفة إلى 50% سنة 1996، ليصل إلى 47%سنة 1997، ثم 40 %سنة 1998، إن هذه القوانين و الإجراءات التي قامت بها الجزائر كان من وراءها تغيرات تمثلت في:

[1] سمير شنيني، مرجع سابق، ص 63

[2] عبد اللاوي خديجة، ألية المنظة العالمية للتجارة لتقييم الياسات التجارية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، غير منشورة، تخصص قانون أعمال المقارن، كلية الحقوق، جامعة وهران ، الجزائر، 2012-2013، ص32

- في مجال تموين الاقتصاد الوطني، فإن نظام الرخص العامة للاستيراد قد عوض بمخطط التمويل، تحت إشراف ومراقبة البنك المركزي الجزائري.
- أصبح البنك المركزي الوحيد الذي يضمن التناسق بين عمليات الاستيراد، بمنحه الاعتمادات ومراقبة التدفقات المالية عن طريق مخطط التمويل والحسابات بالعملة الصعبة المفتوحة لديه.
- إضفاء نوع من الديناميكية على نشاط البنوك التجارية في مجال التجارة الخارجية.

أما فيما يخص سعر الصرف آنذاك فقد تمي بالإنخفاض المستمر مع إنخفاض في قيمة الدينار.[1]

ثانيا: أهداف تحرير التجارة الخارجية

إن عملية تحرير التجارة الخارجية كانت نتيجة تراكم مجموعة من الضغوط الداخلية والخارجية، والتي فرضتها المرحلة التي كانت تعيشها الجزائر آنذاك في وسط محيط عالمي مليء بالتقلبات وعدم الاستقرار إضافة لذلك فكان الهدف الذي تسعى إليه الجزائر هو الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة من أجل التطلعات المستقبلية هادفة إلى إصلاح الوضع الاقتصادي وانتقال الجزائر إلى اقتصاد السوق وذلك بالقيام بعدة إصلاحات مست هيكل الاقتصاد الوطني السالفة الذكر وكذلك من أجل مجموعة من الدوافع من أهمها:

- لجوء الجزائر إلى فتح اقتصادها على التجارة الدولية، فقد قامت بتخفيض المراقبة التجارية وهذا من خلال التعديل الذي يشهده النظام الجمركي.
- الاستفادة من التكنولوجيا العالمية التي تتمتع بها الدول الصناعية الكبرى من خلال تواجدها في الأسواق المحلية مما يؤدي إلى اكتساب الخبرات وبالتالي النهوض بالاقتصاد الوطني ومسايرة التطورات العالمية.
- كذلك وجود دافعين رئيسيين فالأول يكمن في الأزمات المالية والاقتصادية التي مرت بها الجزائر جعلتها تبحث عن تحرير تجارتها، والثاني يرجع إلى الامتيازات التي تمنحها المنظمة العالمية للتجارة للدولة العضو.

فكل هذه الاصلاحات و القوانين التي جاءت بها الجزائر كان الغرض و الهدف منها إصلاح السياسة التجارية الجزائرية.[2]

المطلب الثاني: الأداء التجاري الجزائري خلال الفترة 2000-2016

لقد إرتبط الأداء التجاري في الجزائر بشكل كبير بقطاع المحروقات، حيث نجد تقييم قطاع المحروقات من خلال الميزان التجاري الذي يعبر عن الوضعية الخاصة بهذا القطاع بحيث التقلبات التي عرفتها أسعار النفط

[1] الصادق بوشنافة، **الآثار المحتملة لانضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة على قطاع صناعة الأدوية**، حالة مجمع صيدال، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2007 ، ص40 .

[2] الصادق بوشنافة، مرجع سابق، ص40

لها دور في تكوين رصيد الميزان التجاري من خلال حركة الصادرات والواردات ولذلك سنقوم بتحليل أثر التغيرات الحاصلة في أسعار النفط على حصيلة الصادرات والواردات من خلال الجدول التالي:

الفرع الأول: تطورات الميزان التجاري

لقد عرف الميزان التجاري تطورات و طفرات خلال السنوات الماضية أو الحالية و التي سوف يتم التطرق إليها في هذا الفرع.

الجدول رقم 3-5 يمثل تطورات رصيد الميزان التجاري خلال الفترة 2000-2016

السنة	الصادرات	الواردات	الميزان التجاري	نسبة التغير
2000	22.031	9.173	12.858	28.29
2001	19.132	9.940	9.192	-28.51
2002	18.825	12.009	6.816	-25.84
2003	24.612	13.534	11.078	62.63
2004	8.632	18.308	13.775	24.34
2005	46.001	20.357	25.644	86.16
2006	54.613	21.456	33.157	29.3
2007	60.163	27.631	32.532	-1.88
2008	79.298	39.497	39.819	22.4
2009	45.194	39.294	5.900	-85.15
2010	57.053	40.473	16.580	1.81
2011	73.489	47.247	26.242	58.27
2012	71.866	50.376	21.490	-18.1
2013	64.974	55.028	9.946	-53.71
2014	60.04	59.44	0.6	-93.96
2015	32.06	47.45	-15.39	-26.65
2016	25.58	42.78	-17.2	0.02

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتمادعلى بوزيد بورنان، تغيرات أسعار الصرف وتأثيرها على الاحتياطات الوطنية-دراسة حالة الجزائر-، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة البليدة 2 الجزائر2014-2015 ص198 بالإضافة للمركز الوطني للإعلام الألي و الإحصائيات CNIS التابع للجمارك بالإضافة إلى بنك الجزائر

ومن الجدول رقم 3-5 السابق، يتضح لنا أن الميزان التجاري الجزائري قد عرف تغيرات عدة خلال فترة 2000-2016 ويمكن توضيح ذلك جليا في الشكل الموالي:

الشكل رقم 3-1 الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 2000-2016

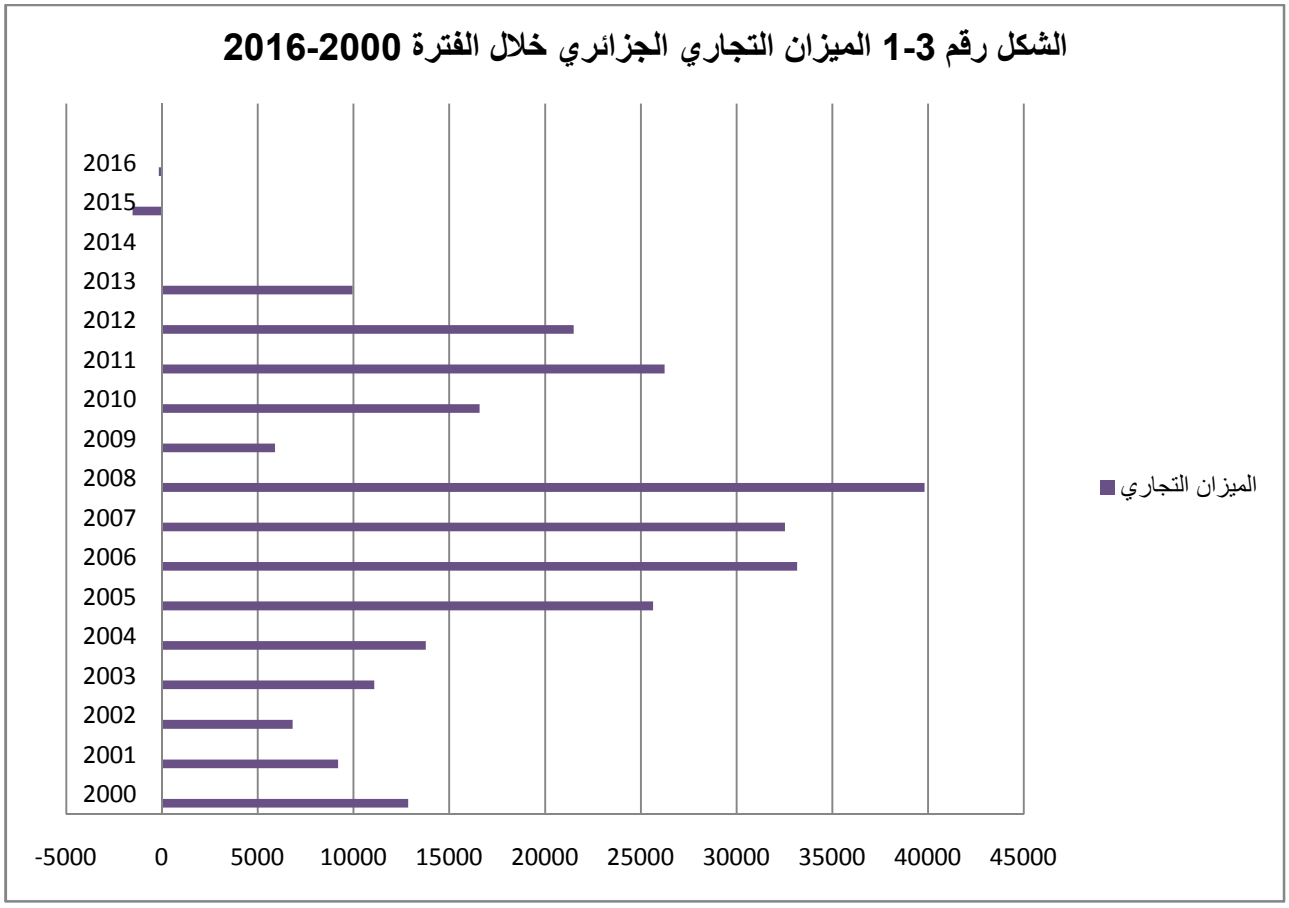

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على الجدول السابق رقم 3-5

من خلال الجدول و الشكل يتضح لنا أن الميزان التجاري لسنة 2000 عرف تحقيق فائضا وهذا راجع إلى إنتعاش الصادرات الجزائرية و خاصة في قطاع المحروقات، عكس سنتي 2001 و 2002 وذلك بسبب أحداث 11 سبتمبر 2001 التي عرف فيها العالم تقلبات إقتصادية كبرى، إلا أنه ومنذ سنة 2003 عرف رصيد الميزان التجاري تطورات ايجابيا ليبلغ أعلى قيمة له قدرت بـ 39.819 مليون دولار و خلال سنوات 2004، 2005، 2006، 2007، 2008 على التوالي حيث سجل أكبر فائض له في سنة 2008 حيث ارتفع بمعدل 48.16% مقارنة بـ10 سنوات مضت ثم يستمر المى ا زن التجاري في تسجيل فوائض خلال السنتين المتتاليتين لكن

بانخفاض شديد في سنة 2009 مسجلا قيمة 900 5 مليون دولار فقط ليتحسن قليلا في سنة 2010 بفائض بلغ 580 16 مليون دولار أي بمعدل نمو قدره حوالي 18.1% وهذه الوضعية لم تستمر في السنوات الموالية فانخفض رصيد الميزان التجاري ليصل إلى أدني قيمة له سنتي 2013 و 2014 بقيمة مليار دولار على التوالي وذلك بسبب أثار الأزمة النفطية في منتصف 2014 وارتفاع حجم الواردات تكاد تتساوي مع حجم الصادرات 9.946 فهذه الوضعية السالبة استمرت إلى غاية 2016 ويرجع ذلك التذبذب في الميزان التجاري إلى عدة

الفرع الثاني: تطور الواردات و الصادرات

حيث للواردات و الصادرات علاقة وثيقة بميزان التجاري الذي هو أساسا يتكون من هذين المصرين و فيما أهم نحليل لنطوراتهم

عوامل تؤثر على الصادرات والواردات نشرحها من خلال الشكل البياني الموالي.

شكل رقم 3-2 يمثل تطورالواردات و الصادرات و الميزان التجاري خلال الفترة 2016-2000

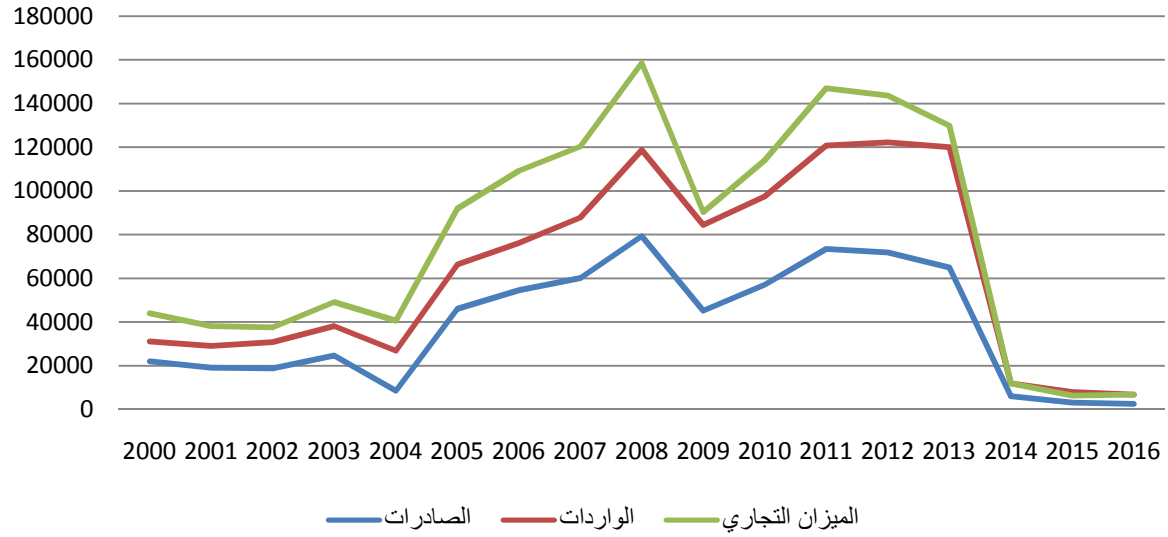

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على الجدول السابق رقم 3-6

من خلال الشكل السابق رقم 3-2 نلاحظ و مع بداية السنة 2000 أصبح الميزان التجاري الجزائري يسجل فوائض معتبرة في كل سنة، ويمكن إرجاع ذلك إلى انخفاض خدمة المديونية إلى % 19,8 سنة 2000 إضافة إلى ارتفاع في إيرادات الصادرات نتيجة ارتفاع أسعار البترول في السوق الدولية، والتي وصلت إلى أقصى قيمة

لها في جويلية 2008 بـ 147 دولار للبرميل ثم ينخفض من جديد في سنة 2009 إلى حوالي 60 دولار للبرميل ليستقر بعدها في حدود 80 دولار للبرميل.

كما يلاحظ أيضا أن الواردات كانت مستقرة في حدود بين 8000 و 10000 مليون دولار خلال الفترة 10 سنوات الأخيرة أي 1990 إلى غاية 2001، بينما بدأت ترتفع بشكل تدريجي إلى أن بلغت أقصى قيمة لها في سنة 2010 بـ 40473، أما الصادرات فقد إنخفضت إلى أدنى مستوياتها خلال سنوات 2014،2015، 2016 بقيمة 5834 مليار دولار بسبب أزمة النفط وتأثيرها على أسعار النفط.

المطلب الثالث: التبادلات التجارية في الجزائر

إن جل الصفقات التي تقوم الجزائر بإبرامها مع العالم الخارجي و هذا في إطار إصلاح سياستها التجارية تقوم أساسا على صادرات المحروقات، حيث تحتل المحروقات 98%من مجمل الصادرات وفيما يلي أهم الشروط لتبادل التجاري في الجزائر.

الفرع الأول: شروط التبادل التجاري

إن الجزائر عند قيامها بإبرام الصفاقات تتم عن طريق الدولار الأمريكي في حين أن 60% من الواردات من مختلف السلع تتم بالعملة الأوربية الأورو وهذا في صالح الدول الأوربية لأنها تدفع المشتريات النفطية من الجزائر بالدولار المنخفض القيمة أمام الأورو، في حين تبيع منتجاتها للجزائر بالأورو المرتفع .فإذا كانت الجزائر تستطيع تحمل الخسارة المتأتية من انخفاض الدولار أمام الأورو وتعويضها مؤقتا من ارتفاع أسعار البترول، إلا أنها تتكبد خسارة دون فائدة من جراء تدهور أسعار الصرف، ولذلك فإن تغيير الموردين أو التقليل من الاستيراد من منطقة الأورو يبدو أمرا واردا بالتحول نحو الأسواق الأسيوية أو أسواق الدولار كالولايات المتحدة وكندا وأمريكا اللاتينية وغيرها، أو العمل على اعتماد سلة عملات كقاعدة في إبرام الصفقات بدلا من الدولار مع أن احتمال تغيير الموردين من منطقة الأورو نحو الدولار الأمريكي ليس بالأمر السهل ولا يمكن أن يتم في مدة قصيرة، ومن هنا يتبين لنا أن شروط التبادل التجاري الذي تستعمله الجزائر لا يصلح و لا يخدم لإقتصادها و سياساتها التجارية.

الفرع الثاني: أسباب التبادل التجاري في منطقة اليورو

ومن أسباب تفضيل الجزائر منطقة اليورو عن غيرها تتمثل في:

- **الأسباب التاريخية:** العلاقات التاريخية لتجارة الجزائر الخارجية مع أوربا وفرنسا بالخصوص وتأثير الجوانب الثقافية والاجتماعية بوجود جالية جزائرية كبيرة في فرنسا تسهل الاتصالات والتعامل.

- **الأسباب الجغرافية:** لأن تغيير منطقة الاستيراد القريبة سيكون دون شك نحو مناطق بعيدة عن الجزائر (أسيا، أمريكا) مما يستدعي تكاليف إضافية في النقل.[1]

- **الأسباب الإقتصادية:** هو ارتباط الجزائر باتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوربي منذ 2005 تلزمها بإقامة علاقات تجارية مع الاتحاد، وهذه الاتفاقية أصبحت تضر بمصالح الجزائر حيث تستورد أغلب السلع من الدول الأوربية ولا تصدر لها تقريبا أي شيء عدا النفط وهو يتم بالدولار.

وإذا ما علمنا بأن الدولار الأمريكي قد فقد خلال الخمس سنوات الماضية أكثر من ربع قيمته أمام اليورو نستطيع أن نقدر حجم الخسارة التي تتكبدها الجزائر جراء هذه الوضعية بحيث لا تستفيد كثيرا وإذا ما علمنا بأن، من ارتفاع أسعار النفط، بمعنى أن الجزائر التي تتعامل مع منطقة اليورو بنسبة تفوق 60% من الواردات، فإن أي انخفاض في سعر صرف الدولار إزاء اليورو يعنى خسارة معتبرة للجزائر بسبب اعتماد تجارة النفط على الدولار الأمريكي في إبرام الصفقات النفطية دوليا[2].

المبحث الثالث: دراسة تحليلية لإنعكاسات تقلبات أسعار النفط على السياسة التجارية في الجزائر خلال الفترة 2000-2016

إعتمدت الجزائر منذ الإستقلال على الثروة النفطية ، اعتمادا كبيرا خلال مسيرتها التنموية و ذلك بإستخدام الفوائض المالية لتحقيق التوازنات الداخلية والخارجية، إلا أن ما تعرضت له السوق النفطية العالمية من تقلبات متتالية وهذا بسبب تأثرها سلبا وايجابيا بعوامل متعددة انعكست في النهاية على أسعار النفط هبوطا وصعودا، حيث ترتب على هذه الأخيرة نتائج عكسية على السياسة التجارية للدولة التي تعتبر من الدول التي يتأثر اقتصادها بتطورات أسعار النفط، حيث سنتطرق في هذا المبحث إلى تطورات أسعار النفط خال فترة الدراسة و

[1] جاب الله مصطفى، **تقلبات أسعار النفط و علاقتها برصيدي الموازنة العامة و ميزان المدفوعات – حالة الجزائر**، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية جامعة الوادي –العدد التاسع المجلد الأول جوان 2016، ص 12

[2] جاب الله مصطفى، مرجع سابق، ص12

إنعكاساتها على سعر الصرف و الرسوم الجمركية وكيف يتأثرا بتقلبات الأسعار كما سوف تناول أهم السياسات المنتهجة لمواجهة الآثار والانعكاسات المرتقبة على السياسة التجارية.

المطلب الأول: تطورات أسعار النفط 2000-2016

قد عرفت أسعار النفط عدة تطورات في هذه الفترة و ذلك راجع لأسباب و عوامل مختلفة حيث سوف نقوم بتقسيم هذا المبحث إلى ثلاثة فروع وهي:

الفرع الاول: تطورات أسعار النفط خلال الفترة 2000-2005

لقد عرفت أسعار النفط خلال هذه الفترة بمراحل مختلفة ففي عام 2000 وصلت أسعار النفط إلى 28 دولار للبرميل بفضل النمو القوي في الطلب على النفط أي زيادة الصادرات على النفط بينما انخفضت الأسعار سنة 2001ووصلت إلى 24.8 دولار للبرميل، ويرجع ذلك إلى أحداث 11 سبتمبر 2001 وهذه الأحداث غيرت الكثير من السياسات الدولية بعد الهجوم على مركز التجارة العالمي ولقد كان لها التأثير المباشر على أسعار النفط وذلك بسبب الركود الاقتصادي الأمريكي،[1] وتدهور معدل النمو الاقتصادي وما نتج عنه نقص في الطلب على النفط، ومع بداية عام 2002 أخذت الأسعار في الارتفاع بشكل تدريجي مدفوعة بعدد من العوامل منها خفض الإمدادات من بلدان الأوبك وخارجها وحالة عدم الاستقرار التي تمر بها منطقة الشرق الأوسط، ومنذ ذلك الحين أخذت أسعار النفط في الارتفاع بشكل ملحوظ فبلغت 29.03 دولار للبرميل عام 2003 وكان ذلك بعد العدوان على العراق وتعود خلفية هذا العدوان إلى ترخيص الولايات المتحدة الأمريكية لجيشها التدخل في هذه المنطقة باعتبارها هدفا استراتيجيا من أجل ضمان استقرار اقتصادها وضمان إمداداتها النفطية ما جعل أسعار النفط تأخذ مسار تصاعديا عكس ماهو كان متوقع.

لتتضاعف سنتي 2004 و 2005 ووصلت إلى 54.6 دولار للبرميل وهو ما أطلق عليه بثورة أسعار النفط نتيجة لجملة من الأحداث عززت الارتفاع المتواصل لأسعار النفط منها توقف الانتاج الروسي والخلاف بين الحكومة الروسية وشركة يوكوس النفطية ما جعل الدول الصناعية تلجأ إلى دول الشرق الاوسط حتي بلغ إنتاج أوبك 30 مليون برميل في اليوم إلا أنها لم تكن قادرة على مجرات الطلب العالمي على النفط.[2]

الفرع الثاني: تطورات أسعار النفط 2006-2010

لقد عرفت سنتي 2006 و 2007 إرتفاع غير مسبوق في مستويات أسعار النفط حيث بلغت 65.85 و 74.94 دولار للبرميل على التوالي وقد ساهم في ذلك مجموعة من العوامل منها ارتفاع الطلب العالمي على

[1] Source: ministre de l'énergie et des mines.
[2] Les rapports annuel évolution économique et monetaire banque d'Algérie 2003- 2005

النفط والمضاربات في الأسواق المستقلة للنفط لتصل سنة 2008 إلى 99.97 دولار للبرميل إلا أنه في منتصف سنة 2008 إلى غاية سنة 2009 عرفت انخفاض في أسعار النفط وصلت إلى 62.25 دولار للبرميل وذلك بسبب الأزمة المالية العالمية حيث بدأت الاستثمارات العقارية أو المرتبطة بأصول عقارية في الولايات المتحدة الأمريكية، فهذا الأمر إنعكس على أسعار أسهم الشركات النفطية التي تأثرت وإنعكس على أسعار النفط بسبب حالة الركود الاقتصادي، وشهدت سنة 2010 م استقرار نسبي في الأسعار وصلت إلى 80.15 دولار للبرميل مقارنة مع حالة عدم الاستقرار التي اتسمت بها الأسعار خلال العامين السابقين.[1]

الفرع الثالث: تطورات أسعار النفط 2011-2016

عرفت أسعار النفط خلال سنة 2010 تخطي عتبة 100 دولار للبرميل فبلغت سنة 2011 بـ112.9 دولار للبرميل نتيجة تأثر أسعار النفط بمجموعة من العوامل منها التوترات السياسية التي شهدتها الدول العربية وتقلبات سعر الدولار وزيادة حجم المضاربات لتتميز سنتي 2012 و 2013 بالتراجع عند سعر 111 و109.5 دولار للبرميل على التوالي، لتتهاوى أسعار النفط خلال النصف الثاني من سنة 2014 و إلى غاية 2016 حيث كانت تتراوح أسعار النفط ما بين 93.17 و 48.66 و43.29 على التوالي و يرجع هذا الإنخفاض الكبير في أسعار النفط إلى ظهور إنتاج النفط الصخري الذي أتاحته تكنولوجيا التكسير الهيدروليكي والحفر الأفقي وقد أضاف هذا المصدر حوالي 4.2 مليون برميل يوميا إلى سوق النفط الخام، التغير في السلوك الاستراتيجي لمنظمة الأوبك فهي تعد من أكبر الأطراف الفاعلة في سوق النفط حيث شهدت الفترة الأخيرة تغير في سلوكها الاستراتيجي خلال تركيزها على حصتها السوقية على حساب الأسعار مما زاد من عرض النفط، الزيادة المتوقعة في الصادرات الإيرانية وهذا بعد رفع العقوبات الاقتصادية عليها من الغرب بعد التوصل إلى الاتفاق النووي بينهما، بالإضافة إلى تطبيق معايير الكفاءة في استهلاك الوقود، والهبوط المتواصل في استهلاك النفط في الولايات المتحدة الأمريكية في ظل الاستعانة ببدائل أخرى وتراجع الطلب العالمي وخاصة في الأسواق الصاعدة كالصين. [2]

[1] التقارير السنوية لبنك الجزائر التطور الاقتصادي والنقدي 2008-2010

[2] عماد الدين محمد المزيني، **العوامل التي أثرت على تقلبات أسعار النفط العالمية**، مجلة جامعة الأزهر بغزة، سلسلة العلوم الإنسانية، المجلد 15 ، العدد 1 ، ص8

و لتوضيح أكثر لكل ما ذكر سابق سيتم رسم الشكل التالي

شكل رقم 3-3 يمثل تطورات أسعار النفط خلال الفترة 2000-2016

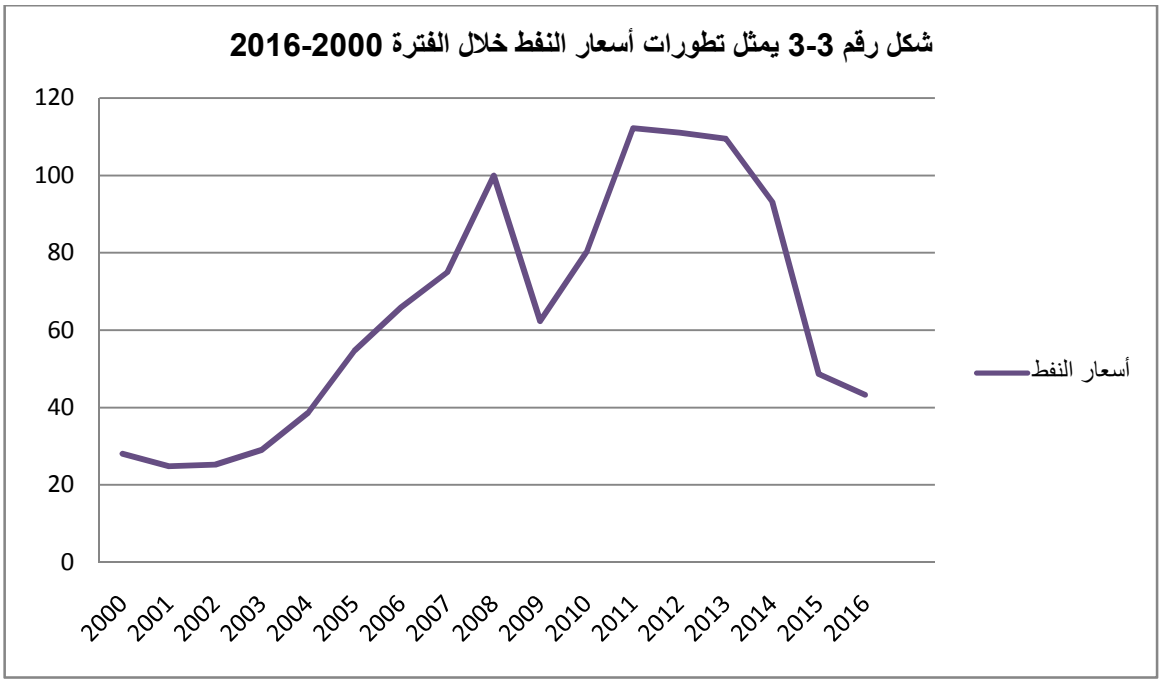

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على ما سبق ذكره في تطورات أسعار النفط

ما يبينه الشكل الخاص بتطور أسعار النفط هو اتجاه أسعار النفط نحو الارتفاع إلى غاية سنة 2008 بقيمة 99.97 دولار للبرميل ثم انخفضت الأسعار في سنة 2009 م وذلك بسبب الأزمة المالية العالمية ليتجه المنحني نحو الأعلى دلالة عن ارتفاع أسعار النفط ليصل إلى أعلى قيمة له سنة 2011 بـ 112.19 دولار للبرميل ليتجه فيما بعد المنحني نحو الانخفاض وذلك منذ سنة 2013 م بسبب تراجع أسعار النفط وتأثير أزمة النفط التي كانت أكثر حدة منتصف 2014 إلى غاية 2016.

المطلب الثاني: إنعكاسات تقلبات أسعار النفط على الرسوم الجمركية و نظام الحصص وإحتياطي الصرف

يشكل النفط في معظم الدول المورد الأساسي الذي يساهم في إنعاش صادراتها وتكوين احتياطي من العملات الصعبة، فبعد التعرف على تقلبات أسعار النفط خلال فترة الدراسة سيتم توضيح أثر تقلبات أسعار النفط على الرسوم الجمركية ونظام الحصص و تراخيص الإستيراد واحتياطي الصرف في الجزائر.

الفرع الأول: تقلبات أسعار النفط على الرسوم الجمركية

لقد عرف النظام الجمركي الجزائري إصلاحات عديدة بغرض ترقية مجال الصادرات خاصة في مجال المحروقات و التي كانت كل مرة تؤدي إلى هيكلة التعريفة الجمركية الجزائرية سواء عن طريق تقليص عدد

المعدلات الجمركية، أو تخفيض هذه المعدلات مرة أخرى وذلك بحسب الطلب و العرض على مختلف السلعة و المنتجات التي كانت ترتكز على النفط حيث انتقلت من 125 كأقصى نسبة سنة 1986 وهذا بسبب أزمة النفط و التي أثرت على قيمة الصادرات إلى45% سنة 2000 ، لكن ورغم هذه الإصلاحات التي عرفها النظام التعريفي الجمركي إلا أنه كان ومازال بعيدا عن المعايير الدولية والاستحقاقات الدولية التي تنتظر الجزائر لأنه كان يتأثر بأي إضطراب قد يحدث في التعاملات الخارجية، وهو ما تطلب إعادة01-02 الصادر في سنة 2001 تعديلات جديدة على هيكل التعريفة الجمركية من خلال تقليص عدد المعدلات من جهة وخفض قيمتها من جهة أخرى، وفي هذا الإطار تم تخفيض القيمة القصوى للرسوم الجمركية إلى 30% وإلغاء القيمة لدى الجمارك وتعويضها بالرسوم الجمركية ذات المفعول المماثل بمعدل 60% كما عرفت سنة 2004 صدور الأمر 3-4 المتعلق بالقواعد العامة المطبقة على عمليات استيراد البضائع وتصديرها، ويهدف هذا الأمر إلى تحديد القواعد العامة لعمليات الاستيراد والتصدير،[1] حيث ينص هذا الأمر على كل عمليات تصدير واستيراد المواد تنجز بكل حرية، ويستثنى من مجال تطبيق هذا الأمر عمليات استيراد وتصدير المواد التي تخل بالأمن وبالنظام العام وبالأخلاق .أما اليوم وفي إطار تنفيذ الالتزامات الدولية التي تنتظر الجزائر سواء تعلق الأمر باتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوربي وإنشاء منطقة للتبادل التجاري الحر بين الطرفين في آفاق 2017 وكذا مفاوضات الجزائر المستمرة للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، فإن نظام التعريفة الجمركية يضم في الوقت الحالي ثلاث نسب حسب درجة تصنيع المنتجات وهذا بالإضافة إلى الإعفاءات، كما أنه لم تعد هناك رسوم جمركية ذات مفعول مماثل إذ تم إلغاء وبصفة نهائية الحق الإضافي المؤقت في نهاية 2005 والذي تم إنشاؤه سنة 2001 بنسبة 60% كما كرس قانون الجمارك القيمة التعاقدية المتعامل بها في اتفاقية الجات كطريقة وحيدة للتقييم الجمركي.

و المتصفح لقانون التصدير و الإستيراد في الجزائر يجد بأنه لا يخضع لأي موافقة أو ترخيص مسبق، وهذا التحرير يتجسد في التسجيل البسيط للمصدرين في السجل التجاري، وكذا إجبارية التوطين البنكي وإرجاع عائدات التصدير بالعملة الصعبة استنادا إلى نظام بنك الجزائر13-91.[2]

[1] فيصل بهلولي، **التجارة الخارجية الجزائرية بين اتفاق الشراكة الأورومتوسطية والانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة**، مجلة الباحث، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر، العدد 11، 2012، ص119

[2] فيصل بهلولي، مرجع سابق، ص119

الفرع الثاني: إنعكاسات تقلبات أسعار النفط على نظام الحصص

لقد عرفت السوق النفطية خلال السنوات الماضية عدة طفرات تميزت بالصعود و الهبوط للأسعار مما جعل الأوبك و الدول المنضمة إليها السعي للتنسيق الكامل في المجالات النفطية، وتوحيد السياسات النفطية لدول أوبك، والعمل على حماية المصالح النفطية لأعضائها، وان تضع سياسات سعرية لضمان استقرار النفط في الأسواق العالمية، مع ضمان عوائد مجزية تلبي متطلبات الدول المصدرة حيث معظم الدول المصدرة للنفط.

حيث انتهجت الجزائر كبقية دول الأوبك سياسة رفع حصص الإنتاج أي تنتج كل ما يمكنها إنتاجه للوصول إلى أعلى كمية من الإنتاج حينها ثم تقوم هي بإكمال النقص الذي ينجر من وراء إنخفاض الأسعار.

وفيمايلي جدول يبين الحصص الإنتاجية من النفط خلال الفترة 2000-2016

جدول رقم 3-7 يمثل حصص الجزائر من الإنتاج لمادة النفط خلال الفترة 2000-2016

الوحدة: الف برميل يوميا

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الحصص الإنتاجية	796	741	854	942	1211	1352	1426	1398	1356
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	
الحصص الإنتاجية	1219	1189	1162	1199	1206	1190	1183	1157	

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على مرجع منظمة الاقطار العربية المصدرة للنفط (أوابك) لمختلف السنوات

ومن خلال هذا الجدول نلاحظ أن الحصص الإنتاجية تختلف من سنة لأخرى وعليه يمكن رسم الشكل الموالي

شكل رقم 3-4 يمثل الحصص الإنتاجية للنفط في الجزائر خلال الفترة 2000-2016

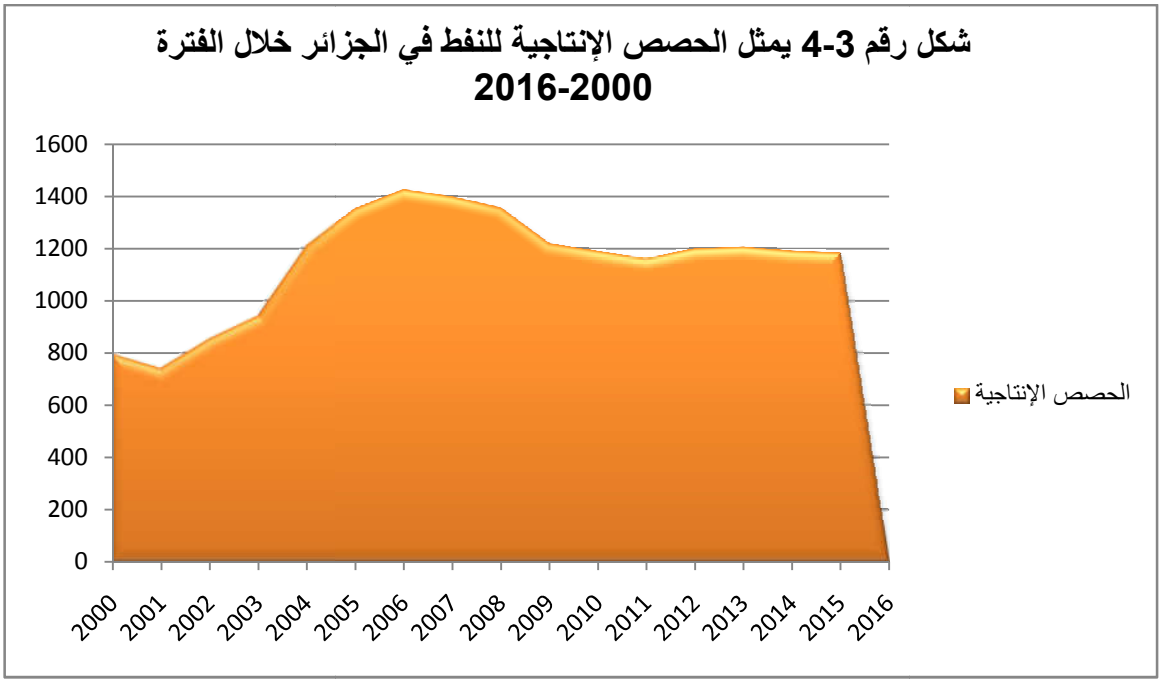

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على الشكل 3-7

من خلال الشكل نلاحظ أن الحصص الإنتاجية للنفط بالجزائر تزداد من سنة إلى أخر حيث في سنة 2007 بلغت الحصص الإنتاجية 1398 ألف برميل يوميا و هيا تعد أعلى نسبة في حصص الإنتاج خلال الألفية وهذا راجع لتزايد الطلب العالمي على النفط فضلا عن زيادة الأبار المكتشفة خلال هذه السنوات و بسبب الجهود بسبب الجهود التي قامت الدولة ، إضافة إلى إصدار قانون المحروقات 05-07 الذي فتح المجال للمستثمرين الأجانب في قطاع المحروقات والامتيازات الكبيرة التي حصل عليها هؤلاء، فكان نتيجة هذا الإقبال الكبير للأجانب على الاستثمار داخل القطاع، إلا أن الأمر لم يستمر فقد سجلت سنة 2008 انخفاضا في الإنتاج بسبب الأزمة المالية العالمية ، ليستمر الانخفاض حتى سنة 2011 رغم تنديدات الأوبك بتقليص كميات الإنتاج كي تستقر الأسعار الذي إنخفضت جراء عوامل لم تكن متوقعة لكن دون جدوى، أما خلال سنيتي 2012 و 2013 فقد زادت الحصة الإنتاجية ما بين 1199و 1206 ألف برميل يوميا و هذا راجع للمزيد من الإكتشافات من أبار و حقول النفط إلا أن و خلال السنوات الاخيرة أي من 2014 و 2015 و 2016 تراجعت الحصص الإنتاجية و ذلك بسبب إتفاق أعضاء الأوبك على تحديد سقف موحد وهو 31 مليون برميل يوميا في اجتماع تاريخي في فيينا عام 2014 ، الإبقاء على سقف الإنتاج اليومي عند31 مليون برميل، حيث يعد أهم سبب في الأزمة السعرية هو تجاوز الأعضاء للحصص المحددة لمحددة لها مما أدى إلى إغراق السوق النفطي بالإنتاج ومن ثم انخفاض الأسعار.

الفرع الثالث: أثر تقلبات أسعار النفط على إحتياطي الصرف

لقد أثرت تقلبات أسعار النفط على احتياطي الصرف في الجزائر وذلك لاعتماد الجزائر على صادرات قطاع النفط كمصدر لتراكم هذه الاحتياطات حيث لا أحد ينكر بأن هناك إرتباط وثيق بين أسعار البترول و مستوى إحتياطي الصرف الأجنبي في الدول المصدرة للبترول و خصوصا الجزائر والجدول الموالي يبين علاقة أسعار النفط بحجم احتياطي الصرف.

جدول رقم 3-7 يمثل تطورات أسعار النفط و إحتياطي الصرف بدون الذهب خلال الفترة 2000-2016

الوحدة: سعر النفط دولار لبرميل

سعر الصرف: مليار دولار

السنوات / المؤشر	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
سعر النفط OP	28	24.8	25.24	29.03	38.66	54.64	65.85	74.94	99.97
إحتياطي الصرف IR	11.9	17.96	23.11	32.94	43.11	56.18	77.78	110.18	143.1
السنوات / المؤشر	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	
OP	62.25	80.15	112.19	111	109.5	93.17	48.66	43.29	
IR	148.91	162.22	182.22	190.66	194.01	178.93	153.2	117	

المصدر:من إعداد الطالبة بالإعتماد على النشرات الإحصائية المختلفة للبنك الجزائر

www.banque-of-algeria.dz

من خلال الجدول نلاحظ ارتفاع حجم احتياطي الصرف طوال فترة الدراسة ليصل إلى أعلى معدل سنة 2013 م بـ 194.01 مليار دولار باستثناء سنة2016 التي انخفض فيها حجم احتياطي الصرف إلى 117 مليار دولار وذلك راجع إلى أزمة النفط التي أثرت على حجم احتياطات الصرف

وكتوضيح للجدول السابق تم رسم الشكل التالي.

شكل رقم 3-5 يمثل تطورات أسعار النفط و إحتياطي بدون الذهب خلال الفترة 2000-2016

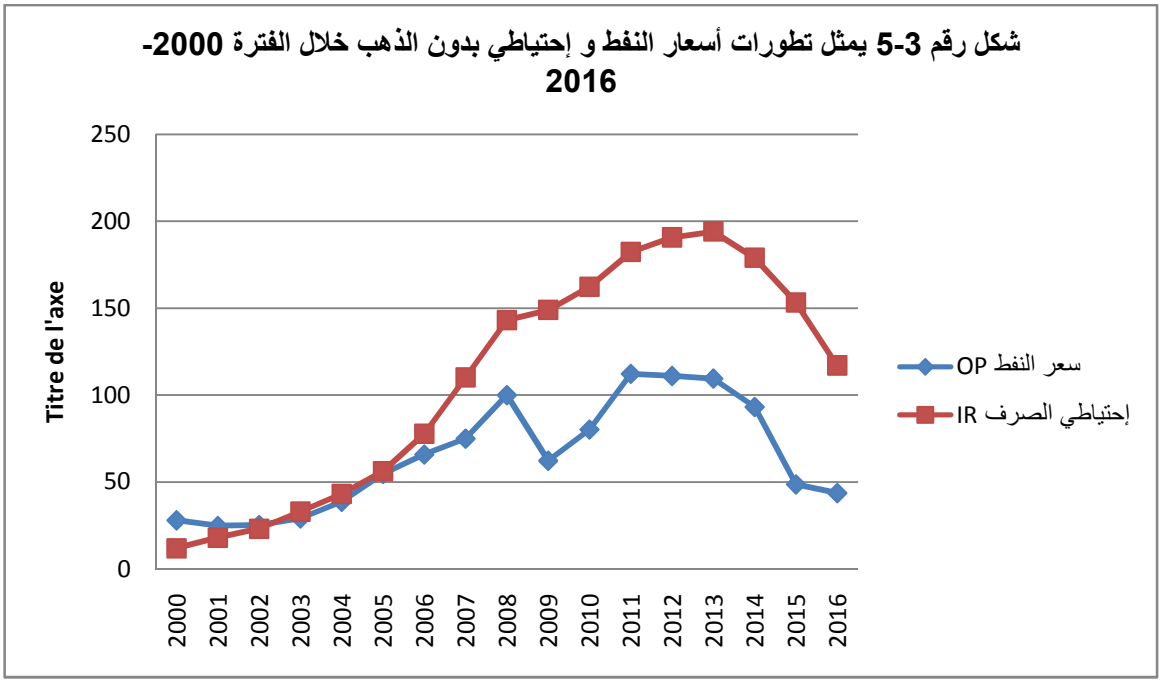

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على الجدول رقم 3-7 السابق

إن الاحتياطات الدولية للجزائر خلال فترة 2000 زادت بمقدار 170.45% عن السنوات العشر الماضية وهذا راجع لارتفاع أسعار النفط بنسبة 59% ليتوالى تشكل الإحتياطات لتصل إلى أعلى معدل لها بـ 194.04 مليار دولار في سنة 2013 بعد أن تجاوزت أسعار النفط عتبة 100 دولار للبرميل نتيجة لإرتفاع الطلب العالمي على هذه الثروة بعد تعافي الإقتصاد العالمي من أثار صدمة 2009، وخلال فترة الدراسة نجد أن تراكم إحتياطي الصرف كان في تزايد مستمر، بإستثناء سنة 2014 حيث إنخفض حجم الإحتياطي إلى 178.93 مليار دولار أي خلال سنة إنخفض بـ7.76% مقارنة بسنة 2013 ثم فقد ما يقارب 30 مليار دولار من قيمته سنة 2015 ليستمر في الإنخفاض بـ 117 لسنة 2016 وهذا راجع لإنخفاض في أسعار النفط، و يعود هذا التراجع إلى زيادة العرض على الطلب، لاسيما من خارج دول المصرة للبترول OPEC وتحديدا زيادة إنتاج البترول الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية و كندا، بالإضافة إلى قرار السعودية بالإبقاء على حصتها بإعتبارها أكبر مصدر للنفط في العالم و تأثيرها على قرارات منظمة الأوبك الذي يمثل إنتاجها حوالي ثلثي إمدادات العالم من هذه المادة.

المطلب الثالث: السياسات و الإستراتجيات المنتهجة لمواجهة الآثار والانعكاسات المرتقبة على السياسة التجارية

نحاول من خلال هذا المطلب أن نتطرق إلى السياسات والاستراتيجيات المنتهجة والتي من خلالها تقف وجها لوجه أمام التحديات الراهنة، وكذا المستقبلية من خلال المحاولة لإيجاد وتبني استراتيجيات اقتصادية فعالة والتي من شأنها تحاول الحد من هذه التحديات والانعكاسات أو على الأقل التقليل من آثارها على الاقتصاد الوطني.

الفرع الأول: السياسات المنتهجة لمواجهة الآثار والانعكاسات المرتقبة على السياسة التجارية

إن حتمية الاندماج في الاقتصاد العالمي بالإضافة إلى المشاكل الاقتصادية التي عرفتها الجزائر نهاية الثمانينات دفع بالسلطات للشروع في إصلاحات اقتصادية مست كل المجالات ومنها السياسة التجارية في إطار التحول إلى اقتصاد السوق، وفي بداية الألفية الثالثة تم تسريع وتيرة هذه الإصلاحات قصد تهيئة الاقتصاد الوطني للشراكة مع الاتحاد الأوروبي وكذا الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

أولا: ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات

إن فكرة ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر مطروحة اليوم أكثر من أي وقت مضى، بالنظر إلى الحالة الاقتصادية للج ا زئر وبالأخص بالنسبة للتوازنات المالية للجزائر في المستقبل ذلك أن الصادرات النفطية تعتبر زائلة بمرور الزمن، والتي كانت ولا تزال مسيطرة على هيكل الصادرات الجزائرية.[1]

ولمواجهة هذه التحديات الكبيرة اتخذت الجزائر منذ سنوات طويلة مجموعة من الإجراءات لترقية الصادرات خارج المحرقات غير أنها لم تأت بالنتائج المرجوة، ولهذا فقد كثفت الجزائر من جهودها في هذا المجال خاصة في بداية الألفية الثالثة حيث مست هذه الإجراءات كل الجوانب التي تتعلق بعمليات التصدير والتي نبرزها فيما يلي:

1: الإجراءات المؤسساتية

إن عملية تحرير التجارة الخارجية التي شرعت فيها الجزائر في تسعينات القرن الماضي كان هدفها تطوير المبادلات التجارية وبالأخص الصادرات خارج المحروقات، وهو ما تطلب إنشاء مجموعة من الهيئات بهدف الوقوف على هذه الإستراتيجية الوطنية، ومن بين هذه الهيئات هناك :

- الشركة الجزائرية للتأمين وضمان الصادرات (CAGEX) ومن بين المهام الموكلة إليها ضمان تأمين الصادرات الجزائرية من الأخطار السياسية وكذا الأخطار التجارية.

[1] فيصل بهلولي، مرجع سابق، ص119

- المجلس الوطني الاستشاري لترقية الصادرات (CNCPE) ومن بين مهامه المساهمة في تحديد الأهداف ومن بين مهامه المساهمة في تحديد الأهداف الإستراتيجية المتعلقة بتطوير الصادرات، وكذا المشاركة في تطوير البرامج والإجراءات المتخذة في إطار ترقية الصادرات خارج المحروقات.
- الوكالة الوطنية لترقية الصادرات خارج المحروقات (ALGEX) وقد كلفت هذه الوكالة بالمساهمة في تطوير المنتجات المحلية وتنويع الصادرات الجزائرية من خلال المشاركة في وضع إستراتيجية وطنية لترقية الصادرات خارج المحروقات[1].

2: الإجراءات التنظيمية: وتتعلق الإجراءات التنظيمية أساسا بـ:

أ: الإعفاءات الضريبية :إن من أهم الامتيازات ستفيد المصدرون تتعلق بـ:

- **الرسم على النشاط المهني (TAP):** إذ لا يتم إدخال ضمن رقم الأعمال الخاضعة للرسم على النشاط المهني كل عمليات بيع ونقل السلع الموجهة أساسا لعملية التصدير.
- **الرسم على القيمة المضافة (TVA):** ويتعلق بعمليات تصنيع وبيع السلع الموجهة أساسا إلى التصدير، وكذا العمليات المتعلقة بتصنيع وبيع السلع الوطنية الموجهة إلى المحلات تحت رقابة الجمارك.
- **الضريبة على أرباح الشركات** (IBS): تستفيد من الإعفاءات الضريبية كل الشركات التي تقوم ببيع السلع والخدمات الموجهة لعملية التصدير، باستثناء عمليات النقل البري والبحري والجوي، وعمليات إعادة التأمين والبنوك.

3:الدعم المالي: تم تأسيس الصندوق الخاص لترقية الصادرات بموجب قانون المالية لسنة 1996 حيث تخصص موارده لتقديم الدعم المالي للمصدرين في نشاطات ترقية وتسويق منتجاتهم في الأسواق الخارجية كما تمنح إعانات الدولة عن طريق الصندوق الخاص لترقية الصادرات لفائدة أي شركة مقيمة تقوم بإنتاج ثروات أو تقدم خدمات ولكل تاجر مسجل بصفة منتظمة في السجل التجاري وينشط في مجال التصدير، حيث يتم تحديد مبلغ إعانة الدولة المتاحة بإشراف وزارة التجارة وحسب نسب تحدد مسبقا وفقا للموارد المتوفرة[2].

[1] فيصل بهلولي، مرجع سابق، ص119

[2] حداد بسطالي، **استراتيجيات سياسة التجارة الدولية في ظل النظام الاقتصادي العالمي ، دراسة حالة الجزائر من 1990 إلى2010** ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، غير منشورة، تخصص اقتصاديات الأعمال والتجارة الدولية، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2012-2013، ص 153

ثانيا: التسهيلات المتعلقة بعمليات التصدير قصد التحفيز على القيام بعمليات التصدير تم اتخاذ إجراءات لتسهيل هذه العملية وتبسيطها، وذلك في كل من الموانئ والمطارات وفي الحدود البرية وكذلك من خلال تبسيط سير عمليات التصدير، وهذه الإجراءات تتمثل في:

1: التسهيلات الجمركية :وذلك لتشجيع عمليات التصدير وتسهيل الإجراءات المتعلقة بذلك، حيث تم إعفاءها من الضرائب الجمركية، وكذا استجابة لانشغالات المصدرين قصد تسهيل مهمتهم مثل الإعفاء من دفع الكفالة في إطار القبول المؤقت للتغليف المستعملة للسلع الموجهة للتصدير.

2: التسهيلات على مستوى الموانئ :تم اتخاذ مجموعة من الإجراءات التسهيلية من طرف المؤسسة الوطنية للجزائر (EPAL) منذ سنة 2003 تتمثل في إقامة مخازن لاستلام السلع الموجهة للتصدير وإنشاء منطقة خاصة على رصيف الموانئ لتحضير السلع الموجهة للتصدير، وكذا الإعفاء لمدة 10 أيام من تكاليف تخزين السلع الموجهة للتصدير.

الفرع الثاني: الإستراتجيات المنتهجة لمواجهة الآثار والانعكاسات المرتقبة على السياسة التجارية

نتيجة زيادة الانفتاح العالمي وسعي الجزائر إلى الاندماج في النظام التجاري العالمي من خلال تطور المفاوضات مع المنظمة العالمية للتجارة، مما فرض عليها مجموعة من التحديات يستوجب عليها القيام بإجراءات من شأنها حماية الاقتصاد الوطني وتأهيله قبل وبعد الانضمام، هذا ما سنحاول التطرق إليه في هذا الفرع.

أولا: **تبني إستراتيجية اقتصادية وطنية لتعظيم القدرة التنافسية**

هذه الإستراتيجية تقوم على إعادة هيكلة الأوضاع الاقتصادية الداخلية من أجل تعظيم القدرة التنافسية، التي يعد بناؤها وتنميتها منطلقا أساسيا للدول النامية لمواجهة تحديات النظام الاقتصادي العالمي الأمر الذي يتطلب جهودا جادة للقيام بتعديلات وتغيرات جوهرية في منظومة متكاملة من العوامل.

- البيئة الاجتماعية والثقافية والتي تفرز مؤثرات على السلوك وعلى رأسها القيم والاتجاهات والدوافع.
- بيئة داعمة للإبداع والابتكار والإنجاز.[1]
- توفير المناخ لخلق الاستثمار من كفاءة إدارية واستقرار سياسي، كفاءة السياسات الحكومية الداعمة والمساندة للاستثمار العام والخاص والربط بين السياسة والاقتصاد.
- توفير هياكل البيئة السياسية بمفهومها الشامل، بمعنى إقامة مختلف المؤسسات التي بإمكانها أن تساهم

[1] حداد بسطالي، مرجع سابق، ص 154

في تحقيق الميزة التنافسية.

ويقصد بالقدرة التنافسية المهارة أو التقنية أو المورد المتميز الذي يتيح للمنظمة إنتاج قيم ومنافع للعملاء تزيد عما يقدمه لهم المنافسون، ويؤكد تميزها واختلافها عن هؤلاء المنافسين من وجهة نظر العملاء الذين يتقبلون هذا الاختلاف والتميز، حيث يحقق لهم المزيد من المنافع والقيم التي تتفوق على ما يقدمه لهم المنافسون الآخرون ، وتعرف الميزة التنافسية على أنها ميزة أو عنصر تفوق للمؤسسة يتم تحقيقه في حالة إتباعها لإستراتيجية معينة للتنافس، وبالتالي يتم تحقيق الميزة التنافسية من خلال تدخل الدولة بمجموعة من السياسات المتناسقة التي تعمل على تحسين الإطار الاقتصادي والسياسي والقانوني والتعليمي لتدعيم الصناعات أو الخدمات التي تتمتع بميزة رئيسية.

ثانيا: انتهاج إستراتيجية اقتصادية فعالة للتكيف مع المستجدات والتطورات العالمية

هذه الإستراتيجية تقوم على تثمين أشكال الشراكة المتوازنة مع التكتلات الاقتصادية والمؤسسات الأجنبية بالتركيز على الشراكة الاستثمارية والتعاون الإنتاجي على حساب الشراكة الريعية التجارية هذا من جهة؛ ومن جهة أخرى ضرورة تبني إستراتيجية تضمن سلامة الاقتصاد الوطني من الانعكاسات السلبية للعلاقات الاقتصادية الدولية، باستعمال الأساليب الحديثة والمتجددة للحماية الذكية، والتي تطورت النظرة لها من اعتبارها مجرد سياسة انغلاقية وتدابير دفاعية للحد من منافسة الإنتاج الوطني باستخدام وسائل جمركية ومالية وإدارية تؤدي إلى مزيد من التموقع الداخلي الذي يترافق مع مزيد من الجمود الفني والتقني والتسويقي والإداري إلى الإدراك بان الحماية الإستراتيجية الذكية هي سياسات انفتاحية هجومية تقودها الدولة على تحرك شبكة من المؤسسات من مختلف القطاعات مستغلة الم ا زيا النسبية والمطلقة والمتعلقة بعناصر الإنتاج والموارد الأولية و الطاقوية مستفيدة من الوزن السياسي والاقتصادي المحلي والإقليمي التكاملي ومستغلة طبيعة العلاقات الاقتصادية مع الدولة التي تحظى فيها بأولويات التعامل والشراكة، فنقوم الدولة بتوفير الأسواق وتقديم الدعم المعلوماتي والبحثي والفني للمؤسسات التي تتجه للسوق المالية، وفي الوقت ذاته تحاول الحد من انعكاسات الانفتاح عن الاقتصاد المحلي بواسطة الارتقاء بالإنتاج الوطني من حيث الالتزام بالمواصفات والمقاييس الدولية والوصول به إلى المستويات المعتبرة من حيث الجودة والإتقان، وإيجاد سياج من الحماية الجديدة التي توفرها التكتلات الاقتصادية للدول المشاركة فيها.[1]

[1] حداد بسطالي، مرجع سابق، ص 155

خلاصة الفصل:

لقد تطرقنا في هذا الفصل إلى عدة نقاط مهمة و التي تخص قطاع المحروقات في الجزائر و السياسة التجارية فيها حيث استخلصنا أهم النقاط التالية :

لقد إكتشف النفط في الجزائر و كان محل طماعا للفرنسيين الذين سعوا لإحتكار هذه الثرة الطبيعية من أجل تحقيق أهدافهم الإستعمارية

بعد إستقلال الجزائر سعت الحكومة لإسترجاع حقولها النفطية و كان ذلك من خلال تأميمها بغيت إستغلالها للنهوض بالإقتصاد الوطني الذي كان محطما جراء الإستعمار الفرنسي

لقد قامت الحكومة الجزائرية بفرض قوانين و مراسيم كان الهدف من وراءها حماية المحروقات و تثمينها لتخدم مصلحة الوطن

يعتبر النفط الجزائري من أفضل النفط في العالم وهذه لتميزه بعدة مزايا كالقرب من الأسواق العالمية أو ميزة جودته العالية.

لقد تأثرت الجزائر كغيرها من دول العالم بتقلبات أسعار النفط و هذا لأنها تعتمد بشكل كبير عليه مما يجعلها عرضت لأي إنعكاس قد يحدث.

لقد عرفت السياسة التجارية الجزائرية عدت تطورات في تاريخها و هذا بغية تحقيق أهداف مختلف و منها الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة وهذا من أجل تحرير تحرير تجارتها.

لقد إنعكست تقلبات أسعار النفط على السياسة التجارية خاصة على ميزانها التجاري الذي يعتمد بشكل خاص على قطاع المحروقات مما جعل الحكومة الجزائرية لوضع سياسات و إستراتيجيات لتخفيف من الوضع.

الخاتمة

إن النفط يحظى بمكانة أساسية بحيث ينافس كل المصادر الطاقوية، وله الدور الأول في توفير العوائد المالية للدول المنتجة و المصدرة للنفط و هي أحد أهم متطلبات الإقتصاد، مما جعل الجزائر تتأكد من أهميته في التنمية المستقبلية الأمر الذي جعلها تسعى لتأميمه و إنهاء السيطرة الأجنبية على قطاع المحروقات وكان لها ذلك.

و لا تزال صادرات قطاع المحروقات المصدر الرئيسي لسياسة التجارية فمن خلال دراستنا لاحظنا أن السياسة التجارية الجزائرية تتأثر بالتطورات التي تحدث في أسعار النفط خاصة على أدواتها السعرية و الكمية ، بالتالي يمكننا القول إن أسعار النفط لها علاقة بالسياسة التجارية.

1-نتائج الدراسة

من أهم النتائج التي تم التوصل إليها من خلال هذه الدراسة كانت على النحو التالي:

* اختلف المختصون حول أصل ومنشأ النفط إلى فريقين أحدهما يؤيد الأصل العضوي لمصدر النشوء والآخر يؤكد عن الأسباب اللاعضوية.

* يتميز النفط بالعديد من الخصائص التي جعلته يحتل مكانة هامة على الصعيد الإقتصادي و التجاري والسياسي والمالي والعسكري.

* مرت السوق النفطية بمراحل عدة تمثلت في السيطرة الاحتكارية للشركات العالمية الكبرى دامت حتى 1960وكانت الأسعار تعلن من طرف هذه الشركات استخدمت نقطة أساس خليج المكسيك كمرجع للأسعار لتضيف نقطة أخرى وهي الخليج العربي، ليصبح تحديد الأسعار بصفة مشتركة مع منضمة الأوبك التي تم إنشاءها عام 1960 التي أصبحت تسيطر على الأسعار والإنتاج وتميزت السوق باحتكار المنتج وهو منظمة الأوبك، ومع تراجع دور هذه المنظمة أصبحت أسعار النفط تتحدد وفقا لقوى العرض والطلب.

* تتاثر اسعار النفط بالعديد من العوامل كالعرض والطلب العالميين على النفط مما يجعلها تتذبذب وتتغير تبعا للاوضاع السائدة في السوق.

* السياسة التجارية هي عبارة عن مجموعة من القوانين و التشريعات و الأدوات المنظمة لحركة التبادل التجاري الدولي وهذا من أجل الوصول إلى توازن خارجي.

* مر قطاع النفط في الجزائر هو الأخر بمراحل عدة منذ اكتشاف النفط تمثلت في سيطرة الاستعمار الفرنسي على هذا القطاع، وبالرغم من استقلال الجزائر إلا أنها بقيت في تبعية لهذا القطاع فأول ما قامت به الجزائر هو إنشاء شركة وطنية سونطراك مسؤولة عن هذا القطاع.

* لقد عرفت السياسة التجارية بالجزائر تطورات حيث كانت هذه التطورات تتمثل في إتفاقات و معاهدات بين مختلف الأطراف من أجل السعي لتحرير تجارتها و تطوير إقتصادها الدولي.

* السياسة التجارية الجزائرية تتأثر بالتطورات التي تحدث في السوق النفطية و هذا بالسلب أو الإيجاب.

* عمل الدولة الجزائرية على إيجاد بدائل لترقية صادرتها خارج قطاع المحروقات و هذا بوضع جملة من السياسات و الإستراتجيات لسياسة تجارية صحيحة.

2-إختبار صحة الفرضيات

وكاختبار لصحة الفرضيات التي كانت منطلق للدراسة توصلنا إلى:

* بالنسبة للفرضية الأولى والتي تنص على أن العوامل المؤثرة في أسعار النفط تتمثل في العرض والطلب فقد أثبتت الدراسة صحتها فكل من العرض والطلب يؤثران على أسعار النفط، إذ كانت تتحدد الأسعار في ظل سيطرة الشركات العالمية الكبرى وفق نقطة أساس وحيدة تتمثل في خليج المكسيك لتضاف إليها نقطة أخرى تتمثل في الخليج العربي.

ومع التطورات التي شهدتها سوق النفط ودخول أطراف جديدة للسوق النفطية وظهور منظمة الأوبك أصبحت الأسعار تتحدد وفق الشراكة النفطية ليتراجع دور منظمة الأوبك وترك الأسعار تتحدد وفق لقوى العرض والطلب، وبدوره كل من العرض والطلب يتأثران بعوامل، فالطلب والعرض النفطي يتحددان تحت تأثير العديد من العوامل البعض يعتبر أساسيا والبعض يعتبر ثانويا أو مكملا سواء كان التأثير ايجابيا أو سلبيا وتتمثل هذه العوامل في الظرف الاقتصادية والسياسية وسعر الموارد البديلة للنفط، لتك ون الأوضاع الأمنية والسياسية هي المؤثر الرئيسي للعرض والطلب.

* بالنسبة للفرضية توصلنا إلى عدم صحة الفرضية الثانية حيث عوامل السوق الأساسية الطلب و العرض لا تبدوا أنها كافية وحدها لتفسير عدم استقرار أسعار النفط، ولذلك فانه هنالك عوامل أخرى تؤثر في أسعار النفط مما يجعل وجود هناك تقلبات للأسعار.

* توصلنا الى صحة الفرضية الثالثة التي تشير إلى وجود علاقة طردية بين أسعار النفط و السياسة التجارية في الجزائر و هذا راجع لإعتمادها بشكل كبير على قطاع المحروقات مما يأثر عليها.

3- الإقتراحات

على اثر النتائج المتوصل إليها سابقا يمكن تقديم الاقتراحات التالية:

* ضرورة تدخل الأوبك بشكل فعال في السوق النفطية وضبط الأسعار بما يخدم كل أعضاء المنظمة دون تفضيل للمصالح.

* تدعيم قطاعات إقتصادية أخرى وجعلها بديلا لقطاع المحروقات لتنويع مصادر الدخل الوطني على غرار قطاع الفلاحة الذي يعد أفضل بديل للمحروقات عن طريق البشري من أجل خلق ثروات لما بعد البترول.

* ضرورة البحث عن مصادر تمويلية أخرى وبدائل للنفط والاستغلال العقلاني للنفط باعتباره مورد غير متجدد .

4-أفاق الدراسة

تظهر من خلال هذه الدراسة أفاق جديدة تفتح الباب أمام دراسات لاحقة ويمكن تلخيصها في النقاط التالية:

* أسعار النفط و إنعكاساتها على ميزان المدفوعات .

* النمو الإقتصادي خارج قطاع المخروقات

* أثر تقلبات أسعار النفط على السياسات الإقتصادية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أ: الكتب

1. إمام محمد سعد، **البترو دولار و الاستثمار الأجنبي دراسة تحليلية تداعيات أسعار البترول على أسواق راس المال و لتمويل الدولي**، المكتب العربي للمعارف، القاهرة،
2. بلعيد عبد السلام، **الغاز الجزائري بين الحكمة و الضلال**، دار النشر بونان، الجزائر، 1990
3. حسن خلف ، **العلاقات الإقتصادية الدولية** ، مؤسسة الوراق للنشر ،عمان ،2001
4. حسن سيد أبو العينين،الموارد لإقتصادية، دار الثقافة الجامعة للطبع والنشروالتوزيع، بيروت،لبنا، 1979
5. حسين عبد الله، **مستقبل النفط العربي**، مركز دراسات الوحدة العربي، الطبعة الثانية، بيروت، لبنان، 2006
6. حسين، **جغرافية الموارد والانتاج**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، لبنان،1992
7. زينب حسين عوض الله، **الاقتصاد الدولي، نظرة عامة على بعض القضايا**، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الاسكندرية، 1998،
8. ضياء مجيد الموسوي، **ثروة أسعار النفط**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005
9. عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب،**أساسيات الاقتصاد الدولي**، الدار الجامعية، بيروت، 1988
10. عبد الباسط وفا، **سياسة التجارة الخارجية**، دار النهضة العربية، القاهرة،2000
11. عبد المطلب عبد الحميد، **السوق العربية المشتركة–الواقع و المستقبل في الألفية الثالثة**، ،مجموعة النيل العربية، 2002
12. عبدالقادرسيد أحمد، **الأويك ماضيها حاضرها وأفاق تطورها**، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،1982
13. عطية ناصف، **مبادئ الإقتصاد الدولي**، دار الجامعة الجديدة ،الإسكندرية
14. علي عبد الفتاح أبو شرار ، **الإقتصاد الدولي نظريات و سياسات** ، دار المسيرة ،عمان ،2007
15. عمر صقر، **سياسة التجارة الخارجية**، مكتبة عين الشمس، القاهرة، مصر، 1993

16.قصي عبد الكريم، **أهمية النفط في الاقتصاد و التجارة الدولية (النفط السوري نموذجا)**، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2010

17.كامل بكري ، **الاقتصاد الدولي**، الدار الجامعية ،الإسكندرية ،2001 ،ص

18.مجدي محمود شهاب، **الإقتصاد الدولي المعاصر**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية ،2007

19.مجدي محمود شهاب، سوزي عدلي ناشد، **أسس العلاقات الاقتصادية الدولية**، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي .الحقوقية، بيروت، لبنان، 2006

20.محمد أحمد الدوري، **محاضرات في الإقتصاد البترولي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ،1983

21.محمد أحمد السريتي، **اقتصاديات التجارة الخارجية**، الطبعة الأولى، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، الاسكندرية، 2009،

22.محمد أزهر السماك، **إقتصاديات النفط**، دار الكتب للطباعة والنشر ،1981

23.محمد الرميحي، **النفط و العلاقات الدولية**، علم المعرفة، الكويت، 1982

24.محمد خميس الزوكي، **جغرافية الطاقة" مصادر الطاقة بين الواقع و المأمول"**، دار المعرفة الجامعية،الاسكندرية،مصر ،2001

25.محمود يونس محمد ، علي عبد الوهاب نجا ، **اقتصاديات دولية** ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، 2009

26.محمود يونس، **اقتصاديات دولية**، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2000

27.مديحة حسن الدغيري، **إقتصاديات الطاقة في العالم وموقف البترول العربي منها، إقتصاديات الطاقة في العالم وموقف البترول العربي منها**، دار الجميل، بيروت، لبنان، طبعة ثانية، 1998

28.نواف الرومي، **منظمة الاوبك وأسعار النفط العربي الخام**، الدار الجماهرية للنشر والتوزيع والاعلان، 2000

29.هاشم علوان حسين، عبد الله محمد جاسم، إقتصاديات الموارد الطبعية، بغداد، 1992

30.هشام محمود الإقداحي، **العلاقات الاقتصادية الدولية المعاصرة**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2009

ب: المذكرات و الأطروحات

1. بقلة إبراهيم، **سياسات الحد من الأثار الإقتصادية غير المرغوبة لتقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في الدول العربية المصدرة للنفط مع الإشارة إلى حالة الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،تخصص مالية ونقود، جامعة الشلف، الجزائر، 2014، 2015
2. بلقاسم سرايري، **دور ومكانة قطاع المحروقات الجزائري في ظل الوضع الاقتصادي الدولي الجديد وفي أفق الانضمام إلى المنظمةالعالمية للتجارة**، مذكرة ماجستير، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص إقتصاد دولي، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر
3. **بنين يغداد، أثار نمذجة قياسية لدراسة بترول الجزائر–دراسة حالة صحاري بلاند– من 2006إلى 2009، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، غير منشورة، تخصص إقتصاد كمي، كلية العلو الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر العاصمة، 2008–2009، ص4**
4. بوزيدة حميد، **النظام الضريبي الجزائري وتحديات الإصلاح في الجزائر1992–2004**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، فير منشورة، كلية العلو الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، العاصمة، 2003–2004
5. بوكونة نورة، **تمويل التجارة الخارجية في الجزائر، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير**، غير منشورة، تخصص تحليل إقتصادي، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر3، العاصمة، 2011–2012
6. حداد بسطالي، **استراتيجيات سياسة التجارة الدولية في ظل النظام الاقتصادي العالمي ، دراسة حالة الجزائر من 1990 إلى2010** ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، غير منشورة، تخصص اقتصاديات الأعمال والتجارة الدولية، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2012–2013
7. حكيمة حليمي، **الإقتصاد الجزائري بين تقلبات الأسعار و العوائد النفطية خلال الفترة 1975–2004**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم لإقتصادية ، غير منشورة،

تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة 8ماي45، قالمة، الجزائر،2006

8. حمادي نعيمة، تقلبات **أسعار النفط وإنعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة1986-2008**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم لإقتصادية، غير منشورة، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير،جامعة بن بوعلي الشف، الجزائر،2009/2008

9. داود سعدالله، **أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر 2000-2010**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص التحليل الاقتصادي، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3

10. زغبي نبيل، **أثر السياسات الطاقوية للإتحاد الأوروبي على قطاع المحروقات في الإقتصاد الجزائري**، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير، غير منشورة، تخصص إقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف الجزائر، 2011-2012،

11. سمير شنيني، التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التحولات الراهنة1989-2004، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، غير منشورة، تخصص تحليل إقتصادي، كلية العلوم الاقتصاديةو التجارية وعلوم التسيير، الجزائر، العاصمة، 2005-2006

12. سيف الدين بوزاهر،**أسعار الصرف وأسعار النفطدراسة قياسية لإختيار العلة الهولندية حالة الجزائر**،مذكرة ما جستير غير منشورة،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بوبكر بلقايد تلمسان، الجزائر،2011/2010

13. الصادق بوشنافة، **الآثار المحتملة لانضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة على قطاع صناعة الأدوية**، حالة مجمع صيدال، أطروحة دكتواره، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر،2007

14. عائشة خلوفي، **تأثير التكتلات الإقتصادية الإقليمية على حركة التجارة الدولية دراسة حالة الإتحاد الأوربي**، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم

الْقتصادية، غير منشورة، تخصص إقتصاديات الأعمال والتجارة الدولية، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 2012/2011

15. عائشة خلوفي، **تأثير التكتلات الإقتصادية الإقليمية على حركة التجارة الدولية على حركة التجارة الدولية دراسة حالة الإتحاد الأوربي**، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، تخصص اقتصاديات الأعمال والتجارة الدولية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2012/2011

16. عبد الرشيد بن ديب ، **تنظيم و تطور التجارة الخارجية –حالة الجزائر**–، أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص التسيير ،جامعة الجزائر، الجزائر العاصمة، 2002–2003،ص ص :118–119.

17. عبد اللاوي خديجة، ألية المنظة العالمية للتجارة لتقييم الياسات التجارية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، غير منشورة، تخصص قانون أعمال المقارن، كلية الحقوق، جامعة وهران ، الجزائر، 2012–2013،

18. عبد المالك مباني، **الاقتصاد العالمي للمحروقات النفط والغاز الطبيعي دراسة تحليلية استشرافي**، مذكرة ماجستير،غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008/2007

19. علي العمري، **دراسة تأثير تطورات أسعار النفط الخام على النمو الإقتصادي دراسة حالة الجزائر 1970–2006**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008/2007

20. عيسى مقليد، **قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، غير منشورة، تخصص إقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة الجزائر، 2007–2008

21. قويدري قوشيح بوجمعة، **إنعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوزانات الإقتصادية الكلية في الجزائر**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم لإقتصادية،غير منشورة، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بن بوعلي الشف، الجزائر،2008 /2009

22. مجلد ميلود، الجباية **البترولية لعقود البحث والانتاج نحو ملائمة أكثر مع السوق،** مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير،غير منشورة ، تخصص تحليل إقتصادي،كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر،2002/2001،

23. مشدن وهيبة، **أثرتقلبات أسعار البترول على الإقتصاد العربي خلال الفترة 1973-2003**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم لإقتصادية ، غير منشورة، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر العاصمة، 2005/2004

24. مفتاح حكيم، **السياسات التجارية و الاندماج في النظام التجاري العالمي الجديد**، مذكرة ماجستير، غير منشورة ، جامعة الجزائر ،.قسم العلوم الاقتصادية و التسيير، 2002-2003

25. موري سمية، أثار تقلبات أثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم لإقتصادية، تخصص مالية دولية ،كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي تلمسان، الجزائر2009-2010

26. نبيل بوفيلح، دور صناديق الثروة السيادية في تمويل إقتصاديات الدول النفطية الواقع و الافاق مع إشارة إلى حالة الجزائر،أطروحة دكتوراه غير منشورة،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 2011/3،2010

27. نشوى مصطفى محمد، لميا عبد الرحمن الحقباني، **اثر التقلبات الاقتصادية العالمية على اسعار النفط،** بحث معد في إطار مقرر مشروع تخرج لاستكمال درجة البكالوريوس في الاقتصاد، كلية إدارة الأعمال، قسم الاقتصاد، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، 2013،2014

28. وحيد خيرالدين، **أهمية الثروة النفطية في الإقتصاد الدولي والاستراتجيات البديلة لقطاع المحروقات دراسة حالة الجزائر**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم لإقتصادية، غير منشورة، تخصص إقتصاد دولي، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2013/2012،

29. يسمينة لباني، **إنعكاسات تغير أسعار البترول العالمية على الاقتصاد الجزائري دراسة تحليلية باستخدام نموذج التوازن العام القابل للحساب للسنة2002**، مذكرة ماجستير، غير منشورة،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة يوسف بن خدة، الجزائر، 2009/2008،

ج: المجلات و محاضرات

1. إضاءات، نشرة توعوية، معهد الدراسات المصرفية، الكويت،يناير 2013، السلسة الخامسة، العدد6.
2. أمال رحمان، **النفط والتنمية المستدامة**، أبحاث إقتصادية وإدارية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، الجزائر، العدد2008،4
3. أمال رحمان، محمد التهامي طواهر، **تأثير النفط على البيئة خلال مرحلة النقل حالة الجزائر**، جلة الباحث، العدد 12،2013، ص19
4. أمينة مخلفي، **مدخل الإقتصاد البترولي (إقتصاد النفط)**، محاضرات،كلية العلوم الإقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، الجزائر،2014/013،ص13.
5. جاب الله مصطفى، **تقلبات أسعار النفط و علاقتها برصيدي الموازنة العامة و ميزان المدفوعات – حالة الجزائر**، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية جامعة الوادي –العدد التاسع المجلد الأول جوان 2016، ص 12
6. سهير محمد السيد حسن ، محمد محمد البنا، **الإتجاهات الحديثة في السياسات التجارية**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية ، 2005/2004
7. عماد الدين محمد المزيني، **العوامل التي أثرت على تقلبات أسعار النفط العالمية**، مجلة جامعة الأزهر بغزة، سلسلة العلوم الإنسانية، المجلد 15 ، العدد 1
8. فيصل بهلولي، **التجارة الخارجية الجزائرية بين اتفاق الشراكة الأورومتوسطية والانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة**، مجلة الباحث، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر، العدد 11، 2012

9. مصطفى بودرامة، **التحديات التي تواجه مستقبل النفط في الجزائر**، مؤتمر دولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر،8/7 أفريل 2008

10. نبيل مهدي الجنابي، كريم سالم حسين، **العلاقة بين أسعار النفط الخام وسعر صرف الدولار باستخدام التكامل المشترك وسببية (Granger)**، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة القادسية، الكويت

د: التقارير

تقرير الأمين العام لمنظمة الأوبك،سنة 2001 و 2010

التقارير السنوية لبنك الجزائر التطور الاقتصادي والنقدي 2008-2010

ministre de l'énergie et des mines

Les rapports annuel évolution économique et monetaire banque d'Algérie 2003- 2005.

و: القوانين و المراسيم

جريدة رسمية العدد 30 المؤرخة في 22 جويلية 1987 ، ص1165

جريدة رسمية العدد 07 المؤرخة في 17 فيفري1988

جريدة رسمية عدد 63 المؤرخة في 07 ديسمبر 1992

جريدة رسمية عدد 08 المؤرخة في 13 فيفري1994

جريدة رسمية عدد 83 المؤرخة في 21 ديسمبر1994